قاسيون

العدد 509
السبت 2 تموز 2011
16 صفحة . الثمن (15) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (26.670.130) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

يا عمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلفاكس (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

بلاغ عن اجتماع رئاسة مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

عقدت رئاسة مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين اجتماعاً موسعاً في دمشق بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٤.

ناقش الاجتماع بروح عالية من المسؤولية الوطنية، الوضع في البلاد والأزمة التي دخلتها سورية منذ أشهر، والتي لم تجد حتى الآن طريقها إلى الحل والخروج الآمن منها على أسس وطنية جامعة تعزز الوحدة الوطنية وتضع الأسس الحقيقية والصحيحة لمواجهة المخاطر التي تواجه سورية داخلياً وخارجياً.

إن أكثر ما يثير القلق لدى الجماهير وقواها الوطنية هو أن محاولات الخروج من الأزمة سياسياً تلاقي مقاومة شديدة في أوساط مختلفة تملك تأثيرها السلبي والخطير على الوضع العام في البلاد، وتلك القوى موجودة في النظام وخارجه، وأهمها قوى الفساد والقوى التكفيرية، وهي تعمل في إطار تحالف واحد يلقى دعماً من الغرب، ولا يرغب في الحل، ويعمل على سد الآفاق أمام الحلول السياسية لتوريط البلاد أكثر في العنف الدامي وتحطيم الوحدة الوطنية، وصولاً إلى استدراج التدخل الأجنبي المباشر عبر تقديم الذرائع والدخول في مخططات الفوضى اللاخلاقة الأمريكية- الصهيونية، وبالتالي تحطيم دور سورية الوطني والإقليمي على كل الصعد.

حذّر الاجتماع من مخاطر الأدوار التي تلعبها القوى المشبوهة، وهي شبكة واحدة تدافع عن المصالح نفسها من مواقع مختلفة من أجل إجهاض الحركة الشعبية وحرفها عن مسارها الصحيح، والإساءة لسمعة جيشنا الوطني وإبعاده عن دوره الوطني- التاريخي، في حين أن المطلوب العمل على أوسع تحالف بين الشعب والجيش دفاعاً عن كرامة الوطن والمواطن.

كما أن وأد مشروع الإصلاح الشامل والجذري ومنع الحديث فيه في الدولة والمجتمع هو هدف استراتيجي لكل القوى المشبوهة التي ذكرناها آنفاً.

انطلاقاً من موقع اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين المعارض على طول الخط للقوى المشبوهة التي تعرقل الحلول السياسية المطلوبة للخروج من الأزمة، وتعزيز الوحدة الوطنية، ومواجهة أعداء الخارج وأتباعهم في الداخل.. أكد الاجتماع ضرورة التوجه نحو حوار وطني شامل علني وشفاف يجب ترجمته على الأرض لتحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية كبرى:

- مقاومة التدخل الخارجي بكل أشكاله اعتماداً على شعبنا بكل ما يملك من تاريخ وطني- كفاحي منذ مأثرة يوسف العظمة وحتى اليوم.
- فتح الأقنية بين الحركة الشعبية والقوى السياسية الحقيقية.
- تغيير البنية السياسية القائمة وصولاً إلى بناء نظام سياسي جديد يصنعه الشعب.

وهذا يتطلب:

١ - صياغة وإقرار دستور جديد للبلاد يضمن خلق بنية سياسية جديدة تعبر عن المرحلة القائمة التي تجاوزت كل الحديث عن «تعديلات دستورية»، حيث بات مطلوباً أكثر من أي وقت مضى الوصول إلى دستور جديد يؤمّن فصل السلطات ويعزز الوحدة الوطنية ويؤمن حقوق المواطنة والمساواة بين جميع المواطنين السوريين في جميع المجالات والمناصب الرسمية بمختلف مستوياتها، ومنع أي تمييز بينهم على أساس الدين أو القومية أو الجنس.

٢ - أكد الاجتماع على ضرورة إنجاز وإقرار قانون الأحزاب على أساس وطني شامل لا يسمح بقيام أية أحزاب على أساس ديني أو قومي أو طائفي أو مناطقي أو عشائري، وهذا يتطلب وجود قانون انتخابات حقيقي وعصري يكون جزءاً من البنية السياسية الجديدة، ويضمن تمثيلاً حقيقياً للشعب عبر إبعاد قوى المال وجهاز الدولة عن التأثير في العملية الانتخابية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلاّ بأعلى منسوب من الحريات السياسية وضمان كل الأدوات اللازمة لممارستها وعدم التضييق عليها.

٣ - لا يمكن إحداث التغيير المطلوب اقتصادياً واجتماعياً وديمقراطياً دون القضاء على قوى الفساد والنهب الكبير، وتعبئة قوى المجتمع وإشراكها في الرقابة على أجهزة الدولة، والتي بات مطلوباً إعادة هيكلتها وفقاً للمصلحة الوطنية العليا ومصالح المجتمع، وإعادة تنظيم العلاقة بين المواطن والدولة، وهنا يأتي الدور الوظيفي لكل أجهزة الإعلام الوطني في كشف وفضح كل مواقع الخلل والفساد وتعزيز الثقافة الوطنية الجامعة في البلاد.

كما أكد الاجتماع على أهمية تفعيل وتعزيز دور اللجنة الوطنية في الحياة السياسية والشعبية التي تمر بها البلاد انطلاقاً من شعارنا الكبير: «كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار»!.

■ دمشق ٢٠١١/٦/٢٤

جانب من حضور «الملتقى الوطني بحلب» للبحث في آليات الحوار الوطني..

سورية على مفترق طرق... ص ٦ - ٩

من يفتعل أزمة فقدان المازوت من المحطات؟

تفريغ القرارات من مضمونها يسلب المواطنين السوريين إنجازاتهم ... ص٣

حكومة العطري أهانت كرامة السوريين..

محاكمة الحكومة السابقة وفريقها الاقتصادي مطلب شعبي... ص١٠

الزراعة أعطت وعداً بتسليم قيم الحبوب خلال٧٢ ساعة.. لماذا تتلكأ المصارف الزراعية في دفع ثمن المحاصيل للفلاحين؟

شارفت عمليات الحصاد في محافظة «الحسكة» كبرى المحافظات السورية زراعةً على الانتهاء، باستثناء بعض المساحات في منطقة الاستقرار الأولى في المحافظة، حيث بلغت الكميات المسوقة من محصول القمح بشقيه البعل والمروي حسب مصادر المؤسسة العامة للحبوب، أكثر من ٧٤٦ ألف طن لتاريخ ٢٠١١/٦/٢٦، أما محصول الشعير بشقيه البعل والمروي، وحسب دائرة الإنتاج الزراعي في مديرية زراعة الحسكة، فتم حصاد مساحة ٦١٠,٤٢ هكتارات من أصل مساحة ٣٥٧٢١١ هكتاراً، وتم تسويق ١٢٥ طناً منه لفرع إكثار البذار، أما العدس بشقيه البعل والمروي فبلغ ٤٣ ألف هكتار من أصل مساحة ٥٨٢١٩ هكتاراً.

وزارة الزراعة والمصرف المركزي أكدا على تحويل مبلغ ٩ مليارات و٢٧٥ مليون ليرة سورية لفروع المصارف الزراعية في أنحاء الحسكة كافة، كما تم صرف مبلغ ٨٢٠ مليون ليرة سورية قيم حبوب للفلاحين والمزارعين المسوقة محاصيلهم، وأكدت الوزارة أنه في حال مرور فترة أسبوع على تاريخ التحويل دون استلام القيم المحولة فإن على المواطنين التوجه لمركز المحافظة..

لكن، وعلى الرغم اللهجة الواضحة والصارمة للوزارة، فإن التأخير في عمليات التوزيع قد حدث، ما سبب خوفاً لدى الكثير من المزارعين..

رئيس مركز الحبوب قال: الفواتير التي أرسلت للمصارف قيمتها ٧٣ مليون، مبيناً أنه تم رصد مبلغ ١٠٠ مليون من رصيد المركز للمصرف، أي أن المرصود أكبر من القيمة الحقيقية للحبوب، مما يشي بوجود مخالفات، الأمر الذي دفع برئيس المركز للتساؤل: لماذا لا يتم توزيع هذه الأموال على الفلاحين بدل أن تظل جميع الشيكات دون رصيد، في الوقت الذي تتواصل الإجراءات لتحويل وفتح اعتمادات للمصارف كدفعة جديدة لصرف قيم الحبوب للمنتجين؟

تراود المواطنين شكوك بوجود أناس يستفيدون من توقف المصارف عن الدفع، من أجل تخويف المواطنين لكي لا يبيعوا ويسلموا محاصيلهم لمراكز الحبوب الحكومية، وبالتالي بيعها للقطاع الخاص.

فهل ينتظر الفلاح ويعيش في رعب لحين استلام قيم محصوله بعد طول انتظار، أم يذهب للقطاع الخاص الذي مهمته الربح فقط على حساب خزينة الدولة؟

■■

شباب ثورة مصر يطرحون أسئلة جدية

والحكومة تشير لتورط «الخارج» في مواجهات «التحرير»

تواجه الثورة المصرية منعطفاً خطيراً يهدد وصولها لأهدافها الكبرى من خلال الاشتباكات الدامية في ميدان التحرير، وقالت الحكومة المصرية بلسان رئيسها عصام شرف إن هناك سيناريو منظماً لنشر الفوضى في ربوع البلاد، داعياً شباب الثورة وغيرهم من أبناء الشعب المصري إلى الدفاع عن ثورة ٢٥ يناير المجيدة، فيما دعا المجلس الأعلى للقوات المسلحة الشعب المصري وشباب الثورة إلى عدم الانسياق وراء الدعوات والخطط المنظمة والمدروسة، التي تهدف إلى زعزعة أمن البلاد واستقرارها عبر إحداث الوقيعة بين المؤسسة الأمنية بجناحيها الجيش والشرطة، وبين الشعب.

وكانت المواجهات قد اندلعت مساء الثلاثاء بين قوات مكافحة الشغب وقرابة ثلاثة آلاف متظاهر بينهم أسر شهداء الثورة لليوم الثاني على التوالي، حيث تحولت شوارع محمد محمود وباب اللوق والشيخ ريحان وميدان لاظوغلي لساحات حرب خلفت ١٠٣٦ مصاباً..

وبالرغم من قيام قوات الشرطة بإطلاق القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي إلا أن المتظاهرين جمعوا صفوفهم وزحفوا من ميادين البالون بالعجوزة وعبد المنعم رياض والتحرير في محاولة لاقتحام وزارة الداخلية، التي طوقت من الجيش والأمن المركزي لمنع وصول المتظاهرين حي لاظوغلي بوسط القاهرة حيث مقر الداخلية. واشتعل الموقف حينما هتف هؤلاء مطالبين بإقالة المشير حسين طنطاوي القائد العام للقوات المسلحة ورئيس المجلس العسكري الذي يدير شؤون البلاد، كما طالبوا بإقالة منصور العيسوي وزير الداخلية.

وأشار المجلس في رسالته رقم ٦٥ على صفحته الرئيسية على موقع «فيسبوك» إلى وجود عناصر تحاول الاستفادة من دماء الشهداء وتنفذ مخططاً «مدروساً ومنظماً» لزعزعة استقرار البلاد.

وبينما قال وكيل إدارة الأمن العام اللواء سيد شفيق إن الساعات القادمة ستكشف ضلوع أياد خارجية في الأحداث، دعت حركة «شباب ٦ أبريل»، رئيس مجلس الوزراء، إلى التظاهر بميدان التحرير يوم ٨ تموز بسبب عدم استجابة المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمطالب الثورة التي لم تنفذ بعد، ومن بينها عدم استبعاد ٧ وزراء رفضوا تنفيذ أهداف الثورة.

وتوجهت الحركة بعدة أسئلة للمجلس العسكري الذي يدير شؤون البلاد منها «بأي منطق يموت مصابو الثورة من الإهمال في حين يعالج مبارك في شرم الشيخ بفلوسنا؟ ولماذا التأجيل؟ لماذا تم رفض استقالة الدكتور يحيى الجمل؟ لماذا تتم محاكمة المدنيين عسكرياً في الوقت الذي لم يحاكم أحد من رموز النظام المخلوع الفاسد ولا الضباط المتورطون في قتل المتظاهرين؟».

■■

بصراحة

نحو حلول جذرية اقتصادية - اجتماعية

◄ عادل ياسين

أصبح من المؤكد عند الكثيرين من أنصار الحكومة السابقة وفريقها الاقتصادي، أن السياسات الاقتصادية الليبرالية التي اتبعت في العقد الأخير أوصلت البلاد والعباد إلى وضع كارثي بكل ما تحمل الكلمة من معنى، وربما أصبح دأب العمل الحكومي الحالي محاولة ترقيع تلك السياسات والتخفيف من آثار ما أنتجته سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، حيث نلاحظ كثرة المراسيم والقرارات والتوجيهات التي تسعى الحكومة الحالية من خلالها لحلحلة الأخطاء الكبيرة التي خلفتها خمسة عقود من التخبط، وخاصة بعض ما تركته لها الحكومة السابقة من تركة ثقيلة كان لها الدور الرئيسي في خلق المسببات العميقة لانفجار الوضع الاجتماعي بشكل واضح وسافر مؤخراً، والمتجلي باحتجاجات شعبية انطلقت غاضبة ساخطة نتيجة تراكمات كبرى تكونت مدار عقود دون إيجاد حلول حقيقية لها، بالرغم من وضوحها التام أمام من بيده الحل والربط.. حيث كانت تُطرَح المطالب والحقوق من بعض الأحزاب والقوى، ومن النقابات المهنية والعمالية في المؤتمرات والاجتماعات، ولكن الحكومة وفريقها الاقتصادي كانت لديهم توجهات أخرى مغايرة لمطالب الشعب السوري المشروعة..

يعبر الحراك الشعبي الواسع الجاري في مختلف المناطق والمدن السورية اليوم، عن عهود طويلة من الكبت وضياع الحقوق، فها هو يرفع شعاراته المطالبة بمحاسبة من أوصله إلى ما وصل إليه من فقر وجَوع وبطالة وتدنٍ في مستوى التعليم وأزمة في السكن اللائق، وأزمة في المجال الصحي.. إلخ من الأزمات الأخرى التي هي حالة مكثفة عن كل الأزمات السابقة، وبعد عقود من اغترابه عنه استخدم حقه في التعبير ورفع الصوت بوجه من ينهبه ويفرِّط بحقوقه، لمصلحة حفنة من رجال الأعمال الجدد الذين اغتنوا وحازوا على الثروات الطائلة من خلال التحالف الواسع بينهم وبين المتنفذين في مختلف الأجهزة والمواقع ممن بيدهم سلطة القرار والأمر والنهي.

منذ تبني سياسات اقتصاد السوق وتطبيق السياسات الاقتصادية الليبرالية، كان التوجه للحكومة وفريقها الاقتصادي يسير باتجاهين متلازمين:

الاتجاه الأول: الانفتاح الكلي المادي والمعنوي على أصحاب رأس المال (رجال الأعمال الجدد)، وهو الاسم الحركي لقيادات الفساد والنهب الذين كوّنوا ثرواتهم المنهوبة بأوقات قياسية، بسبب تزاوج المصالح القائم بينهم وبين القوى المتنفذة التي استفادت أيضاً من هذا التزاوج غير الشرعي، الذي أفضى إلى نتائج كارثية يحصد نتائجها الشعب السوري وخاصة الفقراء منه. حيث استطاع (رجال الأعمال الجدد) أصحاب الشركات القابضة، انتزاع الحرية التامة في نشاطهم الاقتصادي والاجتماعي، وإلى حد بعيد النشاط السياسي، مدعومين بحزمة كبيرة من المراسيم والقرارات تقونن ذاك النشاط وتشرعن تلك الحركة، حيث ساهم ذلك في تكييف السياسة الاقتصادية والاجتماعية تبعاً لمصالحهم الخاصة، وبالمقابل فقد ذهبت أدراج الرياح كل المشاريع الإصلاحية التي طُرحت لإنقاذ القطاع العام، وخاصة الصناعي والزراعيّ منه، من حالته المستعصية التي وُضع فيها خدمةً وترويجاً للفكرة المطروحة بأن وجودَ هؤلاء الأغنياء سيفتح الباب على مصراعيه لحل أزمة البطالة من خلال المشاريع والاستثمارات التي يقيمونها، والتي كان بمعظمها في مجال الخدمات، حيث حققوا أرباحاً خيالية دون أن يقدموا حلولاً حقيقية كما كانت الحكومة وفريقها الاقتصادي تعول عليهم.

الاتجاه الثاني: وهو معاكس للاتجاه الأول، حيث جرى التضييق بكل الإمكانيات على قوة العمل ومحاصرتها بحزمة واسعة من المراسيم والقرارات التي أدت فيما أدت إلى ما نراه على الأرض، حيث حُرِّم على العمال الدفاع عن أنفسهم وحقوقهم ومكتسباتهم، فحق الإضراب ممنوع، والمطالبة بزيادة الأجور ممنوعة إلا عن طريق العلاقة الودية بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وأرباب العمل، حيث صرّح بذلك الوزير قائلاً: (العامل يحصل على الحد الأدنى، ولا نستطيع اعتماد أسلوب الفرض) وأضاف (أنا أجتمع مع أصحاب العمل ونتفق من أجل رفع الأجور بشكل ودي)، ولكن يا سيادة الوزير هناك قانون للعمل جديد رقمه ١٧ ينص في باب الأجور على حق العمال بزيادة أجورهم، وذلك من خلال إجماع لجنة تحديد الأجور التي أحد الموجبات الأساسية لاجتماعها هو عدم تناسب الأسعار مع الأجور، وانخفاض القدرة الشرائية لليرة السورية، ولكن اللجنة لم تجتمع، والأجور لم يطرأ عليها تغيير والأسعار مازالت بارتفاع.

إن الكيل بمكيالين قد فاقم الأزمات، وجعلها عصية على الحل وفقاً لمنظور أصحاب القرار الذين كالوا بمكيالين، ولم يعد من حل سوى أن الفقراء، ومنهم العمال، يجب أن يدافعوا عن حقوقهم ومطالبهم، ولم تعد تجدي كل الحلول الترقيعية الجارية الآن، والمطلوب حلولٌ جذرية وشاملة تستجيب للمطالب المشروعة للطبقة العاملة وفقراء الشعب السوري.

■■

ضمن سلسلة الإجراءات المخالفة للقوانين

وزير الصحة ينقل رئيس لجنة نقابية رغماً عن التنظيم النقابي

◄ علي نمر

في الوقت الذي تحاول فيه القيادة السورية، حكومة ومنظمات، السير قُدُماً بإجراء خطوات إصلاحية سياسية واقتصادية استجابة لمطالب الشارع السوري وحركة الاحتجاجات الشعبية المحقة، التي اندلع لهيبها منذ أكثر من ثلاثة أشهر في معظم المدن السورية، ما زال بعض الوزراء في الحكومة الإصلاحية التي يقودها عادل سفر يتخبطون في تعاملهم مع أبسط القرارات والقوانين النافذة، من هذا أن يعتبر وزيرٌ نفسه وصياً على منظمة نقابية لها تاريخها ورصيدها النضالي، واستقلاليتها في اتخاذ القرارات المصيرية التي تهم الطبقة العاملة السورية بشكل عام، بينما المطلوب منه في هذا الوقت بالذات العمل الجاد لمكافحة الفساد المستشري في وزارته، والذين أبدعوا في هدر المال العام.

ففي وزارة الصحة أصدر وزير الصحة وائل الحلقي أمراً إدارياً بتاريخ ٢٠١١/٦/١١، يرجع أسباب صدوره بناءً على مقتضيات المصلحة العامة، يأمر في مادته الأولى بتكليف وليد الصمادي، السائق، من الفئة الرابعة في الإدارة المركزية وتوابعها، دائرة النقل، بالعمل في الهيئة العامة لمشفى الهلال العربي السوري. وفي مادته الثانية: تلغى كل الصكوك المخالفة لهذا الصك. ليختم الأمر بـ«يبلغ هذا الأمر من يلزم لتنفيذه».

فور سماع اتحاد عمال دمشق بالخبر أرسل كتاباً مباشراً لوزير الصحة تحت الرقم ٤٢٢/ص تاريخ ٢٠١١/٦/٢٠، يشرح فيه اعتراضه على القرار كلياً، حيث جاء بالكتاب «قضت المادة ٣١ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤، ولاسيما الفقرة ٥ بعدم جواز نقل عناصر القيادات النقابية من التجمع العمالي الذي انتُخبت فيه خلال فترة ممارستها لمهامها النقابية، وكنتم أصدرتم الأمر الإداري رقم ١٧١٧٧/٣ تاريخ ٢٠١١/٦/١٩ بتكليف السيد وليد الصمادي (سائق) بالعمل في الهيئة العامة لمشفى الهلال العربي السوري، وبما أن العامل النقابي المذكور هو رئيس لجنة نقابية منتخَب في تجمع الإدارة المركزية وتوابعها (دائرة النقل، مرآب وزارة الصحة). يرجى التفضل بالاطلاع والموافقة على طي الأمر الإداري المذكور إنفاذاً لأحكام القانون الأساسي للعاملين بالدولة، وقانون التنظيم النقابي رقم ٨٤ وتعديلاته».

الاتحاد العام لنقابات العمال عموماً واتحاد عمال دمشق خصوصاً أكدا في أكثر من مناسبة أن القضايا من هذا النوع يجب عدم المماطلة فيها لأنها ليست قضية عامل أو فلان من الناس، وإنما القضية هي الحفاظ على كرامة المنظمة واحترام وتطبيق قانون تنظيمها النقابي، وليس لهذا فقط، بل لأن أي تراجع عن أي مكسب عمالي من هذا القبيل سيدفع بمدراء آخرين للانتقاص من المكاسب العمالية التي حققتها بنضالها، ما يعني عدم التنازل عن بعض المكاسب مهما كانت صغيرة أو كبيرة، ثانياً هناك شيء اسمه تسلسل العقوبات، فلماذا لم تعتمد الوزارة هذا الأسلوب للنيل من حقوقها ومحاسبة العامل بناء على أخطاء ارتكبها شرط أن تكون هناك وثائق تثبت ارتكابه تلك المخالفات، أي كشف أية «مستمسكات» تثبت إدانته. وقد صرح مصدر في المكتب التنفيذي في اتحاد عمال دمشق لـ«قاسيون» أن «الوزير إن لم يتراجع عن قراره المخالف أصلاً لقانون التنظيم النقابي، سيرفع الاتحاد دعوى قضائية مستعجلة على الوزير بسبب إعطائه هذا الأمر»، وأكد المصدر أن «رفع دعوى قضائية لحل القضية وارد، خاصة وأن القضية ضمن سياقها القانوني المعتمد على قانون التنظيم النقابي، ومشكلة القضايا من هذا النوع أن جلسات الدعوى تجري كل ١٥ يوماً، بالإضافة إلى أن العطلة القضائية، مع إغلاق هذا العدد من الجريدة، تكون بدأت ولتستمر ١٨ يوماً».

ويبدو أن المخفي الأعظم الذي استطعنا الحصول عليه بطرقنا الخاصة، أن هذا العامل هو نفسه الذي كشف حالات فساد واضحة في عدة قضايا تطلبت دخول الجهاز المركزي للرقابة المالية بالتحقيق، وخاصة ما ذُكر في التقرير التحقيقي رقم ٢/أ.م.ن تاريخ ٢٠١٠/٢/٢٢، المتضمن نتائج التحقيق في المخالفات المثارة لدى وزارة الصحة ومرآبها (محاسبة المحروقات) الذي تم تحويله للمحامي العام بدمشق بتاريخ ٢٠١١/٢/٢١.

كما علمنا أن د. جمال الوادي معاون الوزير ولدى استشارته في القضية أكد أن القضية ليست قانونية، وهي بكل التفاصيل لمصلحة العامل، لأن قانون التنظيم النقابي كان واضحاً منذ البداية في هذه القضية. والعاملون في وزارة الصحة استغربوا متسائلين: إذا كانت محاسبة رئيس لجنة نقابية تتم بهذه الطريقة المخالفة، فكيف ستتم معالجة القضايا الأخرى مثل بعثة الحج التي فيها الكثير من الانتقائية منذ عهد الوزراء السابقين؟ وبدل أن تكون مهمتها طبية في مرافقة الحجاج والاهتمام بهم، ومعاينتهم من الأمراض والآفات، تصبح مهمة اختيارها (تنفيعة لفلان وعلتان)، فهل من المنطقي مثلاً أن يتم اختيار إداري لا دخل له بمهنة الطب في بعثة الحج، لمجرد إنه عامل في الوزارة؟

وحسب المعلومات التي حصلنا عليها من الوزارة يبدو أن البعض هناك قد ورَّط الوزير باتخاذه قرار كهذا ، ولم يكن من المنطقي التنازل عن قراره بهذه السرعة، علماً أن التراجع عن الخطأ فضيلة، وبالتالي ستزيد من محبة وتعاون العمال والنقابات معه في قيادة دفة الوزارة التي تعاني من الفساد في معظم هياكلها .

ويمكن القول إنه كان من الأجدى بالوزير الذي استلم منصبه في ما سميت بحكومة الإصلاح، العمل على قطع دابر الفساد والفاسدين الذين استشروا في وزارة الصحة خلال الأعوام الفائتة، والتي خصصنا أكثر من أربع تحقيقات عن ذلك خلال فترة ثلاثة أشهر، وبالأدلة القاطعة، وكان آخرها قضية المهندسين المدنيين في مشفى ابن سينا «نضال سلوم وبيداء سليمان» والمخالفات المرتكبة من الإدارة، وإذا كان من قضايا يجب مراجعتها فكان الأجدى منه مراجعة القرار والخروقات التي كشفها العامل المفصول في مرآب الوزارة التي تم تحويلها للجهاز المركزي.

لقد أصبح الفساد أكبر تحد للمجتمع السوري ويستنزف مبالغ كبيرة من الدخل الوطني السوري، وهذا هو التحدي الحقيقي أمام الوزير، وليس بنقل رئيس لجنة نقابية جاء منتخباً من تنظيمه النقابي، لذا فإن التراجع عن القرار فيه مصلحة للوزارة والنقابات معاً .

ali@kassioun.org

عمال الخدمات الفنية بحلب يعتصمون أمام مقر رئاسة الوزراء

من المؤكد أننا سنشهد الكثير من الاعتصامات العمالية نتيجة الظلم الذي لحق بهم جراء سياسات الحكومة الجائرة بحقهم، حيث تعرض الكثير من العمال للصرف من الخدمة في ظل سياسة الحكومة السابقة وفريقها الاقتصادي تحت شعار (مكافحة الفساد)، والحقيقة أن هذه الإجراءات لم تطل رؤوس الفساد الكبير الذين نهبوا البلاد والعباد، بل طالت العمال وبعض المهندسين في الكثير من مواقع العمل والإنتاج.

في حلب ودمشق تحديداً جرى الكثير من هذه الممارسات دون وجه حق، ودون تحقيق عادل يتبين فيه هل المتهمون فاسدون أم متهمون زوراً وبهتاناً بالفساد! وحُرم هؤلاء العمال حتى من رفع الدعوى القضائية أمام القضاء الإداري الذي لم يقبلها بتوجيهات َمن رئيس الوزراء السابق ناجي عطري.

على هذا الأساس اعتصم عمال حلبيون أمام مجلس الوزراء في السابعة صباحاً من يوم الأربعاء ٢٠١١/٦/٢٩ رافعين مطالبهم، ومن أهمها محاربة الفساد والمفسدين الحقيقيين، وإعادة الحق لأصحابه ممن تم صرفهم من الخدمة استناداً إلى أهواء شخصية ومصالح فردية ضيقة.

وقد صرح المعتصمون بأن اعتصامهم هذا باسم كل المصروفين من الخدمة في مديرية الخدمات الفنية بحلب. وأوضحوا أنهم كانوا قد تقدموا بطلبات تظلُّم لرئاسة مجلس الوزراء، ولكن للأسف لم يحصلوا على جواب شاف كاف يعيد لهم الحق المسلوب منهم، ما جعلهم يمارسون حقهم الطبيعي الذي كفله لهم الدستور ثم حرَّمته عليهم القوانين والتعليمات التنفيذية، وهو حق التظاهر والاعتصام السلمي وتحت سقف الوطن.

إن ظاهرة الصرف من الخدمة لم تكن خاصة بمحافظة حلب فقط، بل شملت العديد من المحافظات ومنها دمشق، حيث صُرف من الخدمة الكثير من العمال، وخاصة العاملين في محافظة دمشق البالغ عددهم ٣٦ عاملاً ومهندساً، وهم مدعوون لممارسة حقهم في الاعتصام والتظاهر من أجل حقوقهم المادية والمعنوية التي تم الاعتداء عليها دون وجه حق.

■■

سفيان العلاو يرد لكن بطريقته

سؤال المكتب النقابي: من المسؤول عن تسرّب الكادر الوطني إلى الخارج؟

◄ع. نمر

في أعداد متتالية من «قاسيون» سلطنا الضوء على أكثر من زاوية في وزارة النفط والثروة المعدنية، لكن وللأسف لم يأت أي رد من الوزارة ينفي الحالة أو يؤكدها أو يعد بمعالجتها، لكن العلاو اتجه لاختيار وكالة "سانا" للأنباء للبوح ببعض القضايا.

يؤكد الوزير في لقائه مع الوكالة إن «هذا القطاع عانى خلال السنوات الماضية من نزيف حاد في الخبرات الهندسية والفنية بسبب الطلب الكبير على الكوادر الفنية السورية المؤهلة للعمل خارج سورية وأن الخطط الحالية تلحظ رفد القطاع بما لا يقل عن ١٥٠٠ مهندس وجامعي وفني ومهني سنوياً ... ».

الرد القوي جاء من مكتب عمال النفط بدمشق متسائلاً: من المسؤول عن تسرّب الخبرات الوطنية إلى الخارج؟ ليبدأ بعد ذلك بالولوج إلى صلب الرد والتعليق قائلاً: إن «المكتب يؤكد على أن تدريب الكادر الوطني يعتبر أفضل من الكادر الأجنبي، علما أن الدولة تتحمل أعباء ونفقات مالية عالية للخبير الأجنبي، أما الخبير الوطني فهو مدرب و مؤهل للقيام بدوره على أكمل وجه وذلك لأن الدولة أنفقت عليه الكثير من الأموال».

وقالت النقابة في ردها إنها «خاطبت الوزارة بكتب حول عدم تسرب الكادر الوطني وكذلك من خلال المؤتمرات النقابية التي تؤكد فيه باستمرار الحفاظ على الكادر الوطني، وقد تحدث وزير النفط عن السماح للخبرات بالسفر، لذا نقول لوزير النفط : إن الخبرات التي تتسرب وتعمل بدول الخليج وخارج القطر لا تعوّض بالمعاهد المتوسطة، وهؤلاء الفنيون المتسربون وصلوا إلى هذه الخبرة الفنية العالية من خلال العمل الميداني، ومن الصعب أن يحل محلهم أي من حملة المعاهد إلا الخبرات الأجنبية».

وهنا يطرح المكتب سؤالاً منطقياً وهو: ما هي المبالغ المالية المترتبة على تدريب الخريجين المهندسين والفنيين من كادر أجنبي على ميزانية الدولة؟ كما أنّه من المفروض أن يتم التدريب على نفقة شركات عقود الخدمة الأجنبية أو من خلال الخبرات الوطنية قبل أن تتسرب ويجب أن يكون هناك صف ثان مؤهل ومدرب.

ثم يشرح المكتب في رده تلك العلاقة لوزير النفط منوهاً إن «تعيين جميع خريجي الجامعات المصرّح عنها هندسة كهرباء - معلوماتية - ميكانيك - جيولوجيا إذ لا يوجد فنيون ميدانيون ذوو خبرة عالية ولهم قدم في العمل الميداني يرفدون هؤلاء بخبرات ميدانية ليتم تأهيلهم للقيام بالأعمال المطلوبة منهم ليعيد السؤال التالي: كيف تم تسرّب الكادر الوطني ومن المسؤول عن تسربه ؟ وبالنسبة للتدريب تنصّ العقود على تريب العناصر خارج القطر وعلى نفقة شركات العقود وليس على حساب وزارة النفط وكذلك التدريب على الأجهزة الحديثة المستوردة ليتم التدريب على الطرف الثاني».

والمضحك أن المكتب كشف طريقة الإيفاد مؤكداً أن «الإيفاد والتدريب الخارجي في عام ٢٠٠٨ بلغ دورة داخلية واحدة اختصاص برمجة على حساب شركة النفط بعدد متدربين ١٢ في حين لم يسجل أي تدريب خارجي أما في عام ٢٠٠٩ فقد سجل إيفاد خارجي على حساب شركات عقود الخدمة وفي عام ٢٠١٠ لم يسجل أي إيفاد خارجي ليسجل عام ٢٠١١ دورة داخلية واحدة».

ونحن بدورنا نسأل: ما حجم الخبراء الأجانب العاملين في حقولنا، ؟ وكم عدد الذين وظفتهم الوزارة منذ استلامه هذا المنصب سواء عبر المسابقات أو عن طريق مكاتب التشغيل؟ والأهم من كل هذا من حقنا أن نسأل: لماذا الوزارة مصرة على الاستعانة بالخبرات الأجنبية بوجود هذا الكم من المعاهد والمراكز النفطية؟!.

■■

من يفتعل أزمة فقدان المازوت من محطات الوقود؟

من يقف خلف تفريغ القرارات من مضمونها الاجتماعي ويسلب المواطنين إنـجازاتهم؟

◄ يوسف البني

لم يكد المواطنون السوريون يحسون ببعض الإنجاز والحصول على جزء من أهم المطالب الشعبية المحقة التي يطرحها الحراك الشعبي السوري، وهو تخفيض سعر المازوت، وحتى لو لم يكن ذلك كافياً وشافياً، حيث كان من المأمول أن ينخفض سعره من ٢٠ ليرة سورية إلى ١٠ ليرات سورية لليتر الواحد، بعد أن ارتفع سعره في العام ٢٠٠٨ من ٧ ليرات سورية إلى هذا الحد الفاحش الظالم دفعة واحدة، أقول لم يكد المواطنون السوريون يحسون بتحقيق هذا الإنجاز حتى فُقد المازوت من جميع محطات الوقود علىَ مساحة سورية كاملة، وفي وقت واحد، وأصبحنا نرى منظر الطوابير الطويلة للسيارات المختلفة الأحجام والأنواع التي تصطف أمام محطات الوقود، بانتظار قدوم صهريج المازوت، وكثير من السيارات تبيت ليلتها أمام المحطة كي تستطيع الحصول على دور أو كمية من الوقود تكفيها لمتابعة عملها.

■ هل عدم توفير المازوت في محطات الوقود هو حل لعدم تهريبه للخارج؟! أم أن الكميات التي حُرمت منها محطات الوقود أُضيفت إلى قوافل التهريب خارج حدود الوطن؟! أم هو تواطؤ وتورط، أو عدم نيَّة، أو عدم قدرة على محاربة تهريب المازوت؟

■ هل هو تصرف مقصود ومدروس لزيادة الأزمة في سورية، وزيادة التوتر، وزيادة الشرخ بين الشعب الثائر المُطالب بالإصلاحات، وبين سُلطة تعده بالإصلاحات، فيكونَ هناك من يُفرغ القرارات من مضمونها الإصَلاحي، ويسلب المواطنين مكاسبهم قبل أن يحصلوا عليها؟!

■ لم يخرج أحد من مسؤولي وزارة النفط أو شركة توزيع المحروقات (سادكوب) ليوضح للمواطنين أن المازوت الذي انخفض سعر الليتر منه من ٢٠ ل.س إلى ١٥ ل.س هو مازوت الحرق والتدفئة (الأبيض)، وليس مازوت الديزل (الأخضر) المخصص للآليات والمحركات، والذي بقي سعره الرسمي ٢٢ ل.س لليتر الواحد

صدر نتيجةَ الحراك الشعبي المُطالب بالحرية والديمقراطية وتحسين الوضع الاقتصادي المعيشي للمواطنين، قرار تخفيض سعر المازوت، وبسرعة تحول ما كان يمكن أن يشكل مكسباً شعبيا هاماً إلى أرباح إضافية للمهربين وشركائهم ومسانديهم من المافيات والشبيحة، ومن ورائهم الفاسدين الكبار المتغلغلين في مفاصل الدولة وصولاً إلى أعلى المستويات، وهم الذين يشكلون الأرضية الخصبة للأزمة الحالية في سورية، وقاعدةً للعدوان عليها من الداخل والخارج، وهُم على الأغلب في مناصب عليا تمكنهم من صنع القرارات، فهل عدم توفير المازوت في محطات الوقود هو حل لعدم تهريبه للخارج كما يدعون؟! أم أن الكميات التي حُرمت منها محطات الوقود أضيفت إلى قوافل التهَريب خارج حدود الوطن؟! أم هو تواطؤ وتورط، أو عدم نيّة، أو عدم قدرة على محاربة تهريب المازوت، فنمنع من تواجد هذه المادة في متناول المواطنين السوريين الذين هم بأشد الحاجة إليها لتسيير شؤون حياتهم ومعيشتهم اليومية؟! فنتصرف حسب المثل القائل: (جحا لا يستطيع مواجهة حماته فيقوم لمراته)؟ أم أن هذا تصرف مقصود ومدروس لزيادة الأزمة في سورية، وزيادة التوتر، وزيادة الشرخ بين الشعب الثائر المُطالب بالإصلاحات، وبين سُلطة تعده بالإصلاحاتَ، فيكون هناك من يفرغ القرارأت من مضمونها الإصلاحي، ويسلب المواطنين مكاسبهم قبل أن يحصلوا عليها؟!

تلاعب بالقرارات ولعب على الحبلين

صدر قرار تخفيض سعر المازوت من ٢٠ إلى ١٥ ل.س، فاستبشر المواطنون خيراً، ولكن هناك شيئاً رسمياً قانونياً بقي مبهماً، ولم تعلنه الجهات الرسمية المختصة خوفاً من أن تستثير نقمة شرائح كبيرة من المواطنين السوريين الذين يعيشون على مردود وسائل النقل أو آليات الأشغال، وتشكل هذه مصدر رزقهم الوحيد، الذي يُمنَع أيٌ كان من العبث به، إذ لم يخرج أحد من مسؤولي وزارة النفط، أو حتى من إدارة شركة توزيع المحروقات (سادكوب) ليوضح للمواطنين أن المازوت الذي انخفض سعر الليتر منه من ٢٠ ل.س إلى ١٥ ل.س هو مازوت الحرق والتدفئة (الأبيض)، وليس مازوت الديزل (الأخضر) المخصص للآليات والمحركات، والذي بقي سعره الرسمي ٢٢ ل.س للتر الواحد، وكثيرون من المواطنين لم يعرفوا هذه التفاصيل الهامة، ولم يتطرق أحد من مسؤولي وزارة النفط أو سادكوب إلى ذلك خوفاً أو تحاشياً لأمر ما، أو إبهاماً لقضية هامة، كما جرت عادة مسؤولينا الكبار، الذين اتصفت قراراتهم دائماً بالمماطلة والتعمية، وإبقاء جزء منها مبهماً لحين الحاجة.

إذاً مازوت الديزل موجود ومتوفر في بعض المحطات المخصصة لتوزيعه، ولكنها بعيدة عن متناول الكثيرين وأماكن عملهم، ولكن سعر الليتر من هذه المادة هو ٢٢ ل.س، فيهرب منه السائقون ويبحثون عن المازوت الذي وعدتهم الحكومة بتخفيض سعره، وهناك توفير بالنسبة لهم بمقدار ٧ ل.س في كل لتر، فما العمل؟ وما هو موقف صاحب القرار لو كان هو نفسه مكان هؤلاء المتعيشين الذين تعدهم الحكومة بشيء ويواجهون على أرض الواقع شيئاً آخر؟!

كثير من المواطنين تعطلت أشغالهم وأعمالهم، فآليات الأعمال الإنشائية أصبحت تعمل يوماً وتتوقف أكثر من ثلاثة أيام بانتظار ملء الخزان مرة أخرى، وكثير من وسائل النقل توقفت عن العمل وتتجول بين المحطات أملاً بالحصول على كمية من الوقود تسمح بمتابعة العمل، فتعطلت بذلك حركة النقل والسير بين المدن والمحافظات، وتضررت مصالح الكثيرين من المواطنين في مختلف المحافظات، الذين لم يعودوا يتمكنون من السفر في الوقت الذي يرغبون فيه لمتابعة شؤونهم الحياتية والعملية. وخفَّت حركة السير خاصة بين حمص وريفها الكبير الواسع، وبين حمص وطرطوس ودمشق، ونشأت أزمة نقل حقيقية.

مشاجرات واضطرابات (إضافية)

من طرطوس ننقل صورة تدعو إلى القلق وتوجس تفاقم المشاكل إذا استمرت ظاهرة انقطاع المازوت من محطات الوقود بهذا الشكل الذي يثير الاضطراب والخوف لدى المواطنين الذين تتوقف حياتهم ومعيشتهم على هذه المادة الأساسية، فأمام محطة مشتى الحلو للوقود نشبت يوم الثلاثاء ٦/٢٨ مشاجرة كبيرة بين المواطنين الذين يريدون الحصول على هذه المادة بأي شكل وبأي ثمن، ويتدافع المواطنون، ويتقاتلون، وقد تنشب مُظاهر مسلحة، الأمر الذي يزيد القلق والتوتر، ويتطلب جهوداً كبيرة وقوة غير عادية لفض المشاجرات وتأمين مصالح ومستلزمات المواطنين.

ضمن هذا السياق شهدت التحركات الميدانية بعض الظواهر المبشرة بالخير، والتي نتمنى أن تكون حقيقةً وليس للإعلان فقط، وأن تستمر حتى القضاء التام على ظاهرة تهريب المازوت، فقد أُعلن في وقت سابق عن إلقاء القبض على صهريجَين محملين بالمازوت متجهين إلى الحدود لبيع محتوياتهما للمهربين، أحدهما في بلدة القصير في حمص، والثاني في منطقة تل كلخ.

وللأسف فقد ظهرت في الآونة الأخيرة ظاهرة خطيرة، كانت خفية على مدى عقود، تدل على أن الكثير من أهالي المناطق الحدودية يعيشون على التهريب نظراً لإهمال الحكومات والسلطات لهم ولشؤون معيشتهم، وعدم تأمين فرص عمل لهم، بل تركتهم يتدبرون لقمة عيشهم بأساليبهم الخاصة، التي كان التهريب أساساً لها، وقد انتشرت مؤخراً ظاهرة استخدام النساء والأطفال في عمليات تهريب المازوت حيث يحمل الطفل أو المرأة بيدوناً من عشرة ليترات أو عشرين ليتراً حسب القدرة على الحمل والتوجه به إلى المناطق الحدودية لبيعه بأسعار عالية وأرباح يعتبرونها مصدر معيشتهم الوحيد .والمواطنون المتضررون حاقدون على من يُهرِّب المازوت، ومن يغطي عليه، ومن يسمح له، ومن يشاركه، ويقولون إن المهربين أكثر خطورة وإجراماً من المخربين والمسلحين الذين يريقون دماء الأبرياء، وهم يدمرون أمن الوطن واقتصاده، ويحرموننا من أساسيات حياتنا، ويهددون لقمة عيشنا ومصدر رزقنا .

من جهة أخرى إن انقطاع المازوت وعدم توفره في المحطات أدى إلى أضرار كبيرة على الزراعة والصناعة إضافة إلى حركة النقل، فحياة المواطنين ومصدر رزقهم ومعيشتهم التي تعتمد على توفر هذه المادة، والتي غيابها أو فقدانها سبَّب حالة من الخوف والرعب لانتظار أزمات معيشية طويلة الأمد، باتت مهددة، وبدأت الأصوات ترتفع مطالبة بالحل لهذه الأزمة، حتى ولو كان سيئاً، ودفع ثمنه المواطنون، حتى أن بعض المواطنين بدؤوا يقولون: «يا أخي، ما هذا الحل؟ وما هذه الحكومة؟ قالوا إنهم رخَّصوا المازوت، ثم قطعوه من الكازيات! ما بدنا يحملونا منّية وقرارات فاضية من المحتوى الإصلاحي والاجتماعي، الأحسن يرفعوا سعر الليتر لـ٣٠ ل.س، ولكن بشرط أن يتوفر بشكل كامل، يبدو أن هذه الحكومة ظالمة مثل سابقاتها، وتعرف كيف تمسكنا من يدنا التي تؤلمنا »

هل هذا هو المقصود حقاً؟! هل المقصود من هذه الممارسات مفاقمة الأزمات وتشديد الخناق على المواطن، وتيئيسه وتوسيع الهوة والشروخ بينه وبين السلطة؟! هل المقصود هو إفراغ القرارات والقوانين التي تلبي مطالب الشعب من مضمونها الإصلاحي، وسلب المواطن ما يمكن أن يرجوه منها؟!

في طرطوس أيضاً، وفي خطوة مهتمة لمعالجة أزمة فقدان المازوت من محطات الوقود، ومعرفة أسباب هذه الأزمة، ومناقشة السبل التي يمكن من خلالها إيجاد الحلول، طالب مجلس محافظة طرطوس من المحافظ استدعاء مدير فرع شركة توزيع المحروقات في المحافظة، لمساءلته عن ظاهرة انعدام توفر المازوت، وعن مخصصات المحافظة: كم هي وأين تذهب؟ فرفض استدعاءه، وماطل كثيراً، حتى أحس بعض أعضاء مجلس المحافظة أن هناك تهرباً أو حتى رفضاً لهذه المواجهة، وهذا يشكل علامة استفهام كبيرة، فلماذا هذا التجاهل لمطلب هام وأساسي لحاجة من الحاجات الملحة للمواطنين؟! ولماذا التهرب من هذه المواجهة؟! أم أن خلف الأكمة ما خلفها؟!

إلى الحكومة (الجديدة)

ليس بهذا الشكل تُعالَج قضايا المواطنين الملحة وتأمين احتياجاتهم الضرورية، وليس من أجل منع تهريب المازوت نمنع وجوده في المحطات التي تؤمن احتياجات المواطنين، فإذا لم نستطع ضرب الحمار هل نمزق البردعة؟ وإذا لم يكن هناك خطأ غير مقصود في المعالجة، وهذه هي النية الطيبة التي نحملها تجاه الحكومة، فإن هناك خطأ مقصوداً، وهذا هو الأسوأ، فلا يحق لأحد أن يُفرغ القرارات والمراسيم التي يُقصَد بها البدء بالإصَلاح من مضامينها الإصلاحية، ولا أحد يحق له سلب المكاسب والمطالب المحقة للحراك الشعبي، حتى قبل البدء بحصاد الإصلاحات، فإن المطالب الشعبية خط أحمر، لا يجوز التلاعب بها أو الالتفاف عليها .

■■

أسئلة برائحة المازوت!

استبشر السوريون خيراً بعد أن قامت الحكومة العتيدة بتلافي جزء من الأخطاء الكارثية للحكومة المقالة، وخصوصاً تخفيضها سعر ليتر المازوت ٢٥٪ ، حيث أصبح سعره (نظرياً) ١٥ ل.س بدلاً من ٢٠ ل.س .

الاستبشار الذي لم يدم طويلاً له أسبابه الموضوعية، فلقد كان لرفع أسعار المحروقات وخصوصاً المازوت، نتائج كارثية على الاقتصاد السوري، إذ كان أحد أهم مسببات انخفاض مساهمة الزراعة والصناعة في الناتج المحلي.

لكن الغريب واللافت أنه في الوقت الذي لم يجرؤ أحد على التلاعب بسعر المازوت حتى عندما كان سعر الليتر ٩ ل.س، نصطدم الآن بأزمة مفتعلة بتوفر هذه المادة، من أهم أسبابها عمليات التهريب التي تتم إلى الدول المجاورة (لبنان، العراق، تركيا)، وكذلك بالسعر الذي يباع فيه الليتر (للعموم) بعد التخفيض (المزعوم) فهو الآن لدى الكازيات بـ٣٠ ل.س، ولا يسمح للزبون البسيط أو (العادي) إلا بشراء ٢٠ ليتراً فقط. وقد أدى هذا الوضع إلى مضاعفة أسعار نقل البضائع مباشرة.

والسؤال الذي يجب طرحه: من الذي سمح للكازيات برفع سعر المازوت ١٠٠٪ في حين أن الدولة قد سعرته مؤخرا بـ١٥ ل.س؟ وهل الحكومة عاجزة فعلاً عن التدخل لإعادة الأمور إلى نصابها، أم أن وراء الأكمة ما وراءها؟!.

مطبات

عن الجيوب والقلوب

◄ عبد الرزّاق دياب

هي كل الأيام الصعبة الآن، الأيام التي لا تتوانى عن دفعنا للضحك وابتداع النكات، وفي الوقت نفسه يقطر العقل دمعاً من فرط الجنون والحيرة.

بالأمس كنا نعدد مناقب الحكومة المنصرمة: هنا أفقرتنا عن قصد لأجل تصريحات الوهم، وهنا توقف بنا الزمن ننتظر فضائل إصلاحها بألف ليرة، وهنا يمسك العامل قلبه مرتعشاً على وعد ألا يطرد من وظيفته عندما يعربد رب العمل من فرط انتفاخه، وهناك فلاح يجلس على ذكريات القطن والقمح والنهر العامر بالماء والمشاوير.

بالأمس صببنا جام لعنتنا على اقتصاد السوق الذي لم ير فينا أكثر من ملايين مذعورة تحت أنعال المتكرشين الأثرياء.. ألم يفصلوا لهم عباءة من ذهب ولنا أسمال الريح؟ ألم تطفح من أسمائهم رائحة الغنى الجديد، ومنا رائحة العطن والعرق والفقر المغمس بالقهر، وفوق كل هذا فصّلت لهم المؤتمرات الصحفية، والصحفيون الألمعيون من ماركة التغطيات المأجورة، وبالمقابل غاب الناس عن إعلامهم، وصورنا على أننا نمارس الحياة بكل لذة العناق؟.

منذ أيام لم تنس بعد.. تم تسجيلنا في قوائم المعونة الاجتماعية، وتقاسم معنا معونة الحكومة من تم تسجيلهم (بالمعية) على أنهم يشبهوننا، وتغنت وزيرة العمل بالخريطة الموزعة بدقة وبقلة الأخطاء في عمل لجان المسح، ومن ثم جاءت النتائج المتوقعة شكاوى بالآلاف عن الآلاف التي صرفت لمن لا يستحق.

في أمسها القريب.. أخذتنا الحكومة المنصرمة إلى أقصى الحلم، وإلى أقسى الوقائع.. ألم تدربنا على الانتظار، وضبط النفس، وحكمة الفقر، وحلم الضعيف، وفي أوج اعتلائها لظهورنا المَحنية انتزعت منا الدعم الذي كان تديها في أفواهنا منذ أن صرنا مواطنين في هذا البلد، وعمّ في عهدها الميمون بلاء التسول والتشرد والجريمة بأنواعها، وتكاثر المهجّرون من شرق البلاد في كل الجهات، وأنجبوا أطفالاً في خيام الجغرافية المؤقتة، وكل هذا كان باسم سوق جديدة تجعلنا في مصافي مواطني الجوار في أحسن الأحوال.

اليوم.. هذه أيامنا القاسية، وهذه الحواجز التي توزعنا مواطنين ملونين بالفقر، الحواجز التي نرفع فيها عالياً هويتنا، ونحفظ أرقامنا الوطنية الطويلة عن ظهر قلب، وندور حول حيرتنا المقدسة مع أي لون نحن، وما شكل هذه الانتماءات الصغيرة التي تجعل بعضنا خلفنا، ومن كانوا يتسابقون لكشف عورات الحكومة السابقة لا يرون عوراتنا، وبالكاد نصدق أن هذا اليساري صار يمينياً صلداً، وهذا المنافح عن الحكومات أياً كان شكلها لا يغيّر وجه انتهازيته لتمر الريح.

اليوم.. يمسك السوريون ليراتهم الخائفة القليلة ليوم حاجة، ويعود الزوج القديم إلى حضن امرأته وبنبرة المحب يتحسس يدها : رفقاً بالمصروف فالأيام المجهولة تأتي دون موعد، وأما رغبات الصغار بالصيف والشمس والماء المالح باتت ضرباً من المستحيل، وبعض الفرج يكون بلباس صيني خفيف تضج به الأسواق التي يتصيدها الغرباء بينما يضع أصحاب محال شارع الحمراء أيديهم على الخدود بانتظار المعجزة.

اليوم.. هذي الحكومة الجديدة الصامتة، والصامدة على الأقل عند خيبات الحكومة السالفة تقف على مفترق لا تحسد عليه، تركة كبيرة من التخبط، وحزمة لا تنتهي من طموحات المرحلة.

في جوار قلبي.. من جديد، يدخل جهاد أسعد محمد دائرة اغترابه، وفي قسماته إيحاء غريب بأنه لن يخرج منها إلى انفجار الكتابة، ومن بعيد، وبدون أن أستعير سلاطتي وعبثي في دفعه إلى الحديث.. يهم – الرجل المحمّل بالأسى والحب– بالكلام، لكنه ينحني أمام خيبة في ذاته المقهورة، وكأنه يخشى من افتضاض الطريق الذي أخذ منه عمره.. كأنها رايات النهايات يلوّح بها قبل بلوغ النهاية.

■■

زراعة التبغ في ريف طرطوس والحقوق المنقوصة للمزارعين

◄ محمد سلوم

قامت الدولة بحصر هذه الزراعة (من البذار حتى دخول المنتج المستودعات وفيما بعد تصنيعه وتسويقه) ضمن المؤسسة العامة للتبغ، وتمنح هذه المؤسسة الرخص للمزارعين وتعتبر رخصة دائمة، وبموجب هذه الرخصة توزع البذار والأدوية، والقسم المتعلق بالمشاتل من الأدوية يوزع مجاناً أما الباقي فيُدفع ثمنه عند استلام المحصول، وهناك لجان مهمتها تدقيق الرخص ومراقبة موسم الزراعة، ويتم تقدير الموسم بالاتفاق مع المزارع على أساس الرخصة ضمن سقف معين للدونم الواحد، وكمقياس محلي يجب أن تستلم اللجنة من المزارع في نهاية الموسم عن كل دونم ٢٠٠ كغ بنسبة خطأ ١٠٪ ، فإذا كانت الكمية المسلمة أقل من ذلك يغرم المزارع عن كمية النقص ضمن سعر رمزي تقدره المؤسسة سنوياً، أما الوزن الزائد فللفلاح الخيار إما أن يأخذه أو يتركه كوزن زائد لمصلحة المؤسسة بنصف السعر المعلن.

معاناة الفلاحين وشجونهم

تعتبر زراعة التبغ من أكثر الزراعات البعلية حساسية، وتحتاج لمثابرة وعمل حثيث ودائم وبشكل جماعي لذلك يسمى محصولاً عائلياً، لا يغني صاحبه لكنه يعتبر دخلاً وسنداً إضافياً لحياة العائلة، أما أن يعتبر كمصدر دخل وحيد للعائلة فلن يكون مصيرها إلا العوز والفقر. إن الأعمال الصعبة والقاسية والطويلة التي يحتاجه أي عمل زراعي، وعوامل الظروف المناخية السيئة وإمكانية تلف المحصول، أصبحت من بديهيات العمل الزراعي، ويتقبلها الفلاح على مضض، وإن كانت كل ملامح انهيار المحصول بسبب عوامل يمكن تداركها على أرض الواقع فيما لو كان هناك قرار واضح باستخدام الإمكانيات العلمية المتوفرة وضمن خطط زراعية وآجال زمنية محددة، إلا أنه كثيراً ما ينسبها إلى عوامل خارج إمكانية البشر. ورغم الخسارة التي تلحقه وبالرغم من عدم توفر مصدر دخل آخر إلا إن عبارته معروفة (الحمد لله ولا يحمد على مكروه سواه) أما عندما تعطي زراعته غلالاً جيدة فهو في معظم الحالات أمام خيارين، الأول: تقلبات السوق وألاعيب التجار، والثاني: فساد بعض لجان التخمين والاستلام إذا كان المحصول حصراً للدولة. وفي كلتا الحالتين لا يغفر لأحد ذلك المكروه وتترك عنده أثراً تراكمياً أقله حدة تكفير الجهتين. بالرغم من أن الدولة توزع البذار والأدوية للمزارعين إلا إن البعض منهم شكا سوء الاستنبات وأحيانا يضطر المزارع لزراعة الصنف البلدي الذي يحتفظ ببذاره من الموسم الماضي، والبعض الآخر شكا من سوء بعض الأدوية أو نفاد صلاحيتها ضمن مخازن المؤسسة وبالتالي على المزارع أن يضاعف عملية الرش أو يشتري أدويته من الصيدليات الخاصة، وفي كلتا الحالتين تصبح تكلفة الإنتاج عالية وبالتالي هامش الربح ينخفض، وأكبر المعاناة للمزارعين تأتي عند تسليم المحصول للجان وخاصة إذا كانت فاسدة، سواء من حيث الإتاوات التي تُدفع على الملأ، أو من حيث التصنيف السيئ لمحصوله وهذا يعتبر بمثابة قصم ظهر المزارع، وأجاز القانون له الحق في الاعتراض على تصنيف الخبير لتبدأ معاناة جديدة من متابعة شكواه في اللاذقية، وإذا لم يكن الاعتراض على التصنيف ضمن مجموعة من المزارعين نتيجة تكلفة المتابعة العالية، يصبح الاعتراض مكلفاً وفي كلتا الحالتين خسارة لثمن المحصول.

ولطبيعة المزارع بعدم رغبته تكرار السفر إلى محافظة أخرى وتكرار المطالبة في دوائر الدولة ومعرفته مسبقاً بالتعامل الفوقي معه من البعض، يجعله يتنازل عن حقه شاكياً ألمه إلى ربه منزوياً في بيته (ملوماً محسوراً) وترتفع وتيرة غضبه إلى ترك هذه الزراعة، وقد يترك الأرض بوراً ويذهب للعمل في الخدمات في أطراف المدن، أو عاملاً يومياً عند مزارعين آخرين.

في قرية (برمانة المشايخ) التابعة لمنطقة الشيخ بدر في طرطوس ذكر أحد المزارعين بأن ٥٧ مزارعاً ألغوا رخصهم السنة الماضية، وهذا العام قد تفوق المائة رخصة، وبالرغم من أن المؤسسة العامة للتبغ وضعت تسعيرة الكغ الواحد من التبغ المسلَّم مثلاً صنف (فرجينيا) بـ١٥١ ل س، ولديها دراسة خبير بأن التكلفة الكلية لزراعة هذا الصنف من قبل المزارع لا تتجاوز ٥٥ ل س للكغ الواحد، بينما يؤكد المزارعون أن تكلفته أكثر من ثمن الشراء. ونعود لنقطة الصفر بسؤالين متناقضين: المؤسسة تسأل: مادام المزارع يخسر سنوياً في محصوله فلماذا استمرت هذه الزراعة عشرات السنين بالمنطقة نفسها وعائلات المزارعين نفسها جيلاً بعد جيل؟ والمزارع يسأل: مادامت الدولة واثقة عبر مؤسستها بأن الزراعة رابحة، لماذا يتنازل الكثير من المزارعين عن رخصهم ويتركون أرضهم ويذهبون للعمل كعمال هنا أوهناك؟ ويستجدون هذا المسؤول أو ذاك؟ ويدفعون مبلغاً كبيراً لأحد قنواته السرية كي يعملوا حارساً ليلياً أو عاملاً أو مستخدماً في أية مؤسسة حكومية؟

لجان التصنيف والاستلام

تقوم المؤسسة العامة للتبغ بتشكيل لجان استلام المحصول من الفلاحين وتسمية خبراء لتحديد مدى دقة مواصفات الحصول مع التصنيفات والمقاييس لتحديد سعر الكغ من الدخان، ولديها قوائم دقيقة عن الوزن الذي يجب أن يسلمه كل مزارع، ويصنف المحصول ضمن مقياس (إكسترا ١ و٢ و٣ و٤) ويحدد لكل تصنيف سعر، مثلاً: الإكسترا يحدد بـ١٧٦ ل س والأصناف الأخرى لها سعر متدرج، أما التصنيف الرابع فيعتبر عديم النفع ويسلم للجان دون تعويض إطلاقاً، ويذهب إلى مستودعات المؤسسة للإفادة من ضلوعه ومن ثم للتلف. واللجان لديها هامش ١٠٪ للوزن والتصنيف، وكثيراً ما يعطى هامش أكبر ضمن توصية شفهية من قبل أصحاب العقول الخيرة في الإدارة العامة أو القيادة تحت عبارة (ساعدوا المزارعين قدر الإمكان). وهنا إما أن يأخذ المزارع حقه من لجنة غير فاسدة أو يأخذ أقل من حقه أو أكثر من حقه في حال لم يقدم رشوة أو قدم لها رشوة إذا كانت هذه اللجنة فاسدة، ويذكر أحد المزارعين لقاسيون أنهم كثيراً ما يقعون تحت رحمة الخبير حيث تحصل عملية الرشوة مسبقاً لتحديد الصنف، والبعض الآخر علني على كل طرد مائة ليرة، وتحدث البعض عن بقايا التبغ والتي تسمى (الحسه) وليس لديها تصنيف ولا تسلم بالأصل، يجمعها بعض التجار وتسلم تحت تصنيف معين بالتواطؤ مع اللجنة وضمن حيازة وهمية، وأحياناً توضع باسم رخصة ميتة دون علم صاحبها، أو تباع هذه الرخصة الميتة من صاحبها إلى تاجر لا يزرع تبغاً على الإطلاق، ويقوم بعض المزارعين بوضع هذه البقايا التالفة والتي يجب أن تحرق ضمن محصولهم، وضمن تصنيف إكسترا أحياناً، وطبعاً بالاتفاق مع اللجنة.

ثقافة الفساد

وفرت الدولة للمزارع بعض مستلزمات الإنتاج من البذار والأدوية حتى استلام المحصول، ووضعت القوانين ويسرت الكثير من الخطوات كي يحصل المزارع على حقه، ومن المفترض أن تكون النتيجة الحتمية لهذه العملية تمتين الثقة بين المزارع والدولة ومؤسساتها. لكن بلعبة الفساد وسيادة المصلحة الخاصة على المصلحة العامة هناك من يدق إسفيناً بين المواطن والدولة ويجعل الفجوة تزداد باطِّراد بإظهار وتضخيم دور التجار فيما لو كانت زراعة التبغ بيدهم بدلاً من الدولة. إن هذا الفاسد الموظف ابن الدولة، والمفترض به الحفاظ على مؤسسته ومصدر نعمته، وتطبيق القوانين الناظمة المؤتمن عليها، ولكنه بلعبة الفساد هذه يعمل على: تشجيع التجار لشراء التالف من محاصيل الفلاحين وتكديسها وترتيبها وبيعها للمؤسسة، وبالتالي أضر باقتصاد الوطن وأساء صورة ونوعية الصناعة الوطنية، خَلَق ثقافة الفساد لدى المزارع البسيط الذي بقي الحصن الأخير من نظافة النفس واليد والمكان في عملية الفساد السائدة، وإرغامه على غش محصوله ودفع رشوة لهذا الخبير أو ذاك.

اقتراحات وحلول

- **أن يكون مع كل لجنة ثلاثة أشخاص ليس لديهم أية صفة اعتبارية رسمية (كالمختار أو رئيس جمعية أو عضو فرقة حزبية) بل من المزارعين ذوي الخبرة في الزراعة، وأصحاب ثقة بمحيطهم، مهمتهم الإشراف والمراقبة وتقبل ملاحظاتهم.**
- **إتلاف الكمية عديمة النفع في مكان الاستلام بتوقيع شهود وبموجب محضر رسمي.**
- **إعطاء حق للصحافة بالكتابة والمراقبة وعدم حجب المعلومات، وأخذ ما يُكتَب ضمن المحافظة على المصلحة العامة والتحقيق بما يكتب.**
- **العقوبات الرادعة والقوية لمن يخطط للمخالفة مسبقاً، ويضر بمصلحة الوطن أو المزارعين، ويسيء لسمعة الدولة من أجل ثرائه الخاص.**

الرفيق فارس.. فارس يترجل

شيعت مدينة أزرع وببالغ الأسى ابنها المناضل الرفيق فارس فارس (أبو وليد) بموكب مهيب وبمشاركة جماهيرية واسعة، وبإجماع كامل من الحضور بأن فقيدنا الإنسان بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، كان صوتاً لكل فقير وكل مظلوم. كان شغله الشاغل البحث عن الحقيقة دوماً، الحقيقة التي فيها الإنسان أسمى ما في الوجود، فكان رسولاً للمبادئ الإنسانية، ونموذجاً لعلاقاتها.

ولد فقيدنا الغالي عام ١٩٣٦، وانتسب إلى صفوف الحزب عام ١٩٥٨، وبقي محافظاً على مبادئه حتى لفظ أنفاسه الأخيرة في صباح يوم الأحد ٢٠١١/٦/٢٦، فقد كان مؤمناً بأنه لا يوجد حزب شيوعي حقيقي في ظل الحالة الفصائلية التي يعيشها الشيوعيون، لذا عمل بكل جهد وإخلاص في صفوف اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، بغية توحيد الهدف، والخروج بحزب شيوعي واحد قوي ذكي مرن، يأخذ دوره الحقيقي في الحياة السياسية والاجتماعية.

تمنينا يا رفيقنا الغالي أن يطول بك العمر حتى ترى سورية الجديدة، الحرة من جديد، التي لطالما حلمت بها وناضلت من أجلها، وقد رفعنا شعار (كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار) معاً، وناضلنا من أجله، وسنبقى نسير على خطاك حتى تحقيقه، فقد أفنيت عمرك لترى وطناً تتحقق فيه العدالة الاجتماعية، ويتساوى فيه كل السوريين تحت سقف الوطن.

رحيل الرفيق ريمون الصبحة

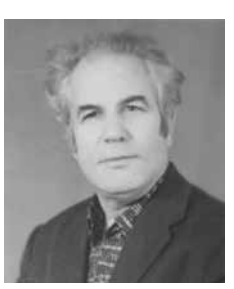

صبيحة يوم السبت ٢٠١١/٦/١٨ امتدت يد المنون لتخطف منا رفيقينا الغالي ريمون الصبحة (أبو الريم)، وقد عاش الرفيق أكثر من ثمانين عاماً مخلصاً لمبادئه وفياً لشعبه ووطنه، وحريصاً على إعادة الوحدة إلى الشيوعيين السوريين.. فتح بيته ووظف نشاطه من أجل دعم ونشر جريدة «قاسيون» التي أحبها ودافع عن خطها السياسي حتى آخر محطات حياته، وهذه شهادة الصديق قبل الرفيق.

ولد الرفيق ريمون في مدينة حمص حي وادي السابح الحميدية عام ١٩٢٨، وقد تربى وترعرع في ظل أسرة مناضلة وتعلم مهنة النسيج اليدوي وكان بارعاً بها، كما كان من مؤسسي نقابة النسيج اليدوي في حمص، وكان مدافعاً عنيداً ضد الظلم ولأنه كذلك انتسب إلى الحزب الشيوعي السوري في أواسط الأربعينات وشارك في كل مراحل النضال السري والعلني، وكان مخلصاً وفياً حتى أخر دقة قلب لحزبه وشعبه ومبادئه.

كرمته اللجنة الوطنية في الاجتماع الوطني الثامن حيث غمرته فرحة لا توصف، وشكر رفاقه في اللجنة الوطنية على هذا التكريم. وعلى الرغم من مرضه وتقدمه في السن، فقد كان دائماً يتطلع إلى سورية مزدهرة ديمقراطية معادية لإسرائيل وأمريكا.

لرفيقنا الخلود ولأهله الصبر والسلوان، اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في حمص، تنعي الرفيق ريمون الصبحة.

دير الزور سطوٌ وتهديد واعتداء مسلح

◄ زهير مشعان

في ظلّ التسيب والإهمال والفوضى، وسيطرة قوى الفساد، وغياب المحاسبة على مرّ السنوات السابقة، وفساد الشرطة وغيابها، خاصةً في هذه الظروف؛ أصبحت حياة المواطنين والممتلكات العامة مستباحة من الفاسدين والمهيمنين الكبار فكيف من المجرمين الكبار والصغار..؟ ناهيك عن اغتصاب الحقوق وانتقاصها..

مركز الكشمة للثروة السمكية والتي سميت (تشرين) يقع بين بلدة الصالحية التابعة لمدينة البوكمال وبلدة العشارة التابعة لمدينة الميادين، في إحدى الجزر النهرية في الفرات الذي بات شيخاً عجوزاً أنهكه التلوث والإهمال.. يبعد المركز عن الطريق العام حوالي عشرة كيلومترات وأقرب بيت إليه في البلدة يبعد ٣ كم ويضم ١٦ عاملاً من حملة الثانوية والمعاهد البيطرية وغيرها من الخبرات، ويقومون بحماية ثروتنا السمكية من المجرمين الصيادين العلنيين الذين يهددونها بالفناء ضمن إمكاناتهم المحدودة، الذين يعتدون على العمال بالضرب والاهانة.

هذا المركز تعرض للسطو بالقوة والعنف عدة مرات وآخرها منذ أيام حيث دخل أشخاص ملثمون يحملون بندقيةً حربية ومسدس و«بمب أكشن».. وقاموا بتقييد العمال وسرقة ما خفّ حمله وغلا ثمنه، والباقي قاموا بتكسيره كما قاموا بتعرية العمال من ثيابهم وتصويرهم عراة وإهانتهم وضربهم وتشبيحهم وأخذ ما يحملونه من نقود وأجهزة اتصال خلوي وتهديدهم بالقتل في المرة القادمة إن بقوا في المركز، وذلك على طريقة العصابات الأمريكية والمافيا والشبيحة..

وقام العمال بالشكوى وطلب الحماية عدة مرات وبكتب رسمية أو بشكل مباشر لمديريتهم والإدارة العامة لهيئة الثروة السمكية ولكافة الجهات المسؤولة في المحافظة الأمنية والحزبية والشرطة التي تكتفي بتسجيل الضبوط فقط والتي نحتفظ بنسخ عنها، بل أن مدير ناحية العشارة رفض حتى أخذ مواصفات المعتدين وقائد الشرطة أجابهم أنه لا يستطيع تأمين حماية سوى للمصارف فقط.. أما المحافظ فقد قال لهم: هل نضع حماية لكل عنصر..؟

والأسوأ أيضاً أنه بعد تحول تبعيتهم من مديرية الزراعة إلى الهيئة العامة للثروة السمكية ليس لم تلبى مطالبهم فقط وإنما انتقصت حقوقهم.. فتعويض اللباس جرى تجاهله وكذلك طبيعة العمل، ولا جولات أو مكافآت أو أذون سفر رغم أنهم يبعدون ٩٠ كم عن المدينة، ولا تعويض خطورة العمل حيث أنهم معرضون حتى للقتل بأية لحظة، وقد ضاقت بهم الحياة في ظل ارتفاع الأسعار والسياسات الاقتصادية التي دمرت البلاد وأهلكت العباد.. فلجؤوا إلى «قاسيون» التي سبق أن ساندت زملاءهم في مركز سعلو..

ونحن إذ نقف إلى جانبهم وننقل معاناتهم ومطالبهم وحقوقهم المنقوصة إلى إدارتهم العامة وإلى جميع الجهات المسؤولة العليا، نطالب بتوفير الحماية لهم بدل أن توفر للفاسدين والمتنفذين الذين يسرقون قوت الشعب.. ونضيف أنه يمكن حماية هؤلاء العمال بحل إسعافي بتعيين عمال من أبناء البلدة معهم في المركز ومن يتهاون بحياة هؤلاء العمال ومطالبهم وحقوقهم ليس يرتكب جريمة بحقهم، وإنما يرتكبها بحقّ الشعب والوطن.

■■

إلى رئاسة مجلس الوزراء..

مخالفات بالجملة في فروع المصرف التجاري السوري والمخطئ يكرم

◄ علي نمر

غريبة هي «التراجيديا» القائمة والحاصلة بين كل من وزارة المالية والمصرف التجاري السوري والسيدة «س.د» المديرة السابقة للفرع /٢/ للمصرف في الحريقة ولاحقاً مديرة للفرع /١٢/ في العفيف، وحالياً المنهية عملها نتيجة ارتكابها أخطاء وتجاوزات غير قانونية بحق المصرف والمال العام، لتكون النتيجة حالة فساد واضحة المعالم بالوثائق الدامغة، ولم تعد هذه التراجيديا مفهومة الأسباب، فللأسف وعلى الرغم من كل ما يجري على أرض الواقع من بوادر حقيقية لمكافحة الفساد، ما يزال البعض في جهاز الدولة وفي أعلى المراكز يحاول الدفاع عن هؤلاء الفاسدين دون أي وجه حق، فحين تؤكد الدلائل وجود تجاوزات يعني بما يعنيه أن محاسبة الشخص المتهم على أقل تقدير هي أمر واجب بما ينسجم مع حجم تلك التجاوزات، بدءاً من قضية الفساد التي كانت المديرة السابقة للفرع /٢/ للمصرف التجاري السوري «س.د» طرفاً فيها (وهي القضية التي صرعت الدنيا في وقتها)، وتجلت بالتلاعب بتحويل الملايين بشكل وهمي وبالتواطؤ مع بعض موظفي الفرع الذي كانت تديره وبعض المتعاملين مع الفرع، مروراً بمديرية السجل المؤقت بدمشق. مروراً بقضية ترقين إشارة التأمين من الدرجة الأولى الموضوعة لمصلحة الفرع /٢/ في المصرف التجاري السوري بدمشق على صحيفة العقار رقم ٥/٢٣٠٧ من المقسم ٢٣/٢١/٢٠ صالحية جادة (عرنوس) العائد ملكيته للسادة شركة أبناء أنور العقاد (هاشم العقاد عبد الكريم العقاد ـ محمد سامر العقاد) بمبلغ /٤٧٥٠٠٠٠/ ل.س فقط أربعة ملايين وسبعمائة وخمسون ألف ليرة سورية لا غير، وذلك لقاء التسهيلات المصرفية التي كانت ممنوحة لهم لدى الفرع.

فعلى الرغم من التجاوز القانوني الواضح كتبت «س.د» على حاشية الكتاب «يرجى أخذ العلم بأن السادة شركة أبناء أنور العقاد قاموا بتسديد كافة الالتزامات المترتبة عليهم وهم بريئو الذمة تجاه مصرفنا». جرى كل ذلك ووافقت المديرة على ترقين إشارة التأمين رغم وجود عدة دعاوى لدى الفرع ضد شركة أبناء أنور العقاد، وقد أكد ذلك كتاب جديد موجه بهذا الخصوص جاء فيه «يرجى أخذ العلم أنه بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢١ تم ترقين إشارة التأمين العقاري الموضوعة لمصلحة فرع /٢/ دمشق مقابل التسهيلات التي كانت ممنوحة لهم رغم إفادة فرع /٥/ دمشق ضمن جواب بيان الالتزامات المعمم على الفروع بوجود عدة دعاوى لدى فرعهم ضد شركة أبناء أنور العقاد». حيث برر ذلك «مرفق ربطاً كتاب الترقين مع إفادة فرع /٥/ دمشق بما ذكره أعلاه».

وصولاً لإحصائيات البوالص التي ترسل للمركزي بأسماء التجار المتخلفين عن إحضار شهادة جمركية خلال فترة ثلاثة أشهر، وحتى نؤكد لوزير المالية ورئاسة مجلس الوزراء ولمدير المصرف التجاري السوري الذي لم يفهم موقفه نهائياً من هذه القضية، على الرغم من توجيهات السيد الرئيس للحكومة بالتواضع وفتح أبوابهم أمام الموطنين والعاملين في آن واحد، إلا أن مدير عام المصرف التجاري أبا مستكبراً أن يفتح بابه للعاملين والمواطنين، وهذا مخالف لتوجيهات السيد الرئيس، فلو فعل ذلك لتوصل ما نؤكد عليه أن هناك بوالص موجودة منذ عام ٢٠٠٧ لغاية عام ٢٠١١ ليس لها أي تأشير أو لها أية تصريحات جمركية ولتم تفادي الخطأ في وقته.

علماً أن المصرف التجاري بالذات لم يستفد من أية عمولة على هذه البوالص، لذلك فإن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: من هو المستفيد من هذه العمولة طيلة هذه الفترة؟ وأين ذهبت كل تلك العمولات؟ ولماذا لم تتم المتابعة رغم مرور كل هذا الوقت؟ وأين الرقابة أصلاً من كل هذا دون أن تسأل عن أسباب التأخير سواء منها أو من المصرف؟

إن قرار وزير المالية د. محمد الجليلاتي تحت الرقم /١٣٩/ تاريخ ٢٠١١/٦/٤، والذي جاء فيه ما يلي:

مادة /١/: ينهي تكليف السيدة سوسن داوود من الفئة الثانية بوظيفة مدير المصرف التجاري السوري الفرع /١٢/ والوارد بالقرار رقم /٨٦/ تاريخ ٢٠١١/٣/١٥.

مادة /٢/: يكلف السيد فواز الفرا من الفئة الأولى بإدارة الفرع المذكور لحين انتهاء فترة تمديد خدمته.

مادة /٣/: تجري عمليات الاستلام والتسليم وفق أحكام الأنظمة والتعليمات النافذة.

مادة /٤/: يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه.

كل هذا لم توقف المدعوة عند حدها، ومن استخدام نفوذها من أجل إنهاء القرار حتى حازت وبمساعدة بعض الفاسدين والمتنفذين معها من تأمين إجازة بلا راتب لفترة ستة أشهر على أن تعود للعمل ثانية كمكافأة لها على الأخطاء والتجاوزات التي ارتكبتها.

أخيرا لا بد من القول إن الخطوات الإصلاحية الجارية في البلد لا علاقة لها بما تقوم به هذه المديرة ومن يدعمها، والأيام القادمة ستضع حداً لكل من يقفز فوق القانون، وتبقى جميع الأسئلة التي طرحناها سابقاً وحالياً في جميع الجهات التي ذكرت آنفاً وخاصة رئاسة مجلس الوزراء.

■■

طلاب المدينة الجامعية بدمشق يطالبون بزملائهم المعتقلين

◄ قاسيون

شهدت المدينة الجامعية بدمشق مساء الثلاثاء ٢١ حزيران الماضي حادثة هي الأخطر من نوعها منذ بدء الاحتجاجات في سورية، حيث تعرض مئات الطلاب للضرب المبرح على يد عناصر ما يسمى بـ«اللجان الشعبية والطلابية» التي اقتحمت الوحدات رقم: (١ – ١٢ – ١٣) وخلفت وراءها تكسيراً وفوضى ورعباً في نفوس الذين لم يتعرضوا للضرب، وأسفر تدخلها في «ضبط النظام» داخل المدينة الجامعية عن عشرات الجرحى ومئات المعتقلين.

وبعد ذلك بيوم، بدأ الطلاب المقيمون في المدينة بتشكيل لجانهم الخاصة للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين، علماً أن ١٦ منهم فقط اقتيدوا إلى أحد فروع الأمن، بينما اقتيد البقية (أكثر من ٤٥٠ طالباً) إلى الأمن الجنائي بتهم مختلفة، ثم في الأيام التالية تم الإفراج عن معظم المعتقلين في الأمن الجنائي و٩ فقط من معتقلي أمن الدولة، وهو ما أثار شكوكاً حول صدق بعض الروايات التي قالت بمقتل عدد من الطلاب متأثرين بجراحهم.

هذا الوضع دفع عدداً من الطلاب إلى متابعة الموضوع قبل التأكد من سلامة المعتقلين المتبقين ووجودهم في أحد المقرات الأمنية، ومن ثم قاموا بتشكيل وفد يمثل المقيمين في المدينة، حمل صباح الأحد ٢٦ حزيران مطلباً واضحاً إلى أمين فرع جامعة دمشق لحزب البعث العربي الاشتراكي محمد الأحمد، وهو إطلاق سراح المعتقلين الذين وجهت إليهم تهمتي «إثارة الشغب، وإضعاف الشعور القومي» وغيرهما من اتهامات لا يمكن توجيهها لطلاب واعين بأهمية الحفاظ على وحدة الوطن ووحدة شعبه، علماً أن اللجان الطلابية التي رفعت شعارات استفزازية تحت مساكن الطلاب كانت هي المتسبب الأول في الأحداث، وأن اللجان الشعبية التي مارست القمع والضرب ضد الطلاب في غرفهم كانت عنصراً دخيلاً على المدينة الجامعية، ومارست هذه اللجان سلوكها المشين داخل حرم المدينة رغم وجود عناصر الأمن الجامعي وعلى مرأى من أعينهم.

وخلال لقائهم بأمين الفرع، أكد أعضاء الوفد الطلابي أنهم قد اختاروا شكل الوفد المطلبي للتعبير عن الرأي منعاً لأية صدامات قد تحدث شرخاً واصطفافاً غير مسؤول بين الطلاب أنفسهم، واشتكوا كذلك من طريقة التعامل الأمنية مع الطلاب وطالبوا بتخفيف أجواء التوتر في المدينة الجامعية منعاً لأي صدامات، وليتمكن الطلاب من تقديم امتحاناتهم التي كانت في تلك الأيام بآخرها.

ونتيجة النقاش الذي دار خلال اللقاء حصل الوفد الطلابي على وعد من أمين الفرع بإطلاق سراح المعتقلين إن كانوا بريئين، علماً أن الوفد (الذي زار مكتب «قاسيون» لعرض موقفه) أكد لأمين الفرع مراراً أن الطلاب لم يقوموا بما يجعلهم موضع اتهام على الإطلاق.

وقال أعضاء الوفد لـ«قاسيون»: إن الطلاب السبعة المعتقلين لم يفرج عنهم حتى تاريخ ٢٩ حزيران رغم الوعد الذي تلقوه، علماً أن بينهم جرحى، وبناءً على ذلك أكد الوفد أن الطلاب يبحثون عن أشكال مطلبية سلمية أخرى للتعبير عن موقفهم من استمرار اعتقال زملائهم على خلفية أحداث تتحمل اللجان الطلابية والشعبية المسؤولية الكاملة عنها.

يذكر أن الاعتداء الذي لا مكان لسرد تفاصيله دفع معظم سكان المدينة الجامعية إلى ترك غرفهم قبل انتهاء الامتحانات، وهذا ما تبعه انسحاب البعض من الامتحانات المقررة المتبقية له قبل إنهاء العام الدراسي.

«قاسيون» تضم صوتها إلى أصوات الطلاب، وتطالب بالإفراج عن المعتقلين فوراً، ومن ثم فتح تحقيق يحدد المسؤولين الحقيقيين عما جرى في المدينة الجامعية، التي يجب التأكيد على أن حرمتها من حرمة الجامعة نفسها، وذلك حفاظاً على تماسك صفوف الطلاب السوريين المقيمين في المدينة وعدم إثارة أية مشاحنات تهدد الوحدة الوطنية التي تحصّن الوطن وأبناءه ضد كل اعتداء.

■■

معاون وزير التربية.. وعقلية التسلط والفساد

لا شكّ أننا لسنا مع الفساد والغشّ على طول الخط، لكن أن يعامل الجميع بأنهم مجرمون حتى تثبت براءتهم فهذا ما لن يقبل به أحد، وخصوصاً ممن لا يحق له اتهام الآخرين وفق ما يؤكده العديد من الشخصيات التربوية والتعليمية..

(أنا ربكم وعليكم الطاعة!! ولا نقاش!! وكل ما أقوله هو ما حدث وما سيحدث، ولا تجادلوني فيما ليس لكم به علم). هكذا تصرف معاون الوزير مع الموجهين والمسؤولين التربويين ومندوبي الامتحانات!.

لقد تكلم سيادته بلغة السخرية، متهماً مندوبي دير الزور بعدم كتابة تقارير الغش لانشغالهم بشرب الشاي، ورضوخهم لتهديدات «المسلحين» وذلك في اجتماع رسمي!. وبذلك اعتبر جميع مندوبي دير الزور خونة ما لم يثبت العكس..

وهنا نتساءل: هل قال «المسلحون» لمعاون الوزير ذلك؟ وأين الكلام المسؤول في هذا الحديث؟

لقد هدد معاون الوزير بأنه سيلغي امتحانات دير الزور أسوة بجسر الشغور إلى وقت غير معلن لخيانة المندوبين والمدرسين وأهالي الطلاب، وكأنما لا يكفي محافظة دير الزور أنها مهمشة، فجاءت طريقة حديثه وتعامله وكأنه يتخذ موقفاً مسبقاً تجاه المحافظة، وهذا موقف قديم متكرر من الامتحانات في السنوات السابقة.. بل طرد أحد المندوبين من الاجتماع، وسبب الطرد أنه ناقش «الرب الأعلى»!. كما هدد بفصل المدرسين من العمل. وليس هذا كل ما في الأمر، وإنما راح يقاطع ويهين كل من حاول تبيان الحقيقة، ويفسر الكلام وفق ما يريده ويعزز اتهاماته.

أما الحقيقة التي لم يتم الكلام فيها فهي الفساد في مديرية التربية، والانتهازية التي يتمتع بها الذي يظهر أمام معاون الوزير متعاوناً وحملاً وديعاً..

ومن الأمثلة على ذلك أنه في إحدى المدارس في منطقة البوسرايا، رفض تعيين مدير بحجة صعوبة المنطقة ليختار مديراً يستطيع التفاهم مع أهلها، وانتظر حتى هدأت الأحوال، والمفاجأة كانت بتعيين أخته!.

وعند اختيار الموجهين الاختصاصيين تم إرفاق اسم أخي زوجته لمقابلة اللجنة، علماً أن التعليمات المعلنة منه (لا يقابل اللجنة من تمت مقابلته سابقاً)، وأعطى مدراء المدارس صلاحيات بالتحكم كملكية خاصية وعدم الاهتمام برأي الموجهين.

وفي دورة المناهج جميع المدرسين عليهم الالتزام، أما زوجته فالقانون لا ينطبق عليها.. وأما مالياً فالحديث كثير، فنجده اهتم بالمظهر الشكلي للمدارس ومظهر مكتبه وهذا إساءة للتصرف بالمال العام..

نهاية الاجتماع : خروج جميع المجتمعين وهم يشعرون بالإهانة والإذلال..

شكراً لسيادة معاون الوزير على الأوقات الجميلة التي قضاها في فندق فرات الشام على حساب التربية، ولم ينفذ المهمة الموكلة له حيث كان عليه السفر إلى محافظتي الرقة والحسكة فبقي فقط في دير الزور؟

■ موجه تربوي ديري

درس من التاريخ

يجب الحفاظ على حقوق المواطنين تحت سقف حقوق الوطن

◄ م. سلوم

كانت إدارة شركة الريجي أيام الاستعمار الفرنسي (المؤسسة العامة للتبغ حالياً) تمتلك الإمكانات الكبيرة في محافظة اللاذقية، وقد استغل الفرنسيون هذه الإمكانات من أجل تسخيرها لتدعيم قواعد استعمارهم. وفي غمرة الصراع والتوتر بين الشعب السوري والاستعمار الفرنسي نتيجة نكوثه بوعوده من الاستقلال الكلي إلى الاستقلال الجزئي والمنقوص، وفي إطار نقل المصالح المشتركة من الفرنسيين إلى الحكومة الوطنية في سورية، تمت تسمية (أحمد السياف) من حلب لإدارة الفرع الإقليمي لشركة الريجي في اللاذقية عام ١٩٤٥، كأول مدير وطني لهذه الشركة التي كان ما يزال مديرها العام فرنسياً ومقره بيروت.

وكان أول تدبير اتخذه المدير الجديد إنزال علم فرنسا ليحل محله العلم السوري، وسط عاصفة من الرصاص والزغاريد، والتدبير الثاني هو إلغاء التعامل باللغة الفرنسية (وكانت اللغة الرسمية في العمل) لتعود مجدداً وتحتل مكانها اللغة العربية، محتفظاً باللغة الفرنسية لغة تخاطب حصراً بين المديرية والإدارة العامة.

في تلك الفترة الانتقالية بين الانتداب والاستقلال، وقرار جلاء الجيوش الأجنبية عن سورية، وانشغال الحكومة في تدعيم وصيانة البلاد في هذه المرحلة، أخذ المزارعون في مختلف المناطق بالتوسع في زراعة التبغ بمساحات تعادل المساحات المرخصة والمحددة بما يحتاجه الاستهلاك المحلي. وقد انعكس هذا التوسع سلبياً على موارد الدولة من عائدات إدارة الريجي، باعتبار أن الكميات الزائدة ستصرف عن طريق التهريب، ما دفع (كوتورية) المدير العام للريجي إلى إنذار الحكومة السورية بتدهور عائداتها من التبغ طالباً إما إتلاف الزراعة الزائدة عن الترخيص، أو إعفاءه عن مسؤولية تدهور العائدات.

فشكلت لجنة من مدير الريجي في اللاذقية (أحمد السياف) ومدير الزراعة في المديرية العامة (أنطوان لبكي) ومدير دمشق (عزت دياب) للاجتماع بوزير المالية (حسن جبارة) في دمشق لمناقشة الموضوع، مع التمسك بإصرار الإدارة العامة على تنفيذ أحد الشرطين السابقين. وبعد التبرير والإصرار على إتلاف المحصول من الإدارة، تحدث مدير الريجي (أحمد السياف) موجهاً كلامه لوزير المالية: «إن السيد كوتورية بصفته مديراً عاماً للريجي له الحق، حرصا منه على ديمومة بل وارتقاء عائدات التبغ، بأن يقدم احترازه هذا الذي نحن بصدده، والمتمثل بطلب إتلاف الزراعة الزائدة عن الترخيص، أو عدم مسؤوليته عن هبوط واردات التبغ، وإن لإدارة الحصر الحق بأن تتقدم بالتحفظات التي أبدتها، لأن المساحات الزائدة للزراعة ستنعكس تبغاً معداً للتهريب، وهذا ما يسبب تدهوراً في عائدات إدارة الحصر، فإذا ما اتخذت هذا الموقف فهي معذورة، كما أن إدارة الريجي وضعت الحكومة في موقف حرج جداً، فإن أقدمت الحكومة دفاعاً عن مواردها على إتلاف الزراعة الزائدة، فإنها ستضع نفسها في موقع يدفع المواطنين إلى إجراء مفاضلة بين عهد الانتداب الذي لم يتخذ إجراءً مماثلاً وعهد الحكم الوطني الملبي لطلب الريجي بإتلاف محاصيل المزارعين، فالحل هو أن تجري على المساحات الزائدة الإجراءات نفسها المتوجب اتخاذها على المساحات المرخصة، من حيث المسح والوزن والتخزين وتخمين القيم، على أن تخصَّص مستودعات خاصة لتخزين هذه التبوغ بعد إجراء العمليات الرسمية عليها، على أن يدفع للمزارعين ٥٠٪ من القيمة المخمنة لمحصولهم، بينما تبقى الـ٥٠٪ الباقية برسم التصدير. وبذلك نكون قد حفظنا واردات الدولة، وصُنَّا حقوق المزارعين، وجنبنا الحكومة من التورط في منزلق خطير، وتركنا للاستقلال قدسيته.

■■

سورية على مفترق طرق..

محكمة أمن الدولة العليا أحياء على ذكراها!!

◄ المحامي محمد عصام زغلول

اعتُقل أحد الشباب من منزله, فاعترف وأقر أثناء التحقيق (اللطيف) بأسماء أصدقائه الثلاثة عشر.. فأحضروا سريعاً هم أيضاً.

أحيلوا لسبب أو لآخر إلى محكمة أمن الدولة العليا الموقرة, فحار القضاة في أمرهم وفي دعواهم, لا أفعال جرمية, ولا تحريضات مذهبية, ولا أعمال مدانة.. إن هي إلا بضعة كتب اشتراها بعضهم من معرض مكتبة الأسد السنوي!

سأل القاضي بعضهم: ماذا فعلتم؟ فأجابوا باستغراب بإشارات النفي!

أردف: إذاً، ماذا كنتم تنوون أن تفعلوا؟ فرد أحدهم: وهل يعاقب القانون السوري على النوايا؟!

القاضي من جديد: هل تنتمون إلى تيار فكري معين؟ فانبرى حَذقُهم مخاطباً سيادته: سيدي القاضيَ، نحن نعيش في بلد حر, الفكر فيه مصان, والاعتقاد مقدس, والنظر محمود, وما ذلك إلا بموجب الدستور العربي السوري.. ثم.. لم يقم أحدنا بأي فعل مخالف للقانون, ولا وجد معنا شيء ممنوع, ولا يعرف عنا إلا السمعة الحسنة, إن هي إلا بضع كتيبات وجدها عناصر الأمن في مكتبة أحدنا, كان قد اشتراها في العلن!.

استشعر بعضهم أن المحكمة مخرجتهم لا محالة, فهم لم يروا ما كتب المحقق الأمني في ملفهم, والذي اعتمده القاضي كما هو, فرجل الأمن -عنده- صادق لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه, وهو من عليه التكلان!

وكان ما أراد رجل الأمن, فقد حكمت محكمة أمن الدولة العليا الاستثنائية – وقبل يومين فقط من مرسوم إلغائها المبارك – على مجموعة الرفاق تلك, بأحكام مختلفة تراوحت بين خمس سنوات وست! علماً أن ملفاتهم تكاد تكون متطابقة!

استقبل المحكومون أحكامهم بمزيد من الرضا والتسليم لقضاء الأمن وقدره, إلا إن استسلامهم ذاك انفجر بسماع خبر إلغاء محكمة الأمن التي تعجلت في إصدار قرارها بحقهم, كي لا (يتشنططوا) بعدها أمام القضاء العادي، اللااستثنائي!

محكمة أمن الدولة الاستثنائية – لمن لا يعلم – محكمة لها من اسمها حظ كبير, فهي استثنائية بكل المقاييس, وهي أمنية بمقاييس أخرى, لم يكن لمحام أن يترافع أمامها دون إذن, ولم يكن له أن يقوم بدور إيجابي فيها, أو أن يترافع كما قد يفعل أمام أخرى, وثالثة الأثافي أن أحكامها تصدر في الدرجة الأخيرة, فلا طعون ولا رقابة على أحكامها!

هؤلاء الشبان الثلاثة عشر – وهم مثال على ما أنتجته – يضرعون إلى الله كل يوم أن ينظروا في مرسوم الإلغاء, علّ تاريخه يتأخر يومين لا أكثر, يومين فحسب!

سيتأمل أحدهم ذلك التاريخ لست سنوات قادمات, إن بقيت وزارة العدل مشغولة بمن هم أهم منهم!

ولكن.. إن كان بمسيرة الإصلاح والقوننة القادمة من قد ينظر إلى أحكام محكمة أمن الدولة العليا نظرة استفهام ولا أقول إلغاء تلك الأحكام.. إن أقول إلا إصدار مرسوم يسمح بالطعن بأحكام محكمة أمن الدولة العليا - سابقاً - أمام محكمة عادية..

لعل ذلك فيه من الإصلاح بقدر ما ناله المدمنون المعفى عنهم أو يزيد, فلكم أصدرت تلك المحكمة أحكامها تجاه مدمني الفكر والقراءة, وعلّ بعض هؤلاء يقبل أن يتساوى مع أولئك!

وإلا – فمع إلغاء محكمة أمن الدولة العليا – فسيبقى كثيرون أحياء على ذكراها!!

أحياء.. ولكن.. شبه أموات!!

■ essamaldean@yahoo.com

الرفيق د. قدري جميل للفضائية السورية:

المقصود إمبريالياً ليس إسقاط النظام بل إسقاط سورية!

«الحوار هو الصراع بالآراء، وهو صراع حضاري وسلمي، أي هو تلك الآلية التي عبرها يمكن أن ينطلق المجتمع إلى آفاق جديدة، أما الذي قد يرفض الحوار فإنه عملياً يرفض الصراع السلمي والحضاري». بهذه الكلمات لخّص أمين اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين د. قدري جميل رؤيته لماهية الحوار الوطني المرتقب في سورية، وذلك خلال لقاء مع القناة الفضائية السورية أجراه مساء السبت ٢٥ حزيران الماضي، ودار اللقاء حول موضوع الحوار الوطني حيث قال د. جميل: «المهمة الأساسية هي منع الخارج من الاستفادة من حالة الحراك التي يعيشها المجتمع السوري ورفع مناعة هذا المجتمع، وهذا ببساطة يتم عبر حل المشاكل التي يواجهها، وهذه المشاكل لها عناوين مختلفة؛ فهي اقتصادية واجتماعية وسياسية أيضاً، وحل حزمة هذه المشاكل هو مهمة الإصلاح الجذري الشامل، ومشكلة هذا الإصلاح أنه معقد ومتنوع لدرجة أنه يتطلب الحوار، فمتى يصبح الحوار مهمة يجب وضعها على الطاولة؟ يصبح كذلك عندما تكون المشكلة كبيرة تتطلب تفاعل مختلف الآراء تفاعلاً حياً وإبداعياً، بحيث يمكن الوصول إلى الحل والرأي الأفضل الذي يعبر عن القاسم المشترك الذي يعبر بداخله عن المصلحة الوطنية العليا».

أما عن مجريات الحراك الشعبي المستمرة وعلاقتها بالحوار فأضاف: «يطرح البعض شعار إسقاط النظام، ولكن القوى الخارجية التي تدعو وتشجع على هذا الشعار في هذه اللحظة، هي تكذب حتى في دعمها للقوى التي ترفعه، فالمقصود ليس إسقاط النظام بل إسقاط سورية، أما لو كانت القصة قضية إسقاط نظام فذلك يمكن أن يناقش، لأنه بالنهاية كل الأنظمة في التاريخ تأتي وتذهب، ولكن الحقيقة كما تبين التجربة أن المقصود في الظروف الملموسة من طرح هذا الشعار بهذا الشكل هو عملياً تفتيت سورية وإزالتها كوحدة جغرافية سياسية، لأن القوى التي تستهدف السيطرة على المنطقة تستهدف دور سورية من أجل الإخلال بجبهة الممانعة والمقاومة وإنهاء هذا الموضوع نهائياً».

وحول المناخ المطلوب لبدء الحوار قال: «أعتقد أن هذا يحتاج إلى استقرار نسبي لا يمكن دونه أن يبدأ الحوار، وهذا يحتاج إلى مجتمع يعبر عن مطالبه بشكل سلمي دون أن يتدخل هذا الطرف أو ذاك في عملية التعبير السلمية هذه»،

وفي موضوع الإصلاح وممانعيه قال د. جميل: «إن القوى التي ستتضرر من الإصلاح بالدرجة الأولى هي قوى الفساد، والفساد من نوعين: الكبير الذي يأخذ الحصة الأساسية بحدود ٨٠٪؛ والفساد الصغير الذي هو تحصيل حاصل.. فعندما تحل المشاكل الاقتصادية الاجتماعية سيزول الفساد الصغير بزوال مبرراته، ولكن المشكلة الحقيقية هي بالفساد الكبير الذي يريد المحافظة على حصته، لذلك فإن الانطلاق بالإصلاح يعني في النهاية زوال الفساد، والفاسدون من هذا المنطلق لا يريدون الاستقرار في المجتمع ويحاولون توتير الأوضاع إلى الحد الأقصى بأشكال مختلفة، سواء بجهودهم أنفسهم أم بدعم من الخارج أحياناً، وهذا التوتير لا يخلق مناخاً مناسباً للحوار الوطني، ولا أقصد أبداً أن التعبير عن المطالب هو توتير، فالتعبير عن المطالب هو ضرورة وحاجة مشروعة، فالمشكلة في سورية تكمن بوجود مجتمع يفترض به أن يعبر عن مطالبه تاريخياً، ولكن الأقنية التي يفترض أن يعبر من خلالها كانت مسدودة؛ حيث كانت هناك حالة اغتراب بين المواطن وممثليه في مجلس الشعب على سبيل المثال».

ردود الفعل

وحسبما أفادنا مراسلو قاسيون في مختلف المحافظات السورية، فقد تابع الجمهور السوري في مختلف المحافظات اللقاء باهتمام بالغ، ففي طرطوس ومناطقها على سبيل المثال تمت متابعة اللقاء من مختلف الشرائح الاجتماعية على الكورنيش البحري وفي الكثير من الأماكن العامة، وقد تكرر هذا في بعض مناطق اللاذقية (جبلة نموذجاً)..

ولم تختلف الصورة في دمشق وريفها وحلب ومعظم المحافظات الأخرى، حيث استمع الناس على اختلاف مواقفهم ومواقعهم للحوار باهتمام وإمعان..

وبعيد انتهاء الحوار توالت ردود الفعل المرحبة والمشجعة من كل الأطياف والمشارب الفكرية والسياسية والشعبية، بما في ذلك العديد من المشاركين في الاحتجاجات الشعبية، وكذلك من بعض ضباط وصف ضباط الجيش العربي السوري، واعتبر الجميع ما جاء بالحوار بمثابة برنامج إنقاذ وطني..

ملاحظة: الحوار كاملاً موجود صوتاً وصورة ونصّاً على موقع قاسيون الإلكتروني...

■■

ندوة البوكمال الحوارية الثانية: يجب الإسراع في تنفيذ الإصلاحات

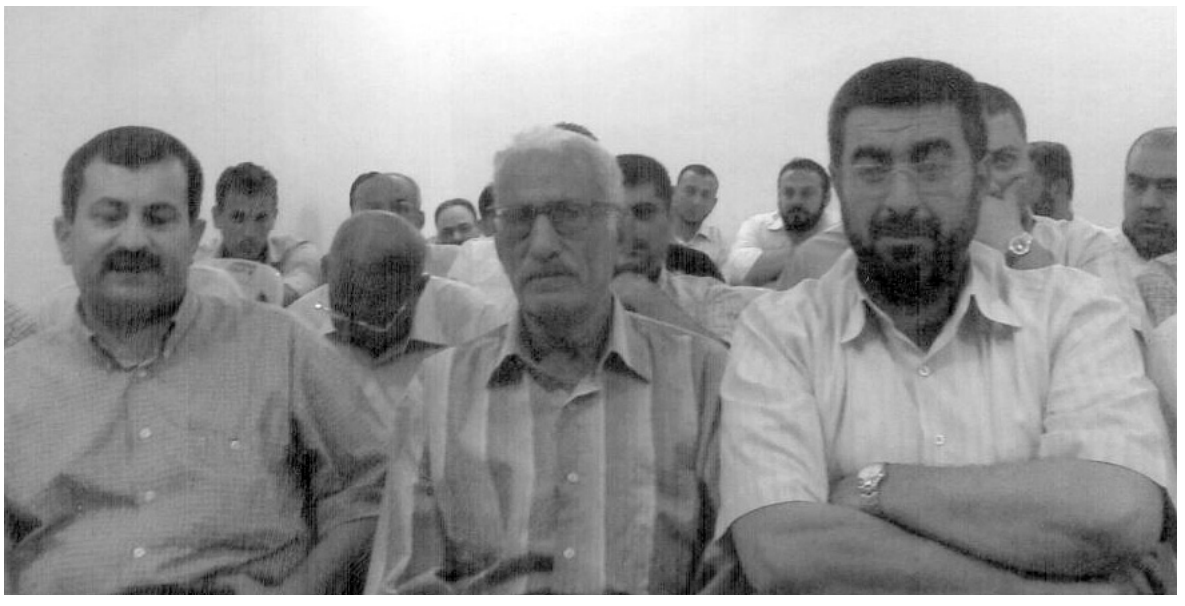

عقدت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في البوكمال، وبمشاركة الحزب الشيوعي السوري الموحد والحزب الشيوعي السوري في البوكمال، الندوة الحوارية الثانية التي قررتها الندوة الأولى، وقام بإدارة الندوة الرفيق تحسين الجهجاه مستهلاً إياها بالقول: «إن الأحداث التي تمر بها سورية ما تزال متسارعة على صعيد الحراك الشعبي، يقابلها بعض البطء في تنفيذ الإصلاحات التي يطالب بها هذا الشارع المنتفض، ونحن ندرك لماذا هذا التباطؤ ومن يقف وراءه، إن القوى الفاسدة داخل النظام والمجتمع، والمستفيدة من الفساد الكبير، هي التي تقف وراء هذا التباطؤ والعرقلة ووضع العصي بالعجلات، ومن الضروري أن نناقش في هذه الندوة محورين أساسيين: تجليات القوى التي لا تريد الإصلاح المرتبطة بعضها ببعض داخل أجهزة النظام، وتلك المتسترة بحركة الجماهير في المجتمع.. والمحور الثاني: ماذا يريد المتظاهرون في البوكمال؟ وما هي الحلول المطروحة؟».

● **زهير حميد العيسى (الوحدوي الديمقراطي):** ماذا يريد المتظاهرون؟ أنا أعتقد أن المتظاهرين يلزمهم قيادة واعية لما يحدث في الشارع البوكمالي، على أن يوضع برنامج لجميع المطالب.

● **صلاح ذياب (فلاح):** المظاهرات التي خرجت في البوكمال وسائر المدن السورية تطالب الآن بإسقاط النظام، والسبب هو التراكمات التي فعلت فعلها، منذ أربعين عاماً يقولون إن الحرية موجودة، أين هي الحرية في ظل عدم مشاركة كافة القوى السياسية والأحزاب السياسية بشكل فعلي بالحكم؟ أين هي الحرية في ظل تصريح الأمين القطري للبعث، سعيد بخيتان، والذي أكد فيه على عدم إلغاء المادة الثامنة من الدستور؟.. فأية حرية للأحزاب؟ ويدّعون: «مطلبنا ليس الكراسي، بل نحن نريد دماء جديدة عبر قانون الأحزاب وقانون إعلام وقانون انتخابات عصري وحضاري، ومن يفوز عبر صناديق الاقتراع هو من يحكم».

● **داود الكيال (حريفي):** ما نريده هو ما يريده جميع أبناء سورية، أي ما نسمعه في المظاهرات التي تضم كافة الشرائح الاجتماعية، علماً أنه قد تحصل أخطاء في بعض المظاهرات، وهذا ما حصل هنا في البوكمال، وكما تعرفون في البداية كان الشعار المطروح هو الحرية، الآن أصبح الشعار (إسقاط النظام).. والسبب أن جميع المراسيم التي صدرت لم تطبَّق على أرض الواقع. نحن نريد انتخابات حرة ونزيهة، يمكن للإنسان أن يتحمل الجوع لكنه لا يمكن أن يعيش دون كرامة، فالشعب السوري انتفض حين تأكد له أن كرامته تُنتهَك. أنا أقول: المطلوب الآن هو سحب الأجهزة الأمنية من الشارع تماماً، على أن يكون هناك مجلس برلماني منتخب وفق قانون انتخابي جديد، أي لا نعود إلى قوائم الجبهة. ثم أين محاسبة من كان مسؤولاً عن أحداث درعا؟ وخاصة عاطف نجيب والمحافظ فيصل كلثوم؟ أين هي الإصلاحات التي ما تزال مبهمة؟.. لذلك سيستمر التظاهر!

● **عساف هيثم العساف (طالب):** كل الكلام الذي قيل باتجاه محاورة النظام بالنسبة لي مرفوض، نحن نريد إسقاط النظام ونريد تشكيل لجان شعبية للحفاظ على أمن البلد والمجتمع، وعن طريق هذه اللجان يستتب الأمن ونستعيد كرامة المواطنين، علينا أن نفكر لما بعد النظام، أي بعد سقوط النظام.

● **خالد مطيران (التجمع الديمقراطي):** النظام يريد الحوار، ومن المفروض أن تكون هناك أسس للحوار، أول هذه الأسس هو سحب الجيش والأمن من الشارع، على أنَّ هذا الحوار يؤسس لحكومة منتخبة تلبي مطالب الجماهير، هناك أقلية مستفيدة من النظام والأكثرية مظلومة، يجب أن تبقى المظاهرات مستمرة لتحقيق المطالب.

● **س.م (مهندس):** التظاهرات حققت أشياء جديدة للمجتمع السوري حرم منها طيلة خمسين عاماً، وأهمها كسر حاجز الخوف، حيث أن ما خربته الدكتاتوريات والأنظمة خلال السنين الماضية يُبنَى الآن من قبل الشباب المتظاهر. في المحور الثاني.. فإن متظاهري البوكمال يريدون تغيير الكثير من مواد الدستور التي تخص الحريات الاجتماعية والسياسية وليس المادة الثامنة فقط، سورية غنية بإمكاناتها الاقتصادية، ويعرف الجميع أننا الدولة الأقل مديونية من بين الدول العربية، ورغم ذلك لا يوجد توزيع عادل للثروة الوطنية، وما يريده أيضاً أهالي البوكمال هو القضاء على البطالة، مثلاً حقول النفط الموجودة في المنطقة نسبة الموظفين فيها من أهالي المنطقة لا يتجاوز ١٪ فقط، ناهيك عن المعلمين والمعلمات، وهنا أحب أن أشير إلى موقف أحزاب الجبهة غير الواضح من هذا الحراك الشعبي، فهي تتحمل المسؤولية كما يتحملها حزب البعث، فهم مشاركون بما آلت إليه الأمور.

● **أحمد خماس (لحام):** أنا آسف على من خرج من الندوة مع أنه قيادي في الحزب الذي أنتمي إليه وهو حزب الوحدويين الاشتراكيين، وأناشد المتظاهرين وأقول: تظاهروا وأنا معكم، لكن دون فوضى وتخريب، وكل مطالبكم مشروعة، ولا تتركوا أية ذريعة للأجهزة الأمنية تأخذها عليكم، وخاصة في بعض الشعارات البذيئة والأعمال التخريبية، وأنا معكم قلباً وقالباً.

● **معمر الدبس (رجل دين):** أحد أساتذة البوكمال طلبه الأمن وعاملوه باحترام، وقالوا له نحن أخوة لكن المطلوب وقف التظاهر، فأجابهم: لا يمكن إيقاف التظاهر، ولولا هذه التظاهرات لما احترمتمونا، على صعيد آخر، أنا أتمنى أن تدخل الدبابات إلى البوكمال لا لشيء سيء، ولا لكي تقصف أو تدمر، فقط لتكشف سوء تنفيذ شبكة المجاري الصحية في البوكمال، حيث أنني واثق أنها ستغوص في هذه المجاري.

● **عبد الباقي صالح (طالب):** يجب عدم وقف التظاهر، فلولا هذه المظاهرات لما انكسر حاجز الخوف، ولا نريد إصلاحات إسعافية، نحن نريد تنفيذ الوعود التي سمعناها وطالبنا بها منذ سنوات، ومازلنا نسمع جعجعة ولا نرى طحيناً.

● **فايز البرغوث (جامعي):** النظام لا يمكن أن يقوم إلا إذا كان هنالك عدل أي قضاء عادل، عندنا القضاء تابع للأجهزة الأمنية، فماذا نريد؟ نحن نريد وبكل صراحة أن يكون قسم مما تنتجه بلادنا من النفط والزراعة يعود بالخير وبالمشاريع على هذه المدينة، فالتصحر وصل إلى بيوتنا، والفقر والجوع دخل جيوبنا، ووصل الأمر أن هناك الكثير من العائلات أصبحت تطبخ أرجل الدجاج وأمعاءها مع الأسف الشديد، ناهيك عن سوء الخدمات، ويوجد من المتنفذين في البلدية من يبيع الأراضي العامة لحسابه الخاص، وعلى عينك يا تاجر، إضافة إلى فشل المشاريع الخدمية المنفذة من قبل المتعهدين «المدعومين»، هذا ما يجعلنا نقول أنه لا توجد بنية تحتية في المدينة.

● **محمود المطرود (عامل):** أريد أن أتكلم بالمسألة الزراعية.. حيث لا يوجد اهتمام حقيقي بالزراعة التي تشكل رافداً مهماً للدخل الوطني، فسعر البذار مرتفع وكذلك سعر السماد، والآفات الحشرية تأكل المواسم في ظل غياب المكافحة، وما يزال مستمراً عدم السماح بحفر الآبار، وغلاء المازوت.. كل هذا دمر الزراعة.

● **محمد مشوح (العهد الوطني):** أشكر كافة الحضور ومن قام بترتيب هذه الندوة، تفضل أحد الشباب وقال إن أحزاب الجبهة مسؤولة كما البعث، أنا أؤكد هذا الكلام، لكن لم نكن نحن في أحزاب الجبهة أفضل من أي مواطن في أي شيء، فقط كنا قادرين على إيصال آراء الناس إلى الجهات الحزبية في المدينة أو المحافظة، ومن ثم إلى قيادة الجبهة، وأنني أثنى على الكلام الذي قيل لجهة تحويل الدولة إلى دولة قانون، دولة مدنية عبر استقلال القضاء استقلالاً تاماً، وهذا هو النموذج المطلوب..

قرر المشاركون عقد ندوة موسعة في الساحة العامة في البوكمال، تضم من يريد من أبناء المدينة في منتصف الأسبوع القادم.

■ **البوكمال - مكتب قاسيون**

سورية على مفترق طرق..

القاعدة الاجتماعية للتغيير.. والفرز الوهمي!

◄ **مهند دليقان**

دخلت ليبيا ومعها اليمن استعصاءً حرجاً منذ ما يقرب الشهرين، ولم تنجح حتى الآن أي من الانتفاضات الشعبية التي تلت مصر وتونس في تجاوز أزماتها المصنعة محلياً وخارجياً.. وبرزت في سياق القراءات المتعددة لأسباب وظروف الاستعصاءات المتتالية طروحات جنحت نحو التسطيح وتفسير الماء بالماء، كالطرح الذي يفسر صعوبة التقدم بالإجرام الأمني وبمستوى العنف والعنف المضاد ..الخ ، ومشكلة هذه التفسيرات أنها تغلق الباب أمام الإمكانيات الحقيقية للتغيير ، لأنها، ومن حيث تدري أو لا تدري، تقوم بتقسيم القاعدة الاجتماعية للتغيير وتحولها إلى جيوش متحاربة فيما بينها، لأنها وقبل كل شيء تطرح التغيير المنشود من أضيق زواياه وأكثرها تكثيفاً، أي من الجانب السياسي المباشر المحمول على شعار إسقاط النظام، في الوقت نفسه الذي تغيب فيه البدائل والبرامج السياسية والاقتصادية-الاجتماعية وحتى الوطنية الواضحة المعالم للتغيير المرتقب..

يبرز في سورية الفرز الوهمي للقاعدة الاجتماعية للتغيير بأكثر صوره فجاجةً، فبين مؤيد ومعارض، بين مع أو ضد، تضيع بوصلة التغيير.. والمقصود بالقاعدة الاجتماعية للتغيير أنها مجموع الناس الذين لهم مصلحة حقيقية بالقطع مع الماضي بفساده ومشكلاته وبالانتقال إلى واقع أفضل وأكثر عدالة، وبالملموس فهؤلاء يشكلون السواد الأعظم من الشعب السوري، أي ما يقرب من ٨٠٪ على الأقل المتضررين من الفساد وبرامجه التخريبية في الاقتصاد أساساً وفي بقية المناحي الاجتماعية والوطنية والثقافية تالياً، فعنصر الأمن الذي يتقاضى راتباً هزيلاً، هو تحت الحد الأدنى لمستوى المعيشة، ما يزال مستعداً ومعبأً لقمع التظاهرات، لأنها وببساطة لم تستطع في نهاية الأمر إقناعه، ولم تمكنه من تجاوز انتمائه الفئوي نحو الانتماء الوطني الأوسع، ولم يأت هذا مصادفة، فالبنية التي كرسها الفساد في جهاز الدولة السوري وفي المجتمع عملت بعقلية التمكين لاعتبارات غير وطنية ولشخصيات بمميزات محددة لا ترتبط بالكفاءة، لتعزز الفرز الوهمي الذي يصب في مصلحتها في النهاية، وبالمقابل فإن مجرد الاستقواء بالخارج، الذي برز في رفع الأعلام التركية في جانب والروسية في الجانب المقابل، عقد عملية الفرز وجعلها تدخل في متاهات التوازنات الإقليمية والعالمية، وأصبح ضرورياً للخروج من الفرز الوهمي نحو اصطفاف وطني حقيقي إعادة تحديد الأعداء والأصدقاء، في الداخل والخارج، وعلى أساس البرامج المخبأة تحت عباءة التغيير السياسي.. ففي الوقت الذي يتفق فيه الجميع على ضرورة ما يسمى بـ«التحول الديمقراطي»، المتمثل بسن قوانين مدنية حديثة تسمح للناس بالتعبير عن آرائهم وانتماءاتهم الحزبية والسياسية دون عائق أمني، فإن ما يغيب تحت الطاولة هو البرنامج الاقتصادي- الاجتماعي للقوى المختلفة، والذي يمثل نواة أي تغيير، ونواة أي موقف سياسي.. فلا يستوي أن تحدد موقفك الاجتماعي إلى جانب الجماهير الشعبية الواسعة، وتنهج نهجاً ليبرالياً في الاقتصاد وتحابي المؤسسات الدولية والمجتمع الدولي بصيغته المتغولة الحالية، وبالمقابل لا تستوي علاقتك بالمقاومة وقبولك بها ودفعك نحوها مع الاستمرار بالفساد وبتخريب الاقتصاد الوطني..

في المحصلة فإن الفرز الحقيقي للمجتمع لا يصبح أمراً واقعاً إلا على أساس البرامج المتكاملة، السياسية والاقتصادية-الاجتماعية والوطنية، وحينها سيتم تجاوز الفرز الوهمي، وستصبح القوة الموجهة نحو تغيير حقيقي قادرة على حمل التغيير في وجه القلة القليلة الرافضة له، فمن هم ضد التغيير حقاً، هم فقط المستفيدون من الوضع القائم، والذين لا تتجاوز نسبتهم الـ٢٠٪ من المجتمع السوري كحد أقصى، ولكنهم ما يزالون يتجاذبون شعرة معاوية في ما بينهم من جهة، وبينهم وبين بقية الناس من جهة أخرى، وسيحاولون الاحتفاظ بها قدر الإمكان وسيدفعون بكل قواهم واستقواءاتهم ليكرسوا الطائفية والمناطقية والشوفينية القومية وكل ما من شأنه أن يقطع مع الفرز الحقيقي، من هنا تأتي أهمية الحوار الوطني المعني بوضع كل شيء على الطاولة، والذي لا بد أن يترافق مع استمرار الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية ونضوجها وتسييسها وإيقاف كل أشكال قمعها المستمر حتى الآن، فهذه المظاهرات تشكل الضامن الحقيقي لتوجه الحوار وتوجه الإصلاح لاحقاً..

■■

مجرد امرأة..

◄ **نور أبو فراج**

لا تعرف الأفكار والمشاعر جنساً، ولا يهمها الجسد الذي تحط فيه.. فالشعور بالظلم والحنق واحد، والشعور بخيبة الأمل وتلاشي الرغبات والأحلام واحد .. وبالمقابل الرغبة في الانعتاق أيضاً واحدة، والرغبة في إحداث التغيير وبناء المستقبل واحدة... هذا ما تفكر به المرأة السورية اليوم، ما تحسه، وما تردده في داخلها مراراً، إلا أن شعوراً بالعجز والضعف ينتابها وهي مسجونة داخل جسدها الصغير... في داخلها تصرخ، تغضب، تثور...إلا أن الخارج يبدو مسالماً لا يستطيع تحمل تبعة المشاعر والأفكار..

هي في حالات وأمثلة كثيرة على درجة جيدة من المعرفة قياساً بالرجال، إلا أنها وعندما تدفعها أفكارها حد الانفجار بحيث تهب للقيام بشيء تتفاجأ من جديد بأنها في نظر من حولها، مؤيدين ومعارضين، شرطة ومدنيين، مجرد «امرأة»...

هي مجرد امرأة بالنسبة لجندي مكافحة الإرهاب الذي يصعد الباص للتحقق من هويات الركاب، فيمر بجانب مقعدها غير مكترث بالنظر إلى هويتها، ويكمل بحثه عن رجل غريب قد يشكل خطراً على أمن الدولة.

هي تتحول في نظر رجال الأمن من متظاهر خطير إلى مجرد امرأة، إذ لا يهم هنا الهتاف الذي تصرخ به أو الدور الذي تحاول لعبه، فهي ليست خصماً سياسياً، هي امرأة تنهال عليها جميع الشتائم التي تنال من كرامتها وجسدها كونها آثرت الاختلاط بالرجال على الجلوس بالمنزل.

هي مجرد امرأة.. يطلب أليها أبوها وإخوتها وأصدقاؤها البقاء بالمنزل وعدم المشاركة بأي نشاط كي لا ينشغلوا بمحاولة حمايتها والدفاع عنها .. يريدونها أن تلتفت لأعمال يرونها أكثر أهمية وجوهرية.

هي أيضاً مجرد امرأة ضعيفة عاجزة تم اعتقالها، يستخدم جنسها أداة لاستنهاض الهمم وإثارة حمية الرجال الأشداء على «أخواتهم» كي يهبوا لإنقاذهن على صهوات جيادهم في جمعة الحرائر.

تعامل المرأة كمجرد امرأة.. مع أنها تدفع الثمن كإنسان وكمواطن.. تدفع الثمن حياتها أو حياة ابنها أو زوجها أو أخيها .. تدفع الثمن غضباً وحزناً .. تدفع الثمن ضائقةً مادية... وهناك لا تجد أية معاملةً خاصة كامرأة، فالجميع متساوون في دفع الأثمان، وهناك لا يشفع لها ضعف جسدها، أو صوتها المنخفض وعيونها المتلألئة وشعرها الجميل.

■■

تلاحم الجيش والشعب في سورية يهدد حقاً الجناح الجنوبي للناتو!

◄ **ستيركوه ميقري**

من أغرب الأخبار التي وردت مؤخراً وتناقلته وكالات الأنباء العالمية, ذلك الخبر الذي جاء على لسان هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية حين قالت ما معناه أن تحركات الجيش السوري على حدود تركيا يشكل تهديداً للجناح الجنوبي الشرقي لحلف الناتو, علماً أن هذه التحركات إنما تمت ضمن الأراضي السورية وليس التركية, وهذا الخبر بحد ذاته لا يستغربه أي سوري فقط بل يشعر معه ببعض الغبطة والسرور في أن جيشه «حامي الديار» قادر على تهديد حلف الناتو بعظمته وحجمه وأسلحته النووية.

حرف الحراك الجماهيري عن محتواه

إن الخبر إياه يدفع كل متابع إلى التساؤل عن الغايات التي تتوارى خلفه, خصوصاً وأن الوضع السوري غير مستقر حالياً بسبب الحراك الشعبي وما رافقه من عمليات أمنية وعسكرية ما زالت قائمة حتى الآن.

إن محتوى الخبر لا شك يثير الشفقة على هذا الحلف «المسالم» والعامل باستمرار على «حفظ السلام والأمن الدوليين»، وهو الحلف الذي انفرد بكونه الحلف الوحيد القائم حاليا, والذي جعل نفسه شرطيا عالميا بعد زوال الاتحاد السوفيتي, بقيادة زعيمة الامبريالية العالمية أمريكا, وهذا الحلف الآن مهدد بأحد أجنحته الهامة ومن الجيش السوري تحديداً, وإذا كان يتوجب أن لا نشكك بقدرات وإمكانيات الجيش السوري, فإن التصريح بمثل هذا الخبر يحمل في طياته حتماً مصيبة جديدة قد تحل بالمنطقة, وهذا يجعلنا نتوجس منه مرة ونخاف بل وأن نتوخى الحذر من إطلاقه مرات كثيرة!.

إن إجراء تحليل عميق وهادئ له, لا شك سيوصلنا إلى نتيجة حتمية واحدة وهي أن أمريكا تسعى بكل إمكانياتها وعبر كل عملائها في الخارج والداخل للاستفادة القصوى من الحراك الجاري في سورية, وذلك من أجل حرفه عن مقاصده وجرفه في تيارها, وبشكل غير مباشر بحيث تظهر من خلاله بأنها تدافع عن الشعب السوري في الوقت نفسه الذي تحيك فيه الدسائس له, وهي بذلك تسعى لتحقيق إستراتيجيتين هامتين بضربة واحدة, ولم لا طالما الفرصة سانحة لها الآن وهي العارفة أكثر من غيرها بالاستفادة حتى من أنصاف الفرص.

الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة

ومما لا شك فيه أن هذا التصريح يحمل في طياته تحريضاً مباشراً لتركيا, كي تتدخل عسكرياً في الشأن السوري وتبريراً لما قد تقوم به تركيا تجاه الوضع السوري, ولكن ما هي المصلحة التي ستجنيها تركيا من مثل هذا التدخل؟, ولو أن ما يجري على الساحة السورية من عمليات قتل للمدنيين والعسكريين وفوضى أمنية قد يؤثر نسبياً على الوضع التركي, ولكن ما يجري لا يؤثر إطلاقا على الأمن التركي مباشرة, صحيح أن استمرار عمليات العنف الجارية حول الحراك الشعبي والذي سببه المباشر هو تلك الاختراقات, إن كان في جهاز الدولة أو في الحركة الشعبية, والتي إن استمرت وتفاقمت قد تتعقد الأمور بشكل كبير, لكن الواقع يشير إلى أن الشعب السوري وقواته المسلحة الباسلة أوعى من الانجرار إلى ما تريده أمريكا ولو أنها قد خططت له لسنوات طويلة.

ولكن ما هما الإستراتيجيتان اللتان تسعى أمريكا لتحقيق مآربها من خلالهما؟!.

١ - قوس التوتر:

بعيداً عن نظرية المؤامرة, فإن المخططات الأمريكية وما ترسمه لنفسها من أهداف كان بحاجة إلى نظرية تستند إليها, عند تنفيذ هذه المخططات, فقد قام مستشار الرئيس كارتر زبيغنو برجنسكي بوضع نظرية قوس التوتر, التي اعتمدت كأساس إستراتيجي لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا, وهذه النظرية تنص على أن تلك المناطق الممتدة من الباكستان وأفغانستان مروراً بوسط آسيا شمالاً, إلى باب المندب جنوباً, ثم إلى مضيق جبل طارق شمالاً, وهي منطقة غنية جدا بالثروات والمواد الخام بدءاً من البترول «في أغلب هذه الدول» ومروراً بالذهب «السعودية – اليمن – السودان» وانتهاءً بالمعادن النادرة التي لا توجد حالياً إلا في منطقة دول «آسيا الوسطى» والتي نفدت في أمريكا تحديداً, إن هذه الدول هي دول متعددة الأديان متعددة الطوائف, وحتى نستطيع الاستيلاء على ثرواتها «قيمة ثروات أفغانستان فقط أكثر من ٥ ترليون دولار», لابد من إعادة تشكيلها إلى دول أحادية الأديان أحادية الطوائف, أي تفتيتها إلى دول صغيرة متحاربة, وقد تمتد الحروب فيما بينها لعقود من السنوات, مما سيعطينا المجال الرحب للاستيلاء على ثرواتها, وهذا لا يتم إلا عبر تأجيج الصراعات الطائفية, و الحروب الأهلية و إحداث بؤر للصراع والتطاحن بين دولها الجديدة, لذلك لم يكن مستغرباً لو نجح الأمر, أن يتفتت لبنان الذي يمكن أن تساوي مساحته المحدودة «١٠٢٥٢ كم٢ », مساحة مقاطعة ما في أصغر الولايات الأمريكية مساحة, إلى ثلاث أو أربع دول, فما بالك في سورية والعراق والسعودية والسودان وغيرها من دول المنطقة.

٢ - تطبيق المالتوسية:

إن تطبيق سياسة الفوضى الخلاقة والحروب الأهلية والصراعات بين الدول إنما يراد منها تطبيقاً عملياً لنظرية القس مالتوس, التي تقول بأن الغذاء يتزايد بموجب متوالية حسابية«١-٢-٣ ...٤الخ», في حين أن البشر يتزايدون بموجب متوالية هندسية «١-٢-٤-٨....الخ», لذلك فإن العالم سيجد نفسه أمام أزمة غذاء جامحة في يوم ما, لذلك لم يجد لها حلا إلا بزيادة الأوبئة والحروب والصراعات في دول العالم الثالث, الأمر الذي ستذهب ضحيته مئات الملايين من البشر وربما أكثر, ولذلك فإن مقتل ٢ مليون عراقي جراء الاحتلال الأمريكي للعراق, لا يشكل إزعاجا لا لجورج بوش ولا لأي رأسمالي مؤمن بهذه النظرية, كما أن العمل جار على قدم وساق لتطبيق المالتوسية الجديدة عبر شعار المليار الذهبي في الشمال, ومليارين من الخدم له في الجنوب, والتي تقوم الامبريالية العالمية وزعيمتها الامبريالية الأمريكية على تحقيقه, ولا يهم إن تفجرت حرب نووية بين الهند والباكستان وراح ضحيتها نصف مليار إنسان, أو أن يتم ضرب إيران بقنابل نووية, لقتل عشرات الملايين تحقيقاً لهذه النظرية المجرمة بحق شعوب الأرض.

ولكن رب سائل يقول وما علاقة قوس التوتر والمالتوسية الجديدة بما يجري حالياً في المنطقة العربية عموما وسورية خصوصاً؟!.

لا شك أن الإجابة على هذا التساؤل لا يحتاج إلى تمحيص وتدقيق وبراهين, فما يجري على الأرض الآن كفيل لوحده بالإجابة, ذلك أن التحالف الصهيو أمريكي «والذي عبر عنه أوباما في مؤتمر الآيباك الصهيونية في نيويورك, ونتنياهو عبر خطابه الأخير أمام الكونغرس الأمريكي» يغذ السير في تحقيق تلك الغايات, عبر ما يجري التخطيط له في منطقتنا, ولا شك أن أمريكا تريد ضرب عصفورين بحجر واحد وذلك عبر تحريض تركيا على العدوان على سورية وتقدم لها التبريرات مسبقا عبر ما تزعمه عن قيام الجيش السوري بتهديد الجناح الجنوبي للناتو التي هي عضو فيه, وما تقوم به من اختراقات لتأجيج الحرب الطائفية في سورية, إنما تهدف إلى تحقيق مآربها بأقل الخسائر الممكنة, بل قل دون خسائر تذكر إلا من بعض رزم الدولارات التي قد تضطر لرشها هنا وهناك، علماً أن آلة طباعة عملتها الورقية لا تكف عن العمل, هذا من جهة, ومن جهة أخرى فإن تحقيق النجاح لمخططها هذا, يعني تمكنها من ضرب ذلك التحالف القائم الآن بين سورية وإيران وحزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية, هذا التحالف الذي يقف سداً منيعا أمام التحالف الصهيو أمريكي ومخططاته المدمرة.

إن ما يتوجب علينا العمل عليه الآن هو الحفاظ على الحراك الشعبي ووقف عمليات القتل التي تطال المتظاهرين وقوات الجيش السوري فوراً، وإعادة هذه القوات إلى قواعدها وإطلاق الحريات العامة ومحاسبة كل من تجرأ وأطلق النار على السوريين المدنيين والعسكريين، وإجراء حوار ديمقراطي بين مكونات الشعب السوري كله للخروج من هذه الأزمة بأقل الخسائر الممكنة، الأمر الذي سيجعل الجيش السوري يتفرغ لمهمته الكبرى في الدفاع عن الوطن وتحرير الجولان, وبأكثر النتائج الهادفة إلى وضع سورية على خارطة الديمقراطية والمستقبل المشرق..

■■

سورية على مفترق طرق..

إطلاق الملتقى الوطني بحلب.. و«إعلان حلب للثوابت الوطنية»

بينما ما زالت لجنة الحوار الوطني تبحث في آليات الحوار الوطني، بادرت جمعية رواد الفكر التنويري بعقد الملتقى الوطني في (دار رجب باشا) في حلب تحت شعار «الوحدة الوطنية تحت علم الوطن»، وذلك في الساعة السابعة مساءً من يوم الاثنين ٢٧ حزيران ٢٠١١ . وقد ضم الملتقى أكثر من مائة وخمسين شخصية تمثل مختلف شرائح الطيف السياسي والفكري والثقافي من انتماءات سياسية ومشارب فكرية مختلفة في مدينة حلب والمئات من الحضور الذي تداعوا لحضور الملتقى دون دعوة. كما استضاف الملتقى عدداً من الشخصيات الوطنية من خارج محافظة حلب، وقُدمت أربع أوراق عمل أساسية للنقاش هي:

١ – ورقة جمعية رواد الفكر التنويري: قدمها د . عبد الهادي نصري.
٢ – ورقة د . طيب تيزيني: المفكر السوري المعروف.
٣ – ورقة د . قدري جميل: المفكر السياسي والاقتصادي المعارض المعروف وأمين اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين.
٤ – ورقة د . محمد حبش: المفكر السياسي والإسلامي المعروف.

وكان المشاركون الأساسيون في اللقاء من فعاليات محافظة حلب هم:

١ – جمعية رواد الفكر التنويري.
٢ – ممثلون عن حزب البعث العربي الاشتراكي.
٣ – ممثلون عن اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين.
٤ – الأمين العام للحزب الديمقراطي السوري الأستاذ أحمد مصطفى الكوسا وممثلون عن الحزب.
٥ – ممثلون عن الحزب الشيوعي السوري (صوت الشعب).
٦ – ممثلون عن الحزب الشيوعي السوري الموحد .
٧ – ممثل عن الحزب القومي السوري الاجتماعي (الجبهة).
٨ – ممثل عن الحزب السوري القومي الاجتماعي المعارض (الانتفاضة).
٩ – ممثلون عن الأحزاب الكردية المتواجدة في محافظة حلب.
١٠ – الأمين العام للحزب الديمقراطي الوطني أحمد قصبجي.
١١ – نائب رئيس حزب التضامن العربي د . عمر فارق الفحل.
١٢ – ممثلون عن النقابات العمالية والمهنية المختلفة في حلب.
١٣ – ممثلون عن غرفة تجارة حلب.
١٤ – ممثلون عن غرفة صناعة حلب.
١٥ – ممثلون عن غرفة زراعة حلب.
١٦ – شخصيات سياسية وثقافية ودينية مستقلة وعمداء كليات وأساتذة جامعات ونخبة من وجوه محافظة حلب وبعض الوجوه العشائرية.

وبعد أن قدم المشاركون الضيوف أوراق عملهم الأساسية جرى نقاش ديمقراطي واسع لهذه الأوراق كما طُرحت العديد من الآراء المتباينة.

وقد توافق المجتمعون على إطلاق «إعلان حلب للثوابت الوطنية» (تجدون نصه الكامل في مكان آخر من هذا العدد).

كما توافق المجتمعون على تشكيل هيئة أمانة من تسع شخصيات من مشارب سياسية وفكرية مختلفة، وهم:

١ – د . عبد الهادي نصري: الشخصية الثقافية والعلمية المعروفة ورئيس جمعية الفكر التنويري. وتم تكليفه بمهمة منسق أمانة «إعلان حلب للثوابت الوطنية» والناطق الرسمي باسمها .
٢ – الأستاذ نادر حداد : عضو مجلس إدارة غرفة تجارة حلب ممثلاً عن الفعاليات الاقتصادية بحلب.
٣ – الرفيق محمد ماهر موّقع: عضو قيادة فرع حلب لحزب البعث العربي الاشتراكي.
٤ – الرفيق ماهر حجار: أمين مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين.
٥ – د . خالد الحامض: أستاذ جامعي مستقل.
٦ – د . أحمد أديب شعار: أكاديمي وأستاذ جامعي.
٧ – السيدة فريال سيريس: مستقلة.
٨ – الأستاذ عبد الله قيروز: رئيس منفذية حلب للحزب القومي السوري الاجتماعي.
٩ – السيد حسام شعباني: عن تجمع شباب سورية.

وقد أنيطت بالأمانة مهمة تحضير اللقاءات القادمة وتحضير أوراق عملها، وإصدار البيانات المختلفة حول الأحداث الجارية تحت سقف الثوابت الوطنية التي نص عليها الإعلان.

وقد وقع على هذا الإعلان مئات من المشاركين وأبرزهم د . طيب تيزيني، د . قدري جميل، د . محمد حبش. وأيضاً الأديب وليد إخلاصي، والأستاذ أيمن الدقر، والدكتور محمود مرشحة من أعضاء لجان الحوار وقانون الإعلام وقانون الأحزاب . ومن أبرز الأسماء: ياسر شمس الدين، إدوار خولي، د . بشير الكاتب، المهندس عبد الرحمن محمد سلقيني، د . إلياس سمعو، سمير طحان، أ. غالب البرهودي، سركيس قصارجيان، محمود نصري، د . زهير أمير براق، محمود الوهب، بول مكربنة، محمد أبو معتوق، فارس شهابي، علي حمادة، عدنان صباهي، أسامة حميداني، د . عبد الله الجراح، خالد النايف، د . جمال الدين عبدو، محمد أديب ياسرجي... وغيرهم الكثير.

إعلان حلب للثوابت الوطنية

في نهاية القرن التاسع عشر، وأمام الهيمنة الاستعمارية على العالم العربي والإسلامي، أدرك الرائد النهضوي ابن حلب الشهباء عبد الرحمن الكواكبي خطورة تلك الحالة، فبادر للدعوة إلى مؤتمر حواري تصوري دعا إليه مندوبين عن تلك الشعوب على شكل كومنولث عربي – إسلامي أطلق عليه اسم أم القرى.

ونحن اليوم نستعيد تلك اللحظة التاريخية لنعيد إنتاجها من جديد من خلال بيئة خاضعة للحوار نستعيد الرؤية التنويرية النهضوية للكواكبي، لنطلق إعلاناً جديداً من حلب الكواكبي وإبراهيم هنانو وقسطاكي الحمصي وسعد الله الجابري .

إعلاناً صادراً عن الملتقى الوطني في دار رجب باشا والذي دعت له جمعية رواد الفكر التنويري السورية بتاريخ ٢٧/٦/٢٠١١ في رحاب مديرية الثقافة .

الذي حضره أكثر من مائة وخمسين شخصية وطنية طليعية تضم ممثلين عن أحزاب ووقوى وطنية من جميع ألوان الطيف السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي وشخصيات وطنية مستقلة .

وبعد استماع المشاركين إلى أوراق العمل المقدمة من المفكر العربي طيب تيزيني والدكتور قدري جميل والدكتور محمد حبش والدكتور عبد الهادي نصري وأوراق في الإصلاح لمجموعة من الشباب وبعد مناقشة مستفيضة للأفكار الواردة في أوراق العمل وتقديم المشاركين لأفكارهم بكل شفافية وحوار وطني حر ومسؤول فقد توافق المشاركون على الثوابت حيث أكد الجميع على أن مسألة الوحدة الوطنية السورية أصبحت المتقدمة على أي مشروع وطني وتوافقوا وهم يطلقون إعلان حلب للثوابت الوطنية من دار رجب باشا .

نؤكد على المبادئ التالية:

١ – العمل على وضع ميثاق وطني يعد العقد الاجتماعي الذي يؤسس للإصلاح نحو دستور وطني وحياة سياسية حرة وديمقراطية يكفل التداول السلمي للسلطة .
٢ – إنتاج معادلة وطنية أساسها حقوق الإنسان في دولة مدنية وفصل السلطات الثلاث عن السلطة التنفيذية .
٣ – رفض أي تدخل خارجي بالشأن الداخلي السوري من أية جهة كانت وتحت أية ذريعة. وإدانة أي جهة كانت في سورية تحاول الاستقواء بأية جهة خارجية مهما كانت الذريعة. فالشعب السوري قادر على حل مشكلاته بنفسه , ولا يحتاج لوصاية أو انتداب.
٤ – دعم المقاومات في فلسطين ولبنان والعراق والعمل على تحرير الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها الجولان المحتل هو خيار الشعب السوري بمجموعه وأحد ثوابته الأساسية، وهو واجب وطني ملزم لأية سلطة سياسية قائمة أو يمكن أن تقوم في المستقبل.
٥ – القطيعة الكاملة مع المشروع الإمبريالي – الصهيوني في المنطقة هي إحدى الثوابت الوطنية السورية.
٦ – إدانة وتجريم الطائفية والمذهبية والعرقية والجهوية وكل ما من شأنه أن يهدد الوحدة الوطنية للشعب السوري , أو أن يهدد وحدة الدولة السورية وترابها من أي جهة صدر هذا التهديد .
٧ – دعم الحراك الشعبي السلمي في سورية ورعايته .
٨ – منع تسييس الجيش وحصر مهمته في الدفاع عن الوطن والمواطن .
٩ – الجيش العربي السوري رمز السيادة الوطنية ورمز الوحدة الوطنية ومهمته حماية الوطن والمواطن والمساس به مساس بالسيادة والوحدة الوطنية.
١٠ – السلم الأهلي خط أحمر واعتبار أي لجوء للعنف جريمة بحق الوطن تصل في توصيفها إلى الخيانة الوطنية.
١١ – حصر صلاحيات الأجهزة الأمنية في مهمتها الأساسية في حماية الوطن والمواطن باعتبار بأن المواطنين الأحرار هو الضمان الوحيد للأمن الوطني العام.

■■

مداخلة ماهر حجار أمين مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

في البداية أقول إنه لولا مداخلة الدكتور سعد الدين كليب والرفيق علي حمادة لكنت مضطراً للتغريد خارج السرب.

النقاط التي أريد أن أؤكد عليها:

أولاً: أوجه الاحترام والتقدير للحركة الشعبية في الشارع السوري، وتحديداً للمتظاهرين، وأعتقد أن هذه الحركة تستحق الاحترام، وعلينا أن نرعى هذه الحركة ونحميها من أي عنف ينالها سواء من داخلها أم من خارجها، الأمر الذي يعني أن نجرّم أي عنف من أية جهة كانت، وهذه الحركة لا تتناقض مع الحوار بل يمكننا القول أنها ضمانة للحوار ومن ثم الإصلاح، ونجد أنه من المفيد أن تسير الحركة الشعبية والحوار على خطين متوازيين.

ثانياً: نعتقد أن شعار إسقاط النظام قد استُنفذ بعد الإعلان عن إمكانية تغيير الدستور، ونحن مع تغيير الدستور وليس تعديله. وعليه نجد أن الشعار الصحيح في المرحلة الحالية هو شعار (الشعب يريد نظاماً جديداً) وهذا ما نحاول القيام به في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في الشارع وحيثما تمكنّا .

ثالثاً: جدلية الداخل والخارج: لكي لا نغرق في التنظير أقول إن هنالك تفسيرين عمليين لهذه الثنائية:

التفسير العملي الأول: المجلس الانتقالي الليبي الذي سلَّم ليبيا قبل أن يستلمها .

التفسير العملي الثاني: فنزويلا. التي استطاع النظام السياسي فيها أن يكون محمياً من شعبه ديمقراطياً ضد أعتى نظام معاد للشعوب (الامبريالية الأمريكية) وأن يكون نموذجاً يحتذى لكل شعوب أمريكا اللاتينية ولكل شعوب العالم.

في هذا الحوار اليوم لم أجد التفسير العملي الأول.

رابعاً: حول الإصلاح الشامل: الإصلاح الشامل غير كاف.. يجب أن يكون أيضاً جذرياً .. وأيضاً محدد الاتجاه:

– محدد الاتجاه في انتقال سورية من الممانعة إلى المقاومة.

– محدد الاتجاه في اجتثاث الفساد الكبير ومعادله السياسي والفكري / الليبرالية الجديدة وهو المسؤول عن العنف في سورية لدى الطرفين. ونحن نتهم بوضوح شديد قوى الفساد في المجتمع وقوى الفساد في السلطة بأنهما وراءالعنف.

– محدد الاتجاه في مصلحة المنتجين .... في مصلحة الطبقة العاملة .... الكادحين .... المهمشين .... الذين لا ذنب لهم بأن وجدوا أنفسهم مهمشين.

خامساً: حول الطوباوية اتهمنا بها الدكتور محمود مرشحة: أقول ما قاله الثائر الكبير تشي غيفارا: لكي نكون واقعيين علينا أن نطلب المستحيل.

وشكراً

■■

سورية على مفترق طرق..

ورقة عمل الرفيق د. قدري جميل:

كي ينجح الإصلاح يجب أن يكون جذرياً

الحوار ضرورة... دائماً هو ضرورة. واليوم هو ضرورة قصوى بالنسبة إلينا، ولا خيار آخر غير خيار الحوار... لماذا ؟ لأن الحوار هو صراع.. هو صراع آراء سلمي - حضاري. ومن يرفض الحوار معنى ذلك أنه يريد أن ينقل الصراع إلى ميدان آخر، والميدان الآخر هو الصراع غير السلمي وغير الحضاري. لذلك ليس أمام القوى الشريفة في المجتمع السوري وفي الدولة السورية إلا خيار وحيد هو الحوار. وقد استُحق الحوار. إن الحوار هو تعبير عن استحقاق قديم، هو تعبير عن ضرورة كان مطلوباً حل قضاياها منذ فترة طويلة.

إن تراكم المشاكل غير المحلولة وهو ما يجري الاعتراف به، قد أدخل البلاد في أزمة وطنية عميقة، وهذه الأزمة مطلوب اليوم الخروج الآمن منها. ذلك الخروج الذي في نهاية المطاف يستطيع أن يجعلنا جميعاً أقوى.. وأفضل.. وأرقى. لذلك أعتقد أن الشعب السوري وقواه الوطنية قادرة على إيجاد القوى الضرورية، والهمة الضرورية من أجل الانطلاق إلى الأمام وصناعة المستقبل.

ورقتي كما تم التنسيق مع الجمعية المحترمة حاولتُ أن تركز على أحد المحاور، أي على المحور الاقتصادي. ولكن لا يمكن الدخول به دون الإشارة إلى بعض النقاط.

الجميع يتكلم عن الإصلاح الشامل.. ماذا يعني الإصلاح الشامل؟ لماذا لم تنجح حتى الآن جميع محاولات الإصلاح؟ ببساطة.. لأنه لم تكن لديها منظور شامل.. تقفز من نقطة إلى نقطة.. من طريقة إلى طريقة في الإصلاح، مرة تحدثنا عن الإصلاح الإداري.. لم ينجح، ذهبنا إلى الإصلاح الاقتصادي.. لم ينجح أيضاً، وأنا الآن سأقول لكم: الذي يريد إصلاحاً سياسياً فقط أيضاً لن ينجح.

أولاً: الإصلاح شامل. محاوره: سياسي – اقتصادي – اجتماعي، وهذه المحاور متلازمة ومتوازية. لذلك شمولية الإصلاح أي تعرضه لمختلف جوانب حياة المجتمع وتأثيره عليها هو الضمانة لنجاحه اللاحق. وفي التجربة السابقة لدينا ما يكفي من الإثباتات حول هذا الموضوع. والشيء المثلج للصدر اليوم أن جميع أطياف المجتمع قد وصلت إلى هذه القناعة.

ثانياً: الإصلاح كي ينجح يجب أن يكون جذرياً. اليوم الإصلاح السياسي إذا أردنا أن نقوم بتعديلات تجميلية ترقيعية لن ينجح هذا الإصلاح.. وإذا أردنا أن نقوم بترقيعات في الإصلاح الاقتصادي؛ أيضاً لن ينجح هذا الإصلاح. وكذلك الأمر في كل المجالات. أي أن الصفة الثانية للإصلاح هي جذريته. وأعتقد أن الكلام الذي بدأ يجري حول ضرورة الذهاب نحو دستور جديد هو مؤشر حول أن الإصلاح السياسي يجب أن يكون جذرياً. لم تعد القضية في مادة واحدة أو اثنتين أو ثلاث في الدستور. القضية في الدستور كله. والدساتير في العالم مثل الناس لها عمر محدود. فالدستور يعكس البنية السياسية.. يعكس بنية الوعي الاجتماعي ويقنونها. لا يوجد شيء إلى الأبد في هذه القضية، والذي سيتأخر سيسبقه الواقع.

الأزمة بطبيعتها تنضج ثم تنفجر بشكل أو بآخر. سورية اليوم بحاجة إلى دستور جديد. وأنا في هذا الموضوع جذري، فلن أكتفي بالمادة الثامنة من الدستور.... الشعب السوري يريد دستور جديد. (تصفيق).

في موضوع الإصلاح الاقتصادي: هنا نجد الكثيرين ممن يتكلمون عن الإصلاح السياسي يتوقفون وكأن في فمهم ماء، فعندما يتحدثون عن الإصلاح الاقتصادي يتحدثون عن إعادة توزيع الثروة ثم يصمتون. الإصلاح الاقتصادي يعني في الجوهر: إعادة توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء... الإصلاح الاقتصادي يعني إعادة توزيع الثروة بين الناهبين والمنهوبين... الإصلاح الاقتصادي يعني إعادة توزيع الثروة بين الحرامية الذين قاموا بهذا الفساد الكبير وبين الذين تضرروا من هذا الفساد. (تصفيق).

هذا هو الإصلاح الاقتصادي الذي يريده الشعب السوري. فلا نريد ترقيعات .. الشعب السوري العظيم الذي استطاع أن يحقق أول استقلال بعد الحرب العالمية الثانية من بين الدول العربية، والذي استطاع أن يقاوم المخططات الاستعمارية في الخمسينيات، والذي استطاع حتى هذه اللحظة أن يحافظ على سورية مقاومة وممانعة في ظل الأوقيانوس الكبير من التراجعات والاعتدالات ... هذا الشعب يستحق أن يعيش في وطنه كريماً. (تصفيق).

إذاً، الصفة الثانية للإصلاح هي جذريته.

الصفة الثالثة للإصلاح هي أن يكون له اتجاه محدد. هذا الاتجاه المحدد للإصلاح نحو تعزيز دور سورية الوطني. فالإصلاح الذي لا يعمق دور سورية الوطني لا نريده. نحو تعزيز وحدتها الوطنية.. وحل القضايا الاقتصادية الاجتماعية. هذا هو الاتجاه الذي يجب أن يسير عليه الإصلاح بعد الجذرية والشمولية اللتين يجب أن تسمان الإصلاح.

ملاحظة حول الإصلاح السياسي:

هنالك شبه إجماع بين القوى السياسية كلها حول مفردات الإصلاح السياسي. وإذا كان هنالك اختلافات فهي في التفاصيل الصغيرة. ولكن الأهم: وأريد أن ألفت نظر جميع الحضور لهذه النقطة. –نعرف أن دائما في سلسلة القضايا هنالك حلقة أساسية يجب إمساكها– هل تريدون إصلاح سياسي حقيقي؟؟ إذن نريد قانون انتخابات حقيقي. (تصفيق).

نريد قانون انتخابات ليس مفصلاً على قياس: لا جهاز الدولة ولا قوى المال... نريد قانون انتخابات حقيقياً يوصل صوت الشعب الحقيقي إلى مجلس الشعب. لو كان صوت الشعب الحقيقي يصل إلى مجلس الشعب لما وصلنا إلى هذه الأزمة. (تصفيق).

مجلس الشعب هو جهاز استشعار مبكر. فإذا عُطل هذا الجهاز وأصابه الخلل تنفجر الأمور كمًا يحصل اليوم. لذلك نريد ضمانات للمستقبل كي يكون التطور طبيعياً وسليماً وبدون آلام كبيرة وأهم هذه الضمانات مجلس شعب حقيقي. وأنا كشيوعي أقول لكم : لا يهمني من سيصل إلى مجلس الشعب، فليصل كائناً من كان، ومهما تكن عمامته أو قبعته أو طربوشه. المهم أن يكون منتخباً من الشعب ويحمل همومه. (تصفيق).

فهذه هي الضمانة للتطور اللاحق.

إذاً في منظومة الإصلاح السياسي لدينا هذه القضية. وأقول منذ الآن: إذا كان قانون الأحزاب المقبل في سورية أحسن قانون أحزاب في العالم، ولكن ليس معه قانون انتخابات مرافق له ويوازيه ويدعمه ويفعله فلن تبقى هنالك أية قيمة لقانون الأحزاب هذا. (تصفيق).

وهذا كله إذا ما تم فهو كفيل بوضع النقاش والاختلاف على السكة الصحيحة. فلا حياة دون اختلاف. ولكن الخلاف يجب أن يكون بين قوى حقيقية.

وعليه فإن الكثير مما يقال عن معارضة / نظام أعتقد أنه يقوم على الفرز الوهمي، لأن خطوط الفصل في المجتمع هي أعقد بكثير من خط الفصل الذي يحاول البعض أن يقيمه لنا وهمياً على أساس ثنائية: معارضة / نظام.

أنا اعتبر نفسي معارضاً، ولقد عارضنا السياسات الاقتصادية – الاجتماعية خلال السنوات الخمس الماضية. وقلنا منذ البداية أن هذه السياسات ستؤدي إلى انفجارات اجتماعية، وستوصل البلاد إلى كارثة. ومع الأسف تبين أن حديثنا هذا صحيح ووصلنا إلى الأزمة الحالية. ولكن أقول: أنه في داخل النظام كان الكثيرون يحملون الرأي ذاته، وفي المعارضة أيضاً كان يوجد من يوافقنا على هذا الرأي ولكن كان هنالك آخرون مع السياسات الليبرالية. لذلك يجب تفكيك الثنائية الوهمية: معارضة / نظام والانتهاء منها وخلق ثنائية حقيقية، أيضا طرفيها: معارضة / نظام، ولكن على أساس السياسات الاقتصادية – الاجتماعية الحقيقية.

إن عدم وجود حركة سياسية فاعلة في البلاد قد أخرج قوى هامة من جهاز الدولة من تحت الرقابة الأمر الذي وضع الأساس الموضوعي لتفشي ظاهرة الفساد التي قويت عبر استنزافها ثروات البلاد مستفيدة من مواقعها في جهاز الدولة ومتواطئة مع قوى السوق الكبرى وحلفائها من الشركات الكبرى غير المحلية. لذلك فإن محاربة الفساد والنهب الذين يطالان الدولة والمجتمع هي مهمة وطنية من الدرجة الأولى.

اليوم، لم يعد ممكناً حل أية مهمة في المجال الاقتصادي – الاجتماعي دون اجتثاث جذور الفساد. (تصفيق).

والفساد لا يمكن اجتثاث جذوره، والاستمرار بمنعه دون مستوى حريات سياسية عال للشعب.

إن الفساد ينمو في الظلام .. ينمو في الغرف المغلقة النوافذ التي لا يدخل إليها لا الشمس ولا الهواء. يجب أن نفتح نوافذ مجتمعنا للهواء والشمس، ونطهرها من تلك الآفة التي كادت أن تودي –وهي قادرة– بالدولة والمجتمع وتوصلنا إلى اقتتال داخلي لا نهاية له.

إن التيار الليبرالي الذي قاد السياسة الاقتصادية للحكومة الراحلة قد استند في صعوده إلى الموجة الليبرالية الجديدة في العقد الحالي، وكذلك استند إلى ظاهرة استنفاذ النموذج الاقتصادي السابق، وقام بالترويج إلى نموذج جديد. وعدنا عبره بأنهار الحليب والعسل ولكنه بدل الحليب والعسل دمر سورية. فقد استلم هذا الفريق الاقتصادي وكانت نسبة الفقر في سورية في بداية الخطة الخمسية العاشرة ٣٠٪ وسلمونا إياها فوق الـ٤٠٪ (حد الفقر دولاران يومياً للفرد). وهذه أرقام رسمية. لذلك المطلوب عملياً البحث عن نموذج اقتصادي جديد، وهذا الموضوع يتطلب ورشة عمل وطنية كبرى وهو أحد مواضيع الحوار الوطني، حيث لا يمكن لباحث واحد، لعبقري واحد، لمؤسسة واحدة، لحزب واحد، أن ينجز هذا المشروع. فهذا مشروع وطني يتطلب حواراً عميقاً ولذلك يجب دفع كل قوى المجتمع إلى المشاركة.

أعتقد أن الملامح العامة للنموذج الاقتصادي المطلوب اثنتان: أعلى نمو ممكن .. وأعمق عدالة اجتماعية.

النمو الحالي ليس جيداً فرقم نمو ٤٪ إلى ٥٪ خلال السنوات الماضية لا يمكننا من حل أي مهمة كبيرة منتصبة أمامنا، خاصة مشكلة الفقر والبطالة. النمو المطلوب في سورية خلال فترة متوسطة لحل المشكلات التي تنتصب أمامنا يجب أن لا يقل عن ١٠٪ وهذا النمو العالي ضرورة وطنية كبرى.

كذلك العدالة الاجتماعية العميقة ضرورة وطنية كبرى. فليس من المعقول أن تكون نسبة الأجور من الدخل الوطني ٢٥٪ بينما هي في المنطق السليم وفي البلدان الرأسمالية المتقدمة نفسها، فإن نسبة الأجور لا تنخفض عن ٤٠٪.

هذه هي الملامح العامة للنموذج الاقتصادي المطلوب. ما هي إحداثيات الوصول إلى هذا النموذج؟؟

١ – يجب أن يعيد النظر بالسياسة الأجرية لكي يتناسب الحد الأدنى للأجور مع الحد الأدنى الضروري لمستوى المعيشة. وهذا الحد الأدنى الضروري لمستوى المعيشة بأسعار اليوم هو ٢٥ ألف ليرة سورية بينما الحد الأدنى للأجور قد تجاوز بعد الزيادة الأخيرة العشرة آلاف ليرة بقليل.

٢ – إعادة النظر بسلة الاستهلاك فالتضخم في سورية عال وهذا ما تؤكده أرقام المكتب المركزي للأحصاء.

٣ – الاستفادة الكبيرة من القدرات العلمية الموجودة في المجتمع السوري التي وفرها التعليم المجاني عبر عقود بعد السبعينيات، فبسبب التعليم المجاني تولد لدينا ثروة بشرية كبيرة غير موجودة في أي بلد عربي. يجب الاستفادة من هذه الثروة.

٤ – يجب وضع الخطط لمضاعفة الدخل الوطني كل خمس سنوات مرة وذلك ممكن في الظروف الحالية. وحل مشكلة البطالة خلال فترة لا تزيد عن ٥ – ٧ سنوات وذلك ممكن أيضاً.

هذا النموذج بإحداثياته إذا تم فإنه سيحقق النتائج التالية:

١ – تأمين التعليم المجاني في كل مراحله ولكل أفراد الشعب.

٢ – تأمين الضمان الصحي المجاني لكل الشعب.

٣ – حل جذري لمشكلة السكن.

٤ – وأخيراً حتى مشكلة الكهرباء والمياه يمكن حلها، وأنا أقول لكم: أنه في ظل تطور عالي فإننا خلال خمس سنوات من الممكن جعل الـ ٥٠٠ كيلو واط الأولى من استهلاك الكهرباء مجانية.

وهذا يعني أنه من الممكن الانتقال في سورية إلى آفاق جديدة وإلى مستقبل جديد وإلى نموذج جديد. وهذا يتطلب سلماً أهلياً أي أنه يتطلب صراعاً حضارياً .. صراع آراء صراع أفكار. ولذلك:

يجب منع العنف من أينما أتى .. فاليوم جاء وليد جديد طالما انتظرناه اسمه الحركة الشعبية. اليوم كل المجتمع السوري بحالة حركة .. البعض يظن أن الحركة هي التي تتم على أرض الشارع فقط وهذا خطأ .. اليوم، السوريون جميعاً يتحركون .. يتحركون كلاماً .. يتحركون تفكيراً .. يتحركون نقاشاً.. السوريون جميعاً دخلوا معترك الحياة السياسية .. كل المجتمع السوري من أقصاه إلى أقصاه دخل معترك الحياة السياسية. وهذه اللحظة طالما تمنيناها كلنا، لأنه هذه اللحظة تعني نشاطاً سياسياً عالياً.. تعني القدرة على حل المشاكل المنتصبة أمامنا .. لذلك يجب حماية الحركة الشعبية التي انطلقت من جديد ومنع أي عنف يمارس تجاهها من هنا أو من هناك. فالعنف عملياً يريد إجهاض التطور الطبيعي للحركة الشعبية.. والعنف وراءه في نهاية المطاف قوى الفساد أينما كانت.... والسلام عليكم.

■■

■ **لاحظ مراسل قاسيون لدى حضوره بتجمع مئات المهتمين بالشأن العام أمام دار رجب باشا وهم بحالة استياء بسبب منعهم من الدخول كون الدعوة اسمية.**

■ **رغم مغادرة العديد منهم، إلا أن غالبيتهم أصروا على الدخول وهتفوا بصوت واحد (عيب والله عيب .. عيب والله عيب) و(ما بيصير هيك .. ما بصير هيك).**

■ **لم يفلح منظمو الدخول في منع الجمهور غير المدعو من الدخول، إذ استطاع كسر حاجز منظمي الدخول والاندفاع إلى الداخل بالمئات.**

■ **علق د. قدري جميل على دخول غير المدعوين ومعظمهم من الشباب وعبر مكبر الصوت بالقول: «دائماً علينا أن نتعلم إن إرادة الجماهير تنتصر في النهاية».**

■ **رحب منسق اللقاء د.عبد الهادي نصري بدخول الجمهور بعد إصرار، معتبراً ذلك إشارة كبيرة على مدى تعطش الشعب السوري للحوار.**

■ **لاحظ الحضور أن بعض المدعوين الرسميين (بعض أعضاء مجلس الشعب السابق) كانوا كما الأطرش في الزفة، وكأنما جاؤوا ليعرضوا ملابسهم الجديدة!! فخرجوا مبكرين، بينما بقي العشرات من غير المدعوين الرسميين واقفين على أقدامهم لست ساعات متواصلة يتابعون ما يقال بكل اهتمام دون كلل أو ملل.**

■ **رغم أن ما قدمه د.قدري جميل هو ورقة عمل سياسية وليس خطاباً تحريضياً؛ إلا أنه قد قوطع بالتصفيق ست مرات.. فلم يكن التصفيق لجمل حماسية بل لمطالب سياسية واقتصادية ملموسة، تلقفها وجوه حلب بكل استحسان.**

■ **رغم اتسام مداخلات ممثلي حزب البعث العربي الاشتراكي بالعمق والهدوء ورحابة الصدر لكل ما طُرح، إلا أن ذلك لم يمنع الرفيق «ماهر موّقع» عضو قيادة فرع البعث بحلب من مقاطعة مداخلة الرفيق ماهر حجار أمين مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين أكثر من مرة.**

■ **اتسم الحوار بروح ديمقراطية عالية، حيث أجمع جميع المحاورين على ضرورة الحوار رغم أن طيف الطرح السياسي امتد ما بين من طالب بإسقاط النظام إلى من أدان أي تحرك شعبي معتبر إياه مؤامرة!.**

■ **الذي فاجأ الحضور أن بعثيي حلب عبروا عن احترامهم للمتظاهرين، بينما اعتبر ممثلو بعض أحزاب الجبهة المتظاهرين متآمرين!.**

■ **د. طيب تيزيني أبدى أعجابه بمستوى الحوار ومسؤوليته وإنه يؤسس لمستقبل مدني زاهر لسورية، وهو يعد المؤتمر الأول الذي تشهده سورية منذ ٦٠ عاماً.**

■ **رغم التباين السياسي والفكري الكبير بين المشاركين إلا أن جميع المشاركين أدانوا العنف، ورفضوا الطائفية، ورفضوا التدخل الخارجي، وعبروا عن احترامهم للجيش وإصرارهم على تعزيز الوحدة الوطنية وجميع النقاط التي شملها (إعلان حلب للثوابت الوطنية).**

مراسل قاسيون في حلب

ستتابع قاسيون في العدد القادم نشر بقية الأوراق المقدمة للملتقى وبعض المداخلات التي ألقيت فيه، وستجري ريبورتاجاً موسعاً عن الحدث..

أحجية المازوت «المكلف» مجدداً!

تبرز أزمة المازوت في سورية مجدداً، وتكثر معها التحليلات التي تحدد أسباب هذه الأزمة ومآلاتها، فمن المسؤولين من يضعها في خانة التهريب ليخلي ساحة مسؤوليته، والبعض الآخر منهم ومن سواهم، يجد في أصحاب الكازيات وتعاونهم مع المهربين، وتقاسم الحصص فيما بينهم أصل المشكلة، وفريق آخر، ما فتئ يؤكد بأن الحكومة هي من خفضت حصص الكازيات، ومن هنا تبدأ الأزمة، ولكن لو حصل هذا فعلاً، فيجب أن نتساءل عن الأسباب طبعاً، وهو أضعف الإيمان.. وفي سياق مختلف، ولكن ليس بالبعيد، أعلن معاون وزير النفط السوري حسن زينب أن «سعر الليتر الواحد من المازوت يكلف وزارة النفط ٤٥ ليرة سورية، ومهما انخفض سعر النفط فقد تصبح التكلفة ٤٣ أو ترتفع إلى ٤٧، مضيفاً أن سعر ليتر المازوت في لبنان يتراوح بين ٤٠ و٤٥ ليرة، ليصل سعر الليتر في تركيا إلى ٩٥ ليرة وما فوق، وذلك بعد فرضهم ضريبة ٢٠٠ ٪ على ليتر المازوت»..

هذا يعني أن التكلفة الفعلية لليتر المازوت في تركيا قبل الضريبة لا تتعدى ٣٥ ل.س، أي أن السعر الفعلي أقل من تلك التي يدعي معاون الوزير أنها تكلفة ليتر المازوت بـ٢٥٪ تقريباً، كما أن الـ٤٠ ل.س التي يباع فيها ليتر المازوت في لبنان للمستهلك النهائي يتضمن الضريبة، والرسوم، وأجور النقل، وعمولة صاحب المحطة، وهذا بمجموعه لا يقل عن ١٠٪، وهذا يفترض أن تكون تكلفة الإنتاج الفعلية أقل من سعر مبيع هذه المادة في أسواق الدول المجاورة ولبنان تحديداً، حتى إذا ما تكلمنا عن تلك الكميات التي نستوردها من هذه المادة، لأن سورية لا تفرض ضريبة على مستورداتها النفطية..

الأهم في القضية، هو أن لبنان يستورد كامل احتياجاته النفطية من الخارج، بينما تنتج مصافينا ٢٥٠ ألف ليتر يومياً، أي نحو ٦٥٪ من الإنتاج النفطي الخام، فهل من المنطقي أن تبلغ تكلفة ما تنتجه المصافي المحلية من المازوت ذلك المستورد من الخارج؟! وإذا كان كذلك، فلما نستنزف الطاقات النفطية الخام دون وجود أية جدوى اقتصادية من ذلك؟!..

■■

حكومة العطري أهانت كرامة السوريين.. ومحاكمتها مطلب شعبي!

٩٠٪ يرفضون السياسات الاقتصادية المتبعة سابقاً.. ومخطط ضرب الاقتصاد نجح جزئياً

الحكومة السابقة أجرمت بحق السوريين.. وللحراك الجماهيري الجاري جذوره الاقتصادية

◄ حسان منجه

لم يجتمع السوريون يوماً في الماضي القريب ولا حتى في الحاضر على رأي واحد، كما اجتمعوا على رفضهم لحكومة العطري، وهذا الرفض ليس لموقف شخصي من هذا الوزير أو ذاك بالطبع، فغالبية السوريين لم يتعرف على الفريق الاقتصادي إلا من خلال قراراتهم التي أنهكت المواطن والاقتصاد معاً، بل بسبب القرارات المتخذة التي بقيت طوال الوقت تعبر عن ضعف بالرؤية عند الفريق الاقتصادي غير المغفور له بما اقترفت يداه بحق السوريين.. فهل كان ذلك مجرد خطأ، أم أن هناك ما كان مخططاً له سلفاً لاتخاذ مثل هذه القرارات لإيصال سورية إلى حافة الهاوية اقتصادياً، واجتماعياً، وبالتالي سياسياً؟.

هناك من يؤكد أن هذا الإنهاك والضرب المتعمد لدعائم الاقتصاد السوري هو تعبير عن اختراق في الاقتصاد وفي مؤسسات الدولة، تمثله طبقة الأثرياء الجدد، الناهبين السابقين لمنابع الاقتصاد الوطني في القطاع العام ومرافق الدولة في الماضي القريب قسراً بحكم السلطة والنفوذ، والموظفين اليوم لأموالهم المنهوبة بشكل قانوني تحت مسميات الاستثمار في البلد، على اعتبار ذلك أفضل من تهريب أموالهم للخارج، لكنه أقل من الطموحات الداعية لإعادتهم إلى حضنهم الطبيعي، الاقتصاد الوطني والمواطن السوري لتعم فائدتهم على كل السوريين!..

٩٠٪ من الشعب السوري كانوا يرفضون حكومة العطري التي جثمت فوق صدورهم لثماني سنوات على التوالي، لتحرمهم خلالها من كل مكتسباتهم وإنجازاتهم المحققة على مر السنوات الطوال السابقة، وهذا الاتجاه الرافض لهم ولقراراتهم جاء ليؤكده التصويت الذي أجراه موقع قاسيون منذ قرابة شهر تقريباً، حيث عبر ٩١,٧٥٪ من زواره عن رفضهم للسياسات الاقتصادية المتبعة في السنوات القليلة الماضية من جانب حكومة العطري وفريقها الاقتصادي، واعتبارهم أن الوقت قد حان لتغيير السياسة الاقتصادية جذرياً في سورية..

فحكومة العطري كانت منبع الفساد الذي أدى لشلل قدرة الاقتصاد السوري على النمو الحقيقي، وتوظف هذه الأموال في قنواته وشرايينه الاقتصادية، وتذكيرنا بهذه ليس من قبيل وضعنا سكيناً جديدة على رقبة حكومة العطري في الوقت الذي تبارى فيها الكثيرون في ذلك على عكس أيام وجودها في موقعها، بل لكون رئيس الحكومة الدكتاتورية في اتخاذ القرارات لم يكن يعطي وزراءه حرية الحركة أو توقيع القرارات، بل كانت تأتيه المعاملات ليوقعها بـ«الشوالات»، ليغيب العمل المؤسساتي عن ذهنية الفريق الاقتصادي في تلك الحكومة، ليحصر رئيسها كل الأمور بين يديه، وهذا الفساد الإداري أدى لشلل لحكومة العطري وتعطيلها من صقور من فريقها الاقتصادي..

فالعطري كان من «أشطر» رؤساء الحكومات السابقة في التهرب من التزاماته بعبارة «حسبي الله ونعم الوكيل» كلما تم حصره بضرورة الوفاء بالتزامات حكومته، دون أن يترك للسوريين وكيلاً يعينهم على فقرهم، لا بل إن الفريق الاقتصادي وصل إلى درجة تكوين فريق إحصائي «من المطبلين والمزمرين» لتلميع صورته وإجراءاته بأرقام خلبية يكذبها الواقع في كل لحظة..

فإفقار الشعب الذي مارسته حكومة العطري تمثل خيانة بحق السوريين التي وصلت إلى ٢٤٪ تقريباً في الحد الأدنى، أي أقل من دولار يومياً، كما أن تهجير ٢,٥ مليون سوري منذ العام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨ للعمل في الخارج لافتقادهم فرصة العمل الحقيقية في بلادهم، وهو ما رفع معدلات البطالة بشكل ليس بالكبير، فهذا خيانة أيضاً، كما أن خطوات رفع الدعم المتتالية، كرفع سعر مادة المازوت بنسبة ٣٥٠٪ في العام ٢٠٠٨ بشكل مفاجئ شكل موجة من الاحتقان الشعبي عند غالبية السورين، لأنه ساهم في خفض مستوى معيشتهم، وضرب إنتاجهم الزراعي والصناعي الذي كان وسيبقى عماد الاقتصاد الوطني..

إذا هي خطة ممنهجة أوصلت الاقتصاد والمواطن السوري إلى حافة الهاوية، وهو ما استدعى الوصول إلى هذا الحراك الجماهيري اليوم الذي تعود جذوره إلى واقع اقتصادي-اجتماعي قبل السياسي بالدرجة الأولى، هذه هي جذور الحرمان والفقر التي أسست لها وساهمت في ترسيخها قرارات حكومة العطري، فالاختراق الذي نتحدث عنه تفوح منه رائحة الخيانة للبلد والوطن والمواطن معاً، فكرامة الوطن والمواطن التي يجب أن تكون فوق كل اعتبار أهانها الفريق الاقتصاد السابق بقراراته وإجراءاته، وهذه الإهانة لا تتطلب إقالة الحكومة فقط والاعتراف بإجرامها بحق السوريين فقط، وإنما المطلوب محاكمتها ومحاسبتها لإنصاف السوريين وإعادة جزء من حقوقهم التي حرمهم منها الفريق الاقتصادي في حكومة العطري..

■■

قرارات الجهات الوصائية تساهم بتدمير القطاع العام.. شركة الأسمدة مثالاً

◄ نزار عادلة

يعتبر مبدأ الربح أساس العمل الاقتصادي، كما أن كل النفقات في وحدة اقتصادية يجب أن تكون مبررة بموارد تغطيها مع إضافة هامش ربح مناسب، لكن أكثر شركات ومؤسسات القطاع العام في سورية خاسرة، وهي ليست كذلك لأسباب موضوعية – اقتصادية بحتة، تعود للعمالة الزائدة أو بسبب الميزات التي تمنح للعمال أو بسبب عدم الجدوى، بل بسبب النهب المتواصل لها، وعدم تجديد آلاتها، وسوء إدارتها والوصاية الفاسدة عليها وسوء تصريف منتجاتها..

دعوة لتخفيض التكاليف

قائمة أسباب الخسارة التي يعيشها القطاع العام تطول، فعدم وجود دراسات جدية لجميع عناصر التكاليف يسبب الخسارة، وكذلك غياب الدراسة العلمية المعيارية في كل المنشآت، وهذا يتطلب معرفة أين يمكن تخفيض هذه التكاليف؟! وهذه النقطة تقود مباشرة إلى ضرورة الحد من الهدر في الوقت، والمال، والمواد، والتجهيزات عبر موضع معايير ملزمة لنسب الهدر، بحيث تتم المساءلة في حالة تجاوز النسب الموضوعة.

فالعقل الصناعي أهمل حصر الطاقات الموجودة، ولم يتم وضع برامج عمل لاستغلالها بأفضل الأشكال، وضرورة التفتيش عن إمكانات إنتاج ومنتجات جديدة داخل المنشآت القائمة بإضافة خطوط إنتاجية إليها. كما أن الفساد يصل العقود الداخلية والخارجية، من خلال إباحة الدور للسماسرة، واشتداد دسائسهم، واختفاء البعض منهم خلف أسماء وشركات لا وجود لها، فبعد كل مناقصة أو طلب عروض أسعار ينشط هؤلاء السماسرة بدءاً بمحاولة الحصول على دفتر الشروط وطلب العروض أو الاستفسار عنه، وانتهاء بالدس على القرار، والنتيجة التي تخرج بها المؤسسة، هدر وسمسرة وسرقات وتوريط إدارات وموظفين، ودون مساءلة أو محاسبة إلى أن تم إنهاء دور القطاع العام السياسي والاجتماعي.

تدمير القطاع العام

قطاع الغزل والنسيج رغم تاريخه العريق إلا أنه لا يزال نموذجاً عن المصاعب والاختناقات، لكونه عانى من التراجع الواضح في التنويع والجودة، والنقص الشديد في الخبرات الفنية، والنقص الاختصاص والتعميم والدعاية، والضعف في دوائر التسويق، وفي إدارة الجودة أيضاً، بالإضافة لعدم تنمية الموارد البشرية والتأهيل، وعدم تلاؤم الإدارات وأنظمتها وواقعها مع الإنتاج ارتفاع تكاليف التشغيل بسبب الفساد وانعكاس الفساد على الإنتاج والتسويق، وفوق كل ذلك، قرارات تتخذ من الجهات الوصائية تساهم بشكل أو بأخر في تدمير القطاع العام.

أقول ذلك لأن قراراً سوف يتخذ بعد لقاء وزير الصناعة مع الصناعيين في دمشق وحلب وفحوى هذا القرار تعبئة الطحين والسكر في أكياس البولي بروبلين والبولي أتيلين، علماً أنه ومنذ أكثر من عشر سنوات وأصحاب معامل أكياس البولي بروبلين يرفعون الكتب والمذكرات، ويلتقون مع الجهات الوصائية ويطالبون بهذا المطلب، بينما كان يرفض ذلك من هذا الوزير، ويأخذون موافقة من وزير آخر، وهم في سورية ثلاثة معامل تنتج هذه الأكياس، وأحد هؤلاء قال إنه لم ينشئ معمله إلا بعد أن أخذ موافقة من رئيس الوزراء السابق بأن تستجر معامل السكر والطحين والسماد إنتاجه بكل الأحوال وزير الصناعة السابق رفض رفضاً قاطعاً تعبئة الطحين والسكر في أكياس البولي لأسباب عديدة ابرزها:

توقف شركات النسيج عن إنتاج الأكياس الخام، وإيقاعها في خسارة فوق خسارتها، وهذه الشركات نفسها تتسابق مع بعضها ومع مؤسسات الدولة لاستجرار إنتاجها، ولكن أكياس البولي تصلح للسماد، ولكنها لا تصلح للطحين والسكر، لأن الطحين والسكر يعبأ ساخناً ، كذلك وهذا يعني تجبل السكر والطحين في أكياس نايلون، وهذا يعني هدر وخسارة مرتقبة، بالإضافة إلى الإضرار على صحة الإنسان، وقد أجريت اختبارات سابقة، وأكدت هذه الأضرار على الإنسان والبيئة، واستطاع أصحاب المعامل إجراء اختبارات أخرى أمدت عدم وجود أضرار وحملوا تقاريرهم إلى جميع الجهات لتسويق إنتاجهم مع عروض قدمت لسعر الكيس بثمن بخس، وتجربة شركة الأسمدة دليلنا في هذا الموضوع!..

عجز حكومي عن تفسير معادلة سعرية

هل يستطيع أي خبير في الحكومة أو في وزارة الصناعة أو الجهات الرقابية أن يفسر المعادلة السعرية؟! ففي العام ١٩٩٧ كان سعر الكيس /٢١/ ل.س، والنفط كان نحو/٢١/ دولار للبرميل، أما في العام ٢٠٠٢ كان سعر الكيس /٦,٦٥/ ل.س، وسعر برميل النفط نحو/٢٨/ دولار للبرميل، بينما في العام ٢٠٠٤ حتى الآن سعر الكيس /١٦,٤٠/ ل.س والنفط /١٤٠/ دولار، فالكيس الفارغ يصنع بكهرباء ومحروقات مدعومة، ويد عاملة رخيصة جداً، وحاجة الشركة سنوياً /٥/ مليون كيس، بينما كلفة الكيس عالمياً نصف ليرة فقط!.

المدير التجاري لشركة الإخوان البلاستيكية يقول في مقال له في مجلة المقاول العدد /١٢/ إنه مستعد لبيع الكيس الفارغ لتعبئة الطحين بـ /٤,٩/ ل.س، وهو سعة كيس السماد نفسها، ويجب أن يكون بمواصفات أفضل كونه لمادة غذائية، وهي الطحين، فإذا كان التاجر لديه هذه الجرأة والشفافية بإعلان سعره، فلماذا كانت السعر التعاقدي مع شركة الأسمدة بسعر /١٦/ ل.س أو أكثر؟! ومن المسؤول عن ذلك؟!

والذي حصل بعد اكتشاف هذه الفضائح، هو أن المفتش الذي كشف نهب وسرقة المليارات في شركة الأسمدة عوقب وسرح من عمله، وثم الانتقام منه عندما حقق ودقق في الموضوع، ولأنه كشف تفاصيل الفساد والتزوير الخاصة بكيس السماد الذي أدى إلى إفلاس الشركة.

فضائح شركة الأسمدة

فضائح وملفات الفساد في شركة الأسمدة متنوعة بتنوع طموحات العابثين بمقدراتها منذ تأسيسها وحتى تاريخه، وفي مقدمة العابثين بها من الإدارات، ومن يحميهم، وأجهزة الرقابة ومن يوجهها، وفشل أصحاب معامل البولي بروبلين في إقناع وزير الصناعة السابق ومؤسسة الاسمنت بالتخلي عن الأكياس الورقية في تعبئة الإسمنت لمصلحة البولي بروبلين وذلك يعود لكون إيقاف خطوط إنتاج الأكياس الورقية في شركات الاسمنت وضع شركات الاسمنت رهنية لدى القطاع الخاص، وثانياً، فشل أصحاب معامل البولي بروبلين في إقناع الوزير السابق بتعبئة الطحين والسكر في أكياسهم، والآن وزير الصناعة وعد صناعيي حلب ودمشق بتحقيق حلمهم.

إذاً صدور القرار سوف يخسّر مؤسسة النسيج ثلاثة مليارات ل.س سنوياً فوق الخسارة الموجودة حالياً، إضافة إلى خسائر أخرى من أجل حفنة من القطاع الخاص ، وهنا نقول:

لنفتش عن الفساد!!

قيادات نقابية تطالب بالتخلي عن الأكياس القماشية لمصلحة البولي في القطاع الخاص ، لأن أكياس البولي بروبلين أرخص سعراً، ولم يخطر على بالهم بأن خسارة مؤسسة النسيج /٣/ مليارات سنوياً، وأنهم سوف يكونون تحت رحمة القطاع الخاص الذي سيرفع السعر عاماً بعد عام، وهم يتفرجون، وهنا نلحظ قضية هامة، وهي أن شركات ومعامل القطاع العام الصناعي تحديداً كأنه جزر معزولة عن الأخرى، فليس هناك تعاون حتى في القطاع الواحد، فشركات الغزل والنسيج تتسابق لبيع أكياس الخام، ومن المؤسف أن تتحول هذه الشركات العريقة إلى إنتاج الأكياس بعد أن أقلعت عن إنتاج الأجواخ، والتي كانت تضاهي الأجواخ الانكليزية!!

■■

مطلوب رؤية وخطاباً ضدِّيينْ

السيدة هيلاري: استقواء مزعوم بل شاهد «عيان»

◄ عادل سمارة

كتبت وزيرة خارجية الولايات المتحدة السيدة هيلاري رودهام كلينتون مقالة نشرتها جريدة القدس يوم ١٩ حزيران ٢٠١١ بعنوان «لا عودة إلى الوضع السابق في سورية»، كررت موقف دولتها ضد سورية زاعمة أنها موجهة ضد الرئيس والنظام السوري وليس سورية كوطن وشعب. والأهم أنها وضعت نفسها ودولة بلادها في موقع من يقرر طبيعة ومآل الوضع في سورية! هذا رغم أن الولايات المتحدة نفسها اليوم كونها تغوص أعمق في الأزمة المالية الاقتصادية وفي حروب على الأمم الأخرى (العراق وأفغانستان وليبيا واليمن، على الأقل) مرهونة لديون عالمية، بل هي أضخم رهينة. وهذا بالطبع من مصلحة الأمم عموماً وأمم المحيط خاصة. هذا الحديث من جانبنا ليس لمناقشة الوضع السوري، ولا هجمتها في أكثر من موقع على إيران.

ورد في المقالة المروَّسة بصورة بالألوان للسيدة ما يلي:

«...وقد تستطيع دولة سورية أن تنعم بالوحدة والديمقراطية والتعددية وأن تلعب دوراً إيجابياً ورائنا في المنطقة»

قولها: «ورائنا في المنطقة» يعني بالمألوف اللغوي أمرين:

الأول: أن الولايات المتحدة دولة من المنطقة!

والثاني: أن الولايات المتحدة أمام الجميع وتقودهم في المنطقة، أي أننا وراء دولة السيدة كلينتون!

هل فكَّر مثقفون وساسة هنا في الأرض المحتلة والوطن العربي في ما تعنيه هذه الفقرة؟ هل تعني شيئاً غير ذلك العقل الكولونيالي «الاستعماري» الفج والمتكبِّر؟ إنه الخطاب الاستعماري الأبيض الذي يضع للشعوب المستعمَرة إطار تفكيرها عن نفسها سلفاً من جانبه لتجد نفسها وإذا هي تدور في فلك الخطاب والقرار والدور السياسي لهذه الدولة الاستعمارية. هذا التفكير يحاول أن يخلق تفكيرنا كما يريدنا أن نفكر وضمن الأطر التي يصوغها.

إن عدم الاهتمام بخطورة هذا القول هو تأكيد على أن هذا الوطن وهذا المجتمع يعيش حالة التفكير والاعتقاد بلغة ونظريات الاستعمار ويتعايش مع مصالح الاستعمار وتدخلاته على أنها الوضع العادي والطبيعي. هذا هو استدخال الهزيمة والقبول التام بالهيمنة الثالثة.

تعرف السيدة ما تقول وعمَّن تتحدث ولماذا. هي تحاول بوعي تثبيت اختراقنا بهزيمة أن أمريكا كل شيء وهي سيدة هذه الأرض العربية، وهذا الغزو النفسي. وهي بهذا تذهب أبعد وأخطر من نابليون في مصر، فهي حيث لم تلبس العمامة وتعتنق الإسلام كما فعل، وهي حقيقة ليست بحاجة لذلك، ولا للبس الخمار، لأن هناك الكثيرين ممن تضمخوا بأطروحة الغرب الرأسمالي وما رسمه للوطن العربي، وهم إنما يسبقون السيدة لترويج ما تريده دولتها.

ولكن، لإنصاف السيدة نطرح سؤالاً من شقين:

● هل تعيش السيدة بعقلية الملكة فكتوريا وسيسيل رودس أو حتى تشرشل (الذي قال حين أنشأ الجامعة العربية: إمض في الفكرة ولن يعترض أي كلب عربي على ذلك). طبعاً هؤلاء إنجليز، ولكن من قال أن الولايات المتحدة ليست ابنة بريطانيا تماماً ومطلقاً!

● أم أن السيدة تعرف تماماً ماذا وراء الباب. أي أن هناك لأميركا من المخترقين ما يسمح لها بالشعور أنها تملك المنطقة، وأن العرب هنا مثابة بدو رُحَّلٌ مصيرهم الموت أو الرحيل.

لكن العقل الكولونيالي، لا يقلقني كثيراً بزعم أنني أفهمه. ما يثير القلق وحتى الحزن قبل الغيظ، هو تلك الجيوش من المخترَقين الذين يصطفون على الأبواب الفعلية والوهمية للمستعمر وخاصة الأمريكي.

الأبواب الفعلية: يقف على الأبواب الفعلية للولايات المتحدة معظم الحكام العرب الذين يدينون بوجودهم وبقائهم لها، فجملة السيدة تمسهم أولاً، تمس ما تسمى السيادة، ويقف على هذه الأبواب المثقفون المتخارجون الذين يترددون على القنصلية الأمريكية، ليس كرعايا، وعلى الـ«يو أس إيد» (صندوق المعونة الأمريكي) والمجلس الثقافي البريطاني والفرنسي والألماني... الخ. ويقف على هذه الأبواب من ينتظمون صفوفاً للحصول على المنح الأكاديمية المشروطة بشرطين: موضوع البحث ومكان البحث في الوطن العربي وخاصة في سورية، أي كتابة تقارير باسم الأكاديميا. ويقف على هذه الأبواب رجال ونساء الأنجزة. وتقف بالطبع صفوف التسوية والتطبيع التي لم تعد قابلة للحصر مثل عديد الحصى. ويقف جنوداً لا نراها.

الأبواب الوهمية أخطر، لأنها تضم أعداداً غفيرة ممن أُخذوا أخذ عزيز مقتدر بـ:مزاعم القوة الأميركية، وكتابات المتخارجين والنشاط المحموم للمنهارين وطنياً كنشاط تكفيري بأي عمل أو اعتراض. هؤلاء كتل بشرية مهزومة وغير مأجورة، أو كما كتب الأبنودي وهو يرثي ناجي العلي بعد أن اغتاله التطبيع:

أنا بجري بمرتبي...ونْتَ تجري بلاش»

إن العوام والغوغاء، على بساطتهم، أخطر من المؤدلجين بالخنوع للاستعمار، وأخطر من المستعمر لأنهم هم أداة الفوضى والاستسلام، يحركهم المخترَقون والمخترقون فيقتلون ويذهبوا ضحايا وتكون النتيجة خراب وطن وسيطرة الاستعمار. تكون الجماهير جماهيراً بالمعنى الثوري حين يكون هناك وعي سياسي وطني طبقي. وبالطبع حين يغيب هذا يكون التقصير من القوى التي تزعم أنها ثورية، ولكن هذا لا يعني أن لا نصف الغوغاء بما هو فيها. ارجعوا إلى التاريخ، ألم يتم استخدام الغوغاء بدفعها للإصرار على إعدام الحلاج، أي ليكون القرار «شعبياً»!!!؟

وأضافت السيدة: «...فتدفق اللاجئين على تركيا ولبنان وإذكاء التوترات في الجولان هما برهان يبدد التصور بأن النظام قلعة من الاستقرار الإقليمي يجب صونها».

ما شان السيدة بالاستقرار الإقليمي سوى أنها تمثل الاحتلال والعدوان الأميركي على الوطن العربي؟ أميركا هي مصدر الخطر الداهم علينا وخاصة في العراق. هل ذبح مليون ونصف عراقي هو الاستقرار الإقليمي؟ ولماذا هي معنية بالاستقرار على الجولان؟ أليس لحماية الكيان؟ هنا تتقاطع كتابات كثيرون هاجموا الحراك الشبابي الفلسطيني والسوري على الجولان في ذكرى حزيران، تتقاطع وتخدم حديث السيدة. هذا بحجة الدم المُراق، ونحن ضد إراقة الدم مجاناً. لكنها حريصة على الاستعمار الاستيطاني الصهيوني. ولكن المهم، من التابع: هل السيدة تابعة لمن كتبوا ضد ما جرى في الجولان أم هم التابعون؟ هذا برسم معرفة الناس وعقلها.

والمفارقة التالية أقل شأناً ولكنها نادرة. ورد في مقالتها:

«...صحيح أن بعض الجنود السوريين قتلوا، ونحن نأسف لفقدان أرواحهم أيضاً، ولكن الأكثرية الساحقة من الإصابات كانت بين المدنيين العزل من السلاح»

من المؤكد أن هذه السيدة لم تقصد قول الصدق، فالصدق ليس من ثقافة المستعمر الأبيض ولا حتى نصف الأبيض، فاعترافها بمقتل الجنودَ هو متطلَّب أساسي لتمرير الكذب الأكبر. وسواء كان سبب الاعتراف بمقتل الجنود هو هذا أو ذاك، لكنها رغم ذلك أرقى، وللأسف، أرقى من الفلسطينيين أولاً والعرب ثانياً الذين قرروا الإنكار التام لوجود أي مسلحين أو مندسين في سورية. وأصروا على أن جميع من زُهقت أرواحهم في سورية كانوا بيد الجيش والأمن! من الأصدق إذن، المستعمر أم....!

إن السيَدة وزيرة الخارجية، وهي تعرف ما تقول، ليست مرشحة قطعياً لموقف غير ما هي عليه. إن ما هو ضروري بل حتي وقطعي، هو إنتاج رؤية مختلفة وخطاباً مختلفاً وتحليلاً مختلفاً تبدأ جميعها من خارج نطاق الخطاب والفكر والمخططات الاستعمارية، وبغير هذا ننضم جميعاً إلى الفلسطينيين والعرب الذين رهنوا عقولهم ورؤياهم برؤية المستعمر لنا وعنَّا، وهذا أخطر من الحضور المادي الجسدي التسليحَي للاستعمار.

■ **عن «كنعان» الالكترونية**

تأجُّج في سورية، وسفينةٌ حربية أمريكية في البحر الأسود

ترجمة: د. إبراهيم علوش

(ما يلي ترجمة مقالة للدبلوماسي الهندي المخضرم، م. ك. بهادرا كومار، ظهرت في موقع «آسيا تايمز» على الإنترنت في ٢٠١١/٦/١٤)

نادراً ما تختار وزارة الخارجية الروسية عطلة يوم الأحد لإصدار بيان رسمي. فمن البدهي أن أمراً في غاية الخطورة قد حدث ليدفع موسكو للتعبير عن نفسها على عجل. وقد كان ما استفزها هو ظهور طراد للولايات المتحدة، أو سفينة حربية، تحمل صواريخ موجهة، للقيام بتدريبات مشتركة مع أوكرانيا في البحر الأسود. وطراد الولايات المتحدة المعني هنا هو سفينة الولايات المتحدة «مونتراي»، المجهزة بنظام الدفاع الجوي «إيجيس»، التي ذهبت لتشترك في المناورات البحرية بين أوكرانيا والولايات المتحدة الملقبة باسم «نسيم البحر ٢٠١١».

وليس ثمة شيء غير عادي في الواقع في تمرين بحري يجري بين الولايات المتحدة وأوكرانيا كان قد جرى مثله في العام الماضي أيضاً. ولكن، كما بسطت موسكو المشكلة: «بعد وضع المسألة المعلقة حول هندسة توزيع نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي في أوروبا جانباً، فإن روسيا تود أن تعرف، بناء على قرارات قمة لشبونة بينها وبين حلف الناتو، أي «استفزاز» قصدته القيادة العسكرية للولايات المتحدة عندما حركت وحدة ضاربة أساسية من مجموعة الدفاع الصاروخي الإقليمي التي تشكلها الناتو في المنطقة، من منطقة البحر المتوسط إلى الشرق؟».

وهنا مضى بيان الخارجية الروسية بعدها ليعطي تفسيره الخاص، وهو أن طراد «مونتراي» أُرسل إلى المياه الأوربية كجزء من منهاج الإدارة الأمريكية التدريجي والتكييفي في بناء القسم الأوربي من نظام الدفاع الصاروخي الكوني. والمرحلة الأولى من ذلك البرنامج تقوم على نشر مجموعة من السفن الحربية للولايات المتحدة في الأدرياتيكي، وبحر إيجة، والمتوسط، لحماية جنوب أوربا من ضربات صاروخية محتملة. أما دور الصواريخ الموجهة بعيدة المدى التي يحملها «مونتراي» في مناورات «نسيم البحر ٢٠١١» لمقاومة القرصنة البحرية فليس واضحاً بعد، حسب بيان وزارة الخارجية الروسية!

ويضيف البيان الروسي: «يجب أن نصرح بأن مخاوفنا يستمر تجاهلها، وتحت غطاء المحادثات عن التعاون في الدرع الصاروخي الأوربي، تنشط الجهود لتشكيل نظام درع صاروخي خطير العواقب كما سبق أن أبلغنا شركاءنا في الولايات المتحدة وحلف الناتو».

وتزعم الولايات المتحدة أن هذا ليس سوى تمرين بحري اعتيادي. وتتساءل موسكو من ناحيتها: «إذا كانت هذه زيارة عادية، فليس من الواضح لماذا تم اختيار سفينة حربية بهذا النوع من التسليح للانتقال إلى مثل هذه المنطقة الحساسة».

لا شك إذن أن الولايات المتحدة تصعد الضغط على أسطول روسيا في البحر الأسود. ويأتي هذا الاستفزاز من قبل الولايات المتحدة على خلفية الاضطرابات في سورية. فروسيا تعيق بعناد محاولات الولايات المتحدة لحشد الدعم لتدخل دولي في سورية على الطراز الليبي. وتعرف موسكو جيداً أن سبباً رئيسياً لسعي الولايات المتحدة لتغيير النظام في سورية هو إنهاء وجود القاعدة البحرية الروسية في ذلك البلد.

فالقاعدة البحرية السورية هي موطئ القدم الوحيد الذي تملكه روسيا في منطقة البحر المتوسط. ويعتمد أسطول البحر الأسود الروسي على تلك القاعدة للمحافظة على أي وجود متوسطي فعال من قبل البحرية الروسية. ومع تأسيس القواعد العسكرية للولايات المتحدة في رومانيا، وظهور السفينة البحرية الأمريكية في منطقة البحر الأسود، فإن قوس تطويق روسيا بات يطبق عليها بشكل أكثر إحكاماً. وهي لعبة قط وفأر راحت الولايات المتحدة تملك فيها تدريجياً اليد العليا.

ظاهرياً، يُعتبر النظام الذي يرأسه بشار الأسد نظاماً قمعياً، بما أن تقارير صحفية تخرج يومياً لتقول بأن المزيد من سفك الدماء قد حدث... لكن التقارير الغربية لا تنبس ببنت شفة حول الدعم الذي تتلقاه المعارضة السورية من الخارج. لا أحد يهتم بالتحقيق أو التساؤل، مثلاً، عن الظروف التي تعرض فيها ١٢٠ من رجال الأمن السوريين لإطلاق النار وللقتل في «حادثة» واحدة.

فالتورط الغربي والسعودي و«الإسرائيلي» والتركي في قلاقل سورية واضح كالبلور تقريباً، لكن كل ذلك بات خارج نطاق البحث عندما نتناول حالة «التأجج في سورية». باختصار، لقد خسرت روسيا الحرب الإعلامية حول سورية. وستبدو من الآن فصاعداً وكأنها تتصرف بشكل غير منطقي ومعرقل للزمن إذ تتكشف عملية «دمقرطة» جديرة بالثناء في سورية، بينما يحاول «الربيع العربي» أن يطل برأسه عليها!

وقد أوضحت موسكو بشكل جلي أنها لن تسمح بتمرير قرار في مجلس الأمن حول سورية، بغض النظر عن صياغته أو مضمونه. كما أن روسيا صوتت ضد الخطوة الغربية في هيئة الطاقة النووية الدولية الأسبوع الماضي لفتح ملف نووي سوري– مشابه للملف النووي الإيراني– في مجلس الأمن.

وتبقى معضلة موسكو أنها لا تستطيع أن تفسر وجهة نظرها علناً في الأجندة الجيوسياسية الأمريكية في سورية لأن أي تفسير من ذلك النوع سيكشف خواء سياسة «جبر الكسور» بين الولايات المتحدة وروسيا، وهي السياسة التي عمل من أجلها الكرملين في ظل الرئيس دمتري مدفيديف باجتهاد. لكن واشنطن لن تسمح لروسيا أن تخرج من ورطتها هذه، ومن المؤكد أنها ستضيق الخناق حول الرئيس الأسد.

تريد الولايات المتحدة من روسيا، ببساطة كاملة، أن تترك سورية لشأنها في الحلبة مع الغرب. لكن روسيا تعرف جيداً أن ما سيلي ذلك هو إغلاق القاعدة البحرية الروسية هناك من قبل النظام الجديد الموالي للغرب في دمشق الذي سيخلف الأسد.

والرهانات على الطاولة عالية القيمة. ففي العام الماضي قُتل نائب رئيس المخابرات العسكرية الروسية في ظروف غامضة بينما كان في جولة تفقدية للقاعدة البحرية في سورية. ووجدت جثته تطفو على مياه المتوسط مقابل الساحل التركي. فلا شك أن أجهزة مخابرات عديدة متورطة بشدة في طبخة الحساء السوري.

فأولاً وقبل كل شيء بات تغيير النظام في سورية شرطاً حرجاً بشكل مطلق لكسر عزلة «إسرائيل» الإقليمية. والرهان الأمريكي– «الإسرائيلي» هو أن ظهر حزب الله سوف ينكسر فقط إذا تمت الإطاحة بنظام الأسد في دمشق وانتهى التحالف السوري– الإيراني. كما أن تغيير النظام في سورية سيجبر قيادة حماس على إخلاء دمشق، خاصة أن زعيم حماس خالد مشعل يعيش في دمشق، تحت حماية الأسد، منذ سنوات عدة.

ويمكن القول، لذلك، إن أي تقدم في عملية السلام «الإسرائيلية»– الفلسطينية، وبالشروط «الإسرائيلية»، لن يكون ممكناً إلا إذا استطاعت الولايات المتحدة و«إسرائيل» أن تكسر الجوزة السورية القاسية.

وما برحت واشنطن وتل أبيب تحاولان أن تقنعا روسيا أن تسير على الخط وأن تقبل «الهزيمة» بشأن سورية. لكن موسكو تمترست خلف موقفها. والآن ترسل الولايات المتحدة لروسيا رسالة على متن السفينة الحربية «مونتراي» في البحر الأسود بأنها ستجعل روسيا تدفع ثمناً مقابل عنادها وتظاهرها الفارغ بأنها قوة متوسطية و«شرق أوسطية».

وتأتي نتيجة الانتخابات البرلمانية في تركيا، التي ضمنت فترة أخرى لحزب العدالة والتنمية «الإسلامي» الحاكم، لتقوي بشكل ملحوظ موقف الولايات المتحدة ضد سورية. فأنقرة تشددت في موقفها تجاه الأسد وراحت تنتقده علناً. ويمكن توقع دور تركي أكثر تطفلاً في زعزعة استقرار الأسد، وفي محاولة فرض تغيير النظام في دمشق في الأسابيع القادمة. والمفارقة هي أن تركيا تتحكم بمضيق البوسفور (الذي يسد منفذ البحر الأسود– المترجم).

وقد كانت موسكو تأمل من خلال تحسين روابطها مع تركيا خلال العقد الماضي أن تنتقل الأخيرة نحو سياسة خارجية أكثر استقلاليةً. وكان أمل الكرملين هو أن يجتمع البلدان لتشكيل منطقة سيادة مشتركة (كوندومنيوم) على البحر الأسود. لكن كلما تكشفت الأحداث يصبح من الواضح أكثر فأكثر بأن أنقرة تميل لأولوياتها السابقة كعضو في حلف الناتو وكشريك بارز للولايات المتحدة في المنطقة. وأنقرة لا يمكن أن تلام: لقد أجرت جرداً حصيفاً ووضعت ميزانية عمومية للموقف استنتجت منه أنها ستخدم مصالحها بشكل أفضل من خلال التماثل مع الخطوة الغربية بإحداث تغيير للنظام في سورية.

وأنقرة تجد، فضلاً عن ذلك، أن من المربح أكثر بالنسبة لها أن تتماثل مع النهج السعودي تجاه الفوران في «الشرق الأوسط». فالأثرياء العرب في البلدان الغنية بالنفط في الخليج على أتم الاستعداد أن يرسلوا إلى تركيا «مالهم الأخضر». كما أن أنقرة تشاطر السعودية هواجسها حول صعود إيران كقوة إقليمية.

وببطء، لكن بثبات، تفرض الولايات المتحدة أجندتها في المحصلة بصدد تغيير النظام في سورية. أما إذا كانت موسكو سوف تنهار تحت هذا الضغط الرهيب أم لا، لتقبل التخلي عن نفوذها في سورية، فذاك هو السؤال الكبير. فقد هددت موسكو بالتعاون مع بكين لتبني موقف موحد حول سورية. لكن قدرة موسكو على مواجهة القوة الأمريكيَّة الماحقة المنكبة على سورية تضعف يوماً بعد يوم.

إن مسار الحدث السوري سيؤثر بعمق على سياسة «جبر الكسور» بين الولايات المتحدة وروسيا. ويبدو أن إدارة أوباما قد أعدت درسها المنزلي جيداً فاستنتجت أن الأمر يستحق المخاطرة من أجل ضمان أمن «إسرائيل». فالسفينة الحربية التي أبحرت إلى البحر الأسود تحمل رسالة جلفة لروسيا بأن عليها أن تقبل أنها باتت ظلاً شاحباً للاتحاد السوفييتي السابق.

■ **«الصوت العربي الحر»**

باكستان: أعلى نسبة عداء شعبي لواشنطن منذ ٢٠٠٢

يسجل استياء الشعب الباكستاني من الولايات المتحدة حالياً أعلي مستوى له منذ غزو أفغانستان في عام ٢٠٠٢، حيث ينظر ١٢ في المئة فقط من الباكستانيين إلى أمريكا بصورة إيجابية، وفقا لاستطلاع للرأي أجراه «مشروع بيو للمواقف العالمية».

وكشفت الاستطلاع عن رفض غالبية الباكستانيين لعمليات بعينها مما يسمى بحرب الولايات المتحدة على الإرهاب، وخاصة استخدام الطائرات بدون طيار ضد تنظيم القاعدة وأهداف طالبان في شمال غرب باكستان.

وارتفعت نسبة معارضة الباكستانيين لعمليات القصف الجوي بدون طيار لتبلغ ما يقرب من ٩٧ في المئة من المواطنين الذين أعربوا عن قناعتهم بأنها «أمر سيئ»، فيما أعتبر ستة من كل عشرة أنها «غير ضرورية».

وشمل الاستطلاع السنوي الذي يجريه «بيو» مقابلات وجهاً لوجه مع ٣٠٠٠ مواطن علي مرحلتين، بما يتضمن «عينات» تمثل حوالي ٨٥ في المئة من سكان باكستان.

■■

ليس لمصر وشعبها الكادح من حليف سوى الجيش

◄ إبراهيم البدراوي - القاهرة

المصير غامض، والمستقبل ملفوف بالضباب، وكل الاحتمالات قائمة ومفتوحة. هكذا هي الحال في مصر، حيث يتوقف كل شيء على تطور الصراع الجاري.

كما كانت الحال سابقاً فإن الجانب الأكبر من نخبة التكيف المصرية (الطبقية– السياسية) لا يزال مهيمناً. فقط أقصي العديد من أركان الأقلية التي كانت تستأثر بالسلطة. وقفزت أغلبية النخبة التي كانت تستجدي نصيباً في الكعكة للاستئثار بها كاملة. وهو ما تجلى في الائتلاف الذي شكلته الأحزاب القديمة والجديدة على مختلف توجهاتها (إسلاميون وعلمانيون وليبراليون ويساريون وقوميون) لسبب جوهري هو الاتفاق على توزيع نصيب كل طرف في الانتخابات القادمة (رغم بعض التجاذبات فيما بينهم) وهو ما يعني دفن الثورة التي لم تحقق انتصارها بعد.

من هؤلاء من كانوا في أوج المواجهة في بداية الثورة يتحصنون بخنادقهم، وحينما لاحت بدايات النصر خرجوا ليتقدموا الصفوف، مصطحبين معهم بعد انجلاء أحد أهم المشاهد (خلع الرئيس السابق) قواهم الاحتياطية التي صنعها النظام القديم ليشيعوا مناخ ارهاب وتكفير لا مثيل له.

حينما لاحت بدايات النصر خرج أيضاً ليتقدم الصفوف كل من مارس النهب والسلب من قمم الطبقة السائدة رافعين راية الليبرالية الاقتصادية أساساً التي يدعون زيفا أنها العصا السحرية لحل مشكلات المجتمع مصطحبين معهم الوافدين من الخارج الغربي بأجنداتهم المفضية إلى الجحيم، وفي أثرهم سارت القوى الذيلية للنظام القديم.

انقض كل هؤلاء ليقطفوا الثمار ويقتسموا الغنائم وليصادروا على سير الثورة قدماً.

على زاوية ضيقة من المشهد تقف حائرة قوى شاركت منذ اللحظات الأولى للانفجار الثوري ولكنها أقصيت عن قلب المشهد واقعياً. تتخبط بين اصلاحية لاتعكس الفعل الثوري وحجمه وأهدافه، وبين صوت يساري زاعق لكنه لا يفضي سوى إلى العدمية. ارتباك ومراوحة بين الاستراتيجية والتكتيك، وبين الإصلاحية والعدمية.

على زاوية أكثر ضيقا تقف الدوائر الضيقة التي مهدت للثورة طوال سنوات بفاعليات بذلت فيها أقصى الطاقة، وشاركت في الفعل الثوري ولا تزال بكل ما تملك من جهد وتصميم على السير بها إلى غاياتها، منحازة بالمطلق إلى جماهير الثورة من كادحي الوطن. الذين صنعوا مشهداً فريداً في تاريخ الثورات بملايينهم التي تجاوزت خمسة عشر مليوناً على امتداد الوطن كله، وضخت قوة دفع ثوري غير مسبوقة.

ربما لم تحدث ثورة في التاريخ بذلك الحجم من الفعل الثوري الجماهيري وذلك الاتساع الهائل في المشاركة الشعبية. واستشعرت هذه الملايين أن فعلها الثوري قد جعلها قريبة وملامسة للثمرة المبتغاة. لكنها للأسف، وبعد مرور شهور خمسة لم تشهد ولم تلمس، وربما لم تعد تتوقع أو حتى تحلم بأية ثمرة بعد تضحيات وشهداء ودماء وطول انتظار.

لم يتغير شيء ذو قيمة على الأرض. ونكبنا بحكومة هي استمرار للنظام القديم. تتكون فيما عدا وزير أو اثنين من الصفوف الثانية والثالثة للجنة سياسات ابن الرئيس المخلوع. ورئيس لا يمتلك أية كفاءات ولا يصلح بالمطلق لشغل هذا المنصب، وان كان يتمتع بقدرة عالية على انتهاز الفرص. فقد اقتصرت مشاركته على مظاهرة أساتذة الجامعات التي أعد لها أساتذة آخرون في أوج الثورة. لكنه أحيط في هذا اليوم بهالة واسعة من دعاية طواغيت المال، واحتضنه رموز من الاخوان المسلمين في الميدان رغم أنهم لم يشاركوا في الوجود بميدان التحرير ذلك اليوم. وتربع هذا الشخص المجهول على مقعد رئيس الوزراء مدعياً أنه يستمد شرعيته الموهومة من جماهير الثورة في زخم المطلب الثوري بإسقاط حكومة أحمد شفيق الذي عينها مبارك قبل خلعه.

هذه الحكومة ورئيسها هي حكومة القوى المضادة للثورة (ربما باستثناء وزير أو اثنين). هي حكومة الاقتصاد الحر الذي أوصل البلاد إلى أزمتها الشاملة، وصاحبته خيانات كامب ديفيد والتبعية للولايات المتحدة الأمريكية. مثلما صاحبه الفساد الذي لا نظير له، وأيضاً الاستبداد حفاظاً على اغتصاب الثروة والسلطة.

من النماذج المفجعة لممارسات هذه الحكومة موقفها إزاء مطالبة أحد الوزراء بفرض ضريبة بنسبة ٥٪ على الأرباح الرأسمالية التي تجاوز ٥ ملايين جنيه في العام. هاج طواغيت المال، واضطر الوزير إلى تقرير أن تفرض الضريبة على الأرباح التي تجاوز ١٠ ملايين جنيه في العام بدلاً من ٥ ملايين، واعترض طواغيت المال، وأغلق الموضوع برمته، خضوعا ذليلاً أمام اعتراض مصاصي دماء الشعب.

فما الذي تغير إذاً تحقيقاً لمطالب جماهير الثورة؟ لم يتغير سوى: تكريس الظلم الاجتماعي والنهب الرأسمالي وإفقار الغالبية الساحقة من الشعب. زيادات هائلة في الأسعار دون أية رقابة أو ضوابط على الأسواق. وانحياز مطلق لطواغيت المال، وإغراق في تبني سياسات المؤسسات المالية الدولية.

تزايد في تدهور الأمن، وخضوع لعناد وتراخي غالبية ضباط الشرطة، والاحتفاظ بمن قتلوا الثوار في مواقعهم حتى الآن، بل وترقية بعضهم.

بروز نزعات تفتيت التنظيم النقابي للطبقة العاملة وتشجيع وزير القوى العاملة لهذا الأمر. بما يفتح المجال أمام تفتيت النقابات المهنية تحت شعارات الحرية والديمقراطية الزائفة.

نمو سرطاني للاختراق الأجنبي. وحسب اعتراف السفيرة الأمريكية المرشحة لشغل المنصب في مصر، وذلك بجلسة مجلس الشيوخ الأمريكي، بأن منظمات مدنية مصرية تلقت من أجهزة أمريكية ما يقارب ربع مليار جنيه مصري خلال أربعة أشهر، وأن ٦٠٠ منظمة مصرية تعمل على الأجندة الليبرالية تقدمت إلى أجهزة أمريكية بطلبات للحصول على منح مالية. وكذا ما صرح به مدير مركز المعلومات الألماني بالقاهرة في ذات الوقت من أن الحكومة الألمانية سوف توفر ١٥٠ مليون يورو خلال عام ونصف من أجل الاصلاحات الليبرالية في مصر، إضافة إلى عواصم أوربية أخرى تنشط على هذا الصعيد. ولذا تتوالد وستتوالد منظمات المجتمع المدني بشكل سرطاني لتشكل طابوراً خامساً وجيشاً هائلاً من حملة أجندة الليبرالية الجديدة والتبعية والتطبيع مع العدو الصهيوني، وما خفي كان أعظم.

نمو سريع لإعلام مرئي ومسموع ومقروء يزيف وعي الجماهير ويشيع الفتنة والتعصب والسطحية.

خروج واسع لقوى سلفية تعد الناس بالراحة الأبدية في السماء بديلاً عن العدل الاجتماعي والتحرر الوطني والديمقراطية على الأرض، وتطرح برنامجاً مدته عام لتنمية أعداد المنقبات بمقدار مليون منقبة، والملتحون بمقدار مليون ملتح، بدلاً من تنمية الاقتصاد والثقافة وروح مقاومة العدو الصهيوني والامبريالية الأمريكية.

طرفان في مصر الآن يشكلان المشهد الراهن. طرف تمثله النخبة الطبقية– السياسية (نخبة التكيف) القديمة، مسلحين بقوة المال والاعلام وقوى دولية وإقليمية. أما الطرف الآخر فتمثله الملايين من قوى الفعل الثوري، كادحي مصر وثوارها.

طرفان بينهما تناقض لا يمكن حله. وفي الظروف الدقيقة والمعقدة ينفتح الطريق لأكثر من احتمال، ويقفز إلى الصدارة أحد احتمالين: غضب مكتوم يتحول إلى يأس، ثم إلى عنف فردي وجماعي، وإلى حالة من التوحش في المجتمع، بما يهدد الكيان الوطني بالدمار.

أو إلى طريق آخر يسوق إليه اليأس أيضاً، هو سلفية وانعزال يعيدنا إلى عصر ما قبل الدولة.

لتجاوز الاحتمالين المدمرين، فإن الأمر يتطلب تخطي حالة الحصار المفروضة على الثورة وعملية السطو عليها. وهو ما يطرح خياراً وحيداً يتجسد كحتمية. إنه «ليس لمصر وشعبها الكادح من حليف سوى الجيش».

٢٥ يونيو ٢٠١١

■■

ملامح للفوضى في اليمن

قالت مصادر قبلية يمنية إن طائرات حربية قصفت قرى ومناطق عدة مناهضة للرئيس علي عبد الله صالح في شمال العاصمة صنعاء, حيث قتل ثلاثة أشخاص على الأقل.

وقال الشيخ علي يوسف من قبائل نهم إن القصف بدأ يوم الاثنين واستمر حتى مساء الثلاثاء, مشيراً إلى تدمير ٤٨ منزلا واضطرار المئات للفرار.

من جهة ثانية, شهدت مدينة تعز الثلاثاء اشتباكات عنيفة استمرت عدة ساعات بين القوات الموالية للرئيس علي عبد الله صالح ومسلحين من أنصار الثورة سقط فيها قتلى وجرحى. يأتي ذلك في ظل استمرار المظاهرات التي تطالب برحيل النظام، وحدوث انشقاقات في صفوف الحرس الجمهوري.

وقال مراسلو المحطات ووكالات الأنباء إن قوات صالح قصفت بالدبابات والمدفعية ساحة الحرية وحي الروضة، حيث منزل إحدى الشخصيات المؤيدة للثورة اليمنية.

وذكر هؤلاء أن الاشتباكات استمرت ساعات واستخدمت فيها القوات الموالية لصالح الأسلحة المتوسطة والثقيلة وأطلقت القذائف على المنازل. وأفاد شهود عيان بسماع دوي انفجارات قويّة في أنحاء متفرّقة من مدينة تعز.

من جهة أخرى, قال سكان من منطقة أرحب القبلية القريبة من صنعاء إن عشرين شخصا قتلوا وجرح ٦٤ آخرون خلال شهر من القصف المستمر من قوات الحرس الجمهوري الموالية لصالح.

وفي عدن, أشار مراسل الجزيرة نت إلى مقتل عقيد في الجيش اليمني بانفجار عبوة ناسفة وضعت في سيارته بضاحية بلدة المنصورة.

وأوضح مصدر أمني بعدن أن عبوة ناسفة زرعت داخل سيارة تابعة لقائد كتيبة في اللواء ١٣٠ التابع لقائد المنطقة الجنوبية اللواء مهدي مقولة المحسوب على الرئيس صالح انفجرت وأدت إلى مصرعه على الفور.

ويعد هذا الحادث الثاني من نوعه في مدينة عدن بعد مقتل عقيد آخر من نفس اللواء يدعى مطيع السياني يعمل مديرا للإمداد والتموين العسكري بمعسكر صلاح الدين بعدن لقي مصرعه أواخر الشهر الماضي أثناء انفجار عبوة ناسفة زرعت داخل سيارته.

وكان ثلاثة جنود لقوا حتفهم وأصيب ثمانية آخرون الجمعة الماضية بعدن في انفجار سيارة مفخخة استهدفت قوة عسكرية متمركزة في دوار ببلدة المنصورة.

وفي مدينة زنجبار عاصمة محافظة أبين ذكرت مصادر محلية أن دوريات تابعة لمسلحين يعتقد انتمائهم لتنظيم القاعدة شنت حملة اعتقالات واسعة في المدينة شملت قرابة ثلاثين شاباً.

وقال أحد المعتقلين المفرج عنهم إن مسلحين يسيطرون على المدينة داهموا منازل يتولى بعض الشباب حراستها بعد نزوح ذويهم جراء المواجهات وقاموا باقتيادهم إلى المعتقل معصوبي الأعين للتحقيق معهم.

وأشار في اتصال هاتفي إلى أن المسلحين وجهوا لهم تهمة التخابر مع الجيش والإدلاء بمعلومات عن أماكن وجودهم لتسهيل مهمة القصف الجوي، وأن عددا ممن تم اعتقالهم مؤخراً أفرج عنهم الثلاثاء بعد إرغامهم على كتابة تعهدات خطيه بالإعدام إذا ثبت تورطهم بالتخابر مع الجيش.

وكانت جماعات مسلحة بأبين قد وزعت خلال اليومين الماضيين منشورات «تعهدت من خلالها بمعالجة المشكلات التي يعانونها والمتمثلة بانعدام المياه والكهرباء ووضع أسعار محددة لبيع السلع والمشتقات النفطية وتنظيم عملية البيع والشراء بدون طرق ربوية».

من ناحية أخرى, ذكرت وكالة الأنباء الحكومية أن «تسعة من عناصر القاعدة قتلوا وأصيب أربعة آخرون في مواجهات مع قوات اللواء ٢٥ ميكا في منطقة قرب قرية الشيخ عبد الله شرق مدينة زنجبار». ولم تذكر إن كان قد سقط قتلى من الجنود.

■■

تنفيذاً لأوامر الاحتلال الأمريكي: أجندة لتقسيم العراق طائفياً

بعد إبلاغ الأمريكيين ساسة المنطقة الغربية بأن أمريكا لن تكون قادرة على حمايتهم من المد الإيراني «الشيعي» المزعوم، في حالة عدم إقامتهم إقليما «سنياً» في غرب العراق قبل آب القادم، يعلن اليوم أسامة النجيفي ومن واشنطن النية في إقامة أقاليم جديدة قد تمهد للانفصال «السني»، علماً بأن وفداً مشتركاً من مجالس محافظات الموصل والأنبار وتكريت قد استدعي سراً في أيار الماضي إلى واشنطن للتباحث في إجراءات إعلان الإقليم– الأقاليم.

إننا نميز بين دور القوى الإقطاعية تاريخياً في الموصل والأنبار وتكريت ومنها عوائل إقطاعية معروفة مثل النجيفي والياور وغيرها معروفة بتخادمها مع الاستعمار البريطاني حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ المجيدة ومن ثم تصديها للثورة وانجازاتها التقدمية وفي مقدمتها قانون الإصلاح الزراعي وقانون ٨٠ الخاص بالثروة النفطية وقانون الأحوال الشخصية، وتآمرها على الثورة بإشراف ودعم المخابرات الأمريكية، وبين الجماهير الشعبية في هذه المحافظات العراقية، الجماهير التي أثبتت تمسكها بهويتها الوطنية العراقية، ولم تنجر تحت أي ضغط نحو التخندق الطائفي الانفصالي ، وما تصديها لتنظيم القاعدة الطائفي التكفيري الإرهابي، إلا دليلاً راهناً على هذه الوطنية العراقية، فإن من احتضن القاعدة هي القوى الإقطاعية وفلول البعث الفاشية.

لم يكن إعلان النجيفي المشبوه هذا، منعزلاً عن الضغط الذي مارسته القوى الطائفية الشيعية ممثلة بما يسمى بالتحالف الوطني العراقي، التي استخدمت كل الوسائل الديماغوجية والإرهابية، بهدف إشعال حرب طائفية، مستفيدة من تسهيل قوات الاحتلال دخول تنظيم القاعدة التكفيري الإرهابي إلى العراق، الذي أعلن الحرب الطائفية على الشيعة، ويا للعجب فالقائمة الطائفية «السنية» تسمي نفسها بالقائمة «العراقية» والقائمة الطائفية «الشيعية» تسمي نفسها بالتحالف الوطني «العراقي» متوهمة خداع الشعب العراقي وإخفاء هويتها الطائفية التفتيتية، ومن ثم تمرير المخطط الامبريالي الصهيوني الهادف لتقسيم العراق إلى إقطاعيات طائفية أثنية على شكل محميات وقواعد أمريكية.

إن العراق يمر في لحظة تاريخية وجودية فاصلة، تستدعي أوسع تحالف وطني عراقي، رافض للاحتلال والتقسيم، متصدياً للقوى الفاشية والطائفية والعنصرية ودورها التدميري التفتيتي، تحالف لا يستثني حتى تلك القوى (أفراداً وأحزاب) التي تورطت في العملية السياسية الاحتلالية، فيما إذا أعلنت انسحابها الفوري منها وفق موقف وطني تحرري لا لبس فيه، التحالف الوطني التحرري العراقي ونواته الجبهة اليسارية العراقية، القادر على تصعيد الانتفاضة الشعبية، وصولاً إلى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية التحررية، ثورة تحرر الوطن وتسقط النظام الطائفي الأثني الفاسد وتؤسس دولة العدالة الاجتماعية.

■ **التيار اليساري الوطني العراقي**
الناطق الرسمي

وصف رئيس أركان الاحتلال الإسرائيلي الجنرال بيني جانتس، رحلة «أسطول الحرية٢» المزمعة إلى قطاع غزة المحاصر بأنها «رحلة الكراهية»!. وقال: إنها تشكل دليلاً آخر على «الحملة التي تتعرض لها دولة إسرائيل لنزع الشرعية عنها». وأوضح أن جيش الكيان «على أهبة الاستعداد للتعامل مع مثل هذه التحديات».
ونقلت الإذاعة الصهيونية عن جانتس قوله: إن «جيش الدفاع الذي أجرى جميع الاستعدادات لمواجهة هذه الرحلة البحرية لن يسمح بأي حال من الأحوال بخرق الحصار البحري المفروض على القطاع، وذلك بغض النظر عما إذا كان المشاركون في قافلة السفن يحملون أسلحة أم لا».

■■

«قبة حديدية» إسرائيلية على حدود لبنان

نشر جيش الاحتلال الإسرائيلي بطارية صواريخ اعتراضية من نظام «القبة الحديدية» قرب مدينة حيفا في شمال فلسطين المحتلة, لاستخدامها في أي مواجهة محتملة مع المقاومة الوطنية اللبنانية.

وأوضحت متحدثة باسم جيش الاحتلال لوكالة رويترز أن نشر البطارية جاء بناء على قرار من «السلطات المعنية» واستناداً إلى تقييم مستمر للوضع الأمني المضطرب.

وكان حزب الله أطلق آلاف الصواريخ قصيرة المدى على شمال الكيان خلال عدوان تموز الصهيوني على لبنان في ٢٠٠٦, الأمر الذي حوله الكيان إلى مبرر لتطوير هذا النظام الصاروخي «الدفاعي».

نظام القبة الحديدية عبارة عن صواريخ صغيرة توجه بالرادار لاعتراض الصواريخ من الأنواع المماثلة للكاتيوشا التي يتراوح مداها بين خمسة كيلومترات وسبعين كيلومتراً وكذلك قذائف الهاون, في الجو.

وقد بدأت «إسرائيل» نشر وحدات نظام القبة الحديدية في آذار قرب المستوطنات الصهيونية في جنوب فلسطين المحتلة تستهدفها صواريخ من قطاع غزة.

وطبقا لتقديرات أشارت إليها رويترز, تحتاج «إسرائيل» ما بين عشر وحدات و١٥ وحدة «للدفاع» عن جبهتيها الفلسطينية واللبنانية.

وقد أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عزمها مساعدة «إسرائيل» في شراء أربع وحدات جديدة من نظام القبة الحديدية بعدما خصص الكونغرس ٢٠٣.٨ ملايين دولار مساعدات لتمويل النظام في العام المالي ٢٠١١.

■■

الإصلاح السياسي الوطني.. في مواجهة المكائد الإمبريالية

◄ جبران الجابر

كم من الآفات متغلغلة في النسيج الاجتماعي في الدول العربية، وكم من الألوان المتناقضة حاكتها السنون، وكم من الدماء سالت في الشوارع والميادين والزنقات والدهاليز والأقبية العربية، وكم من العجائب عاشتها الأجيال العربية؟ وفي اللوحة المقابلة مجتمع الثكنة العسكرية الإسرائيلية التي نشطت في هذه الأيام عاملة على محاور متباينة لكنها متكاملة.

في هذه الظروف المعروفة تجري «إسرائيل» أكبر مناورة للجبهة الداخلية وأطلقت عليها «نقطة تحول٥»، إنها الإعداد المتكامل والشامل لحرب قادمة مموهة بادعاء كاذب تحاول «إسرائيل» من خلاله وضع العالم في صورة الخطر المحدق بها والآتي من جبهات عديدة.

وجديد المحور الأخر في النشاط الإسرائيلي يتلخص في إقامة جدار على الحدود الراهنة في الجولان المحتل وسيمتد الجدار على طول /٤ كم/ وسيبلغ ارتفاعه /٨م/ن وهو القسم المعلن عن ذلك الجدار.

وتتابع «إسرائيل» توسيع المستوطنات وبناء الجديد منها وترفض يومياً وقف الاستيطان وتقوم بتهويد أحياء القدس المحتلة وأعلنت عن توسيع /٢٠٠/ وحدة استيطانية، كما أعلن باراك مجدداً رفض «إسرائيل» تجميد الاستيطان. يلحظ المرء تناقضات في السير بتلك المحاور ولا تستقيم أنشطة فرض حدود في الجولان المحتل وتزايد وتائر الاستيطان مع ادعاء الخطر القادم من كل الجهات.

إن الأنشطة الإسرائيلية مفضوحة في عدوانيتها، والدول العربية غارقة في قضاياها الداخلية، وأجهزة أمنها وجيوشها غارقة في الساحات الوطنية التي تحولت إلى ساحات حرب أهلية في ليبيا ومعارك في اليمن وصدامات دامية في سورية وقتال في لبنان، ناهيك عن أن معظم الساحات العربية منخورة تهددها القبلية والطائفية، إن العلاقات الاجتماعية في معظم الدول العربية لا تسعف «إسرائيل» في ادعائها المتجدد بالخطر المحدق بها.

لقد مارست «إسرائيل» مختلف طرائق الابتزاز على الصعيد الدولي ويكمن في لب ذلك تقديم المبررات لشعوب أوربا لإخفاء أبعاد السياسات المعادية للشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، وقد جندت «إسرائيل» والصهيونية عدداً من القادة الأوربيين لدعم الموقف الأمريكي الرافض لإعلان الدولة الفلسطينية بالاستناد إلى قرار تتخذه الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها المرتقبة في أيلول المقبل.

إن ادعاءات «إسرائيل» بالخطر تفضحها السياسة الأمريكية حيث يكرر رجالات إدارة أوباما، يومياً، التزام الولايات المتحدة بأمن «إسرائيل»، أما المعادل المادي لذلك فهو أحدث الأسلحة الأمريكية والمساعدات المالية، وتزايد نفوذ المنظمات الصهيونية، وعدم معارضة سياسة الاستيطان تحت ستار موضوعة الدولتين التي يلوذ أوباما خلفها عند كل إجراء إسرائيلي ينسف موضوعة أوباماً ويجعلها أمراً مستحيلاً.

أنضيف أن السياسة الروسية عاجزة وتلهث وراء الأحداث وتعتمد تكرار جمل زاد تخمرها وتحولت إلى مبعث لروائح غير مستساغة؟ أليست دول الخليج بالإضافة إلى تزايد خوفها من شعوبها، مستمرة في انتهاج موضوعات تكرس أن الخطر الإيراني هو الخطر الأول، ولعله، عندهم، الخطر الوحيد؟

لكن اللوحة لا تكتمل مكوناتها في المنطقة إلا إذا أخذ المرء بجدية ما يصرح به الرؤساء في أوروبا والولايات المتحدة وتتمركز تلك التصريحات على سورية. وليس من سلامة الفكر السياسي في شيء أن لا يضع المرء يده على أبعاد تصريحات أوباما وساركوزي وغيرهما حتى أن بان كي مون صرح بضرورة الإصلاحات في سورية «قبل فوات الأوان».

إن الشعب السوري يريد إصلاحات عميقة وشاملة وفي مقدمتها الإصلاح السياسي الذي هو مفتاح الإصلاحات كافة. ورغم ما أعلنه الرئيس بشار الأسد في خطابه الذي ألقاه يوم الاثنين في /٢٠/ حزيران، فإن التصريحات الأمريكية والأوربية تدل أن مشكلتهم ليست في الإصلاحات. من البدهي وضع ملاحظات وتحليل خطب، ومن البدهي القول إن ما طرحه الرئيس قد لا يرضي كل الأمزجة، لكن المهم هو دفع عجلة الإصلاح بصورة ثابتة ومستمرة.

لا يمكن الفصل بين أراء من الدول الإمبريالية وتصريحات رؤسائها من جهة وبين الاستعدادات الإسرائيلية للحرب. إنهم يريدون فرض إصلاح من النوع الذي يحقق مصالحهم والذي من شأنه أن لا يعيد بريق الوجه الوطني السوري، وباتت المؤشرات عديدة لأخذ سورية إلى حرب طائفية وتطويرها كي تصبح الميادين السورية أمكنة لحروب الآخرين، إن مفارقة كبيرة بين نقد ما يطرحه المسؤولون السوريون وبين أن تذهب ماكينة الدعاية الإمبريالية إلى القول إن السلطة السورية تريد أن تكسب مزيداً من الوقت لإخماد المعارضة وإنهاء التظاهرات بالقوة الأمنية والعسكرية. إنها دعاية خبيثة لا تبغي إصلاحاً لكنها تريد استمرار الشحن الداخلي لتفجير سورية وتطوير الأزمة، وتلعب تركيا دوراً مشبوهاً في الوضع الراهن في سورية خاصة، والمنطقة العربية عامة.

إن الوطن السوري لا يمكنه إلا أن يواجه خطط الإمبريالية والصهيونية، لكن الأمور تأخذ مسارها الأقوى والأشد كلما كانت المبادرة السياسية سريعة وتلتقط اللحظة الزمنية، فالتعامل مع الأزمات لا ينبغي أن يسير عبر روزنامة الأوضاع الطبيعية والعادية. إن الاستعدادات العدوانية الإسرائيلية مترابطة مع مرامي ساسة الإمبريالية، إنها مترابطة مع المنظومة الصاروخية الدفاعية، ومترابطة مع إقامة قاعدة أطلسية برية في تركيا، ومترابطة مع توسيع الاستيطان، ومع الجدار في الجولان. وبعد كل ذلك يتحدثون عن «السلام» والمفاوضات. إن الترويج لتدخل إيران يذهب في مسارات تأزيم الوضع أكثر فأكثر ويشجع «إسرائيل» على العدوان ويضع المقاومة اللبنانية في وضع معقد وخطر كلما تزايدت حدة الانقسام الداخلي في لبنان.

أن الدول الإمبريالية لها موقف خاص من سورية تلعب فيه الصهيونية دوراً أساسياً. إن الرد الحازم على ذلك هو في تسريع وتيرة دوران دولاب الإصلاح السياسي. وينبغي أن يلحظ المرء مسألة كبرى وهي أن تحقيق الإصلاح سيحول هذه الموضوعة السياسية إلى قوة سورية اجتماعياً واقتصادياً وعندها تتحول هذه الموضوعة إلى عامل ضعف في بناء المكائد الإمبريالية.

■■

مدفيديف: «نحو نموذج جديد للنمو الاقتصادي الروسي»

يجب تشكيل نموذج جديد للنمو الاقتصادي في روسيا في السنوات القريبة، علماً بأن بعض مكونات سياسة الضرائب وموازنة الدولة لا تتماشى مع مقتضيات الزمن.

جاء ذلك في رسالة وجهها الرئيس الروسي دميتري مدفيديف بشأن موازنة الدولة ونشرها في ٢٩ حزيران الموقع الالكتروني للكرملين قال: «يجب تشكيل نموذج جديد مبدئياً للنمو الاقتصادي في روسيا بحيث يقوم على تنامي المبادرة الخاصة والابتكارات الجماعية والعمل الفعال لمجال الخدمات والمرافق الإنتاجية والمالية. لكن بعض مكونات سياسة الضرائب والموازنة لا تتماشى مع هذه المهام. ولا يزال خطر الاعتماد على الأسواق الخارجية قائماً».

وأشار مدفيديف في هذا السياق إلى أن التوازن طويل الأجل والاستقرار لنظام الميزانية يعتبران مقدمة هامة وشرطاً لتشكيل النموذج الجديد للنمو الاقتصادي في روسيا.

وأضاف: «بخلاف الدول التي تمتلك اقتصادات تتصف بتنوع أكبر فإن روسيا لا يمكن أن تواجه دوماً عجزاً للموازنة والمستوى المرتفع لديون الدولة مما يجعل الاقتصاد الوطني يعتمد على الظروف الخارجية ولا يساعد في استقطاب الاستثمارات الأجنبية. وفي حال بقاء سعر النفط العالي على المستوى العالي يتوجب علينا جمع احتياطيات من شأنها أن تضمن وسادة الأمان حين تقع أزمات اقتصادية. وقد أكدت تجربة أعوام ٢٠٠٨–٢٠١٠ صحة مثل هذا الموقف».

وجاء في الرسالة أن منظومة موازنة الدولة الروسية ساعدت بشكل فعال في إنعاش الاقتصاد وتنفيذ الدولة لتعهداتها الاجتماعية في فترة ما بعد الأزمة.

وتنص الرسالة على أن «عامي ٢٠١٠– ٢٠١١ شهدا استقرار النمو الاقتصادي بمستوى ٤٪ . واستطعنا تقليص عجز موازنة الدولة إلى حد كبير». كما أكدت الرسالة أن معدل معاشات المتقاعدين ازداد في كانون الأول عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع كانون الأول عام ٢٠١١ بنحو ٣٣٪ . وشهد عام ٢٠١١ ارتفاع معاشات المتقاعدين بمقدار ٩٪ . كما تم رفع العلاوات والمنح الاجتماعية بحسب ارتفاع وتائر التضخم المالي كما تقتضي قوانين روسيا الاتحادية.

ويرى مدفيديف أن إصلاح منظومة دفع الرواتب للعسكريين ومنتسبي أجهزة الأمن ورفع متوسط معاشات المتقاعدين بنسبة ١١٪ والمنح والعلاوات الاجتماعية بنسبة ٦٪ هي أولوية هامة لنفقات موازنة الدولة.

وجاء في الرسالة أن إصلاح منظومة دفع الرواتب يمر بمرحليتين حيث سيتم إصلاح رواتب أفراد القوات المسلحة ووزارة الداخلية عام ٢٠١٢ وإصلاح رواتب بقية أجهزة الأمن عام ٢٠١٣ . وفي الوقت نفسه سيجري إصلاح دفع معاشات التقاعد للعسكريين السابقين مما سيؤدي إلى رفع متوسط هذه المعاشات إلى حد كبير.

وتنص الرسالة على ضرورة حل مشكلة سكن قدامى المحاربين في الحرب الوطنية العظمى بموجب التعهدات التي أخذتها الدولة على عاتقها . كما سيتم تطبيق برنامج تحديث مجال رعاية الصحة والتعليم والثقافة والرياضة البدنية.

وتولي الرسالة اهتماما خاصا إلى مسألة البيئة بما في ذلك آليات تمويل التدابير البيئية بحيث تكون دقيقة ومفهومة وتحتوي على حوافز اقتصادية.

وأشار الرئيس الروسي إلى أن الخطوات الرامية إلى تطوير المجال الاجتماعي يجب ألا تنحصر في تضخيم النفقات فقط بل تهدف إلى تطبيق آليات جديدة وتمويل الخدمات التي تقدمها الدولة ورفع جودتها .

وتشدد رسالة ميدفيدف على ضرورة إنجاز وضع آلية لفرض الضرائب على استخراج النفط تقضي بتشجيع استصلاح مكامن النفط الجديدة وزيادة عمق معالجة النفط.

وبالإضافة إلى ذلك تشير الرسالة إلى إمكانية تنويع الرسوم المفروضة على وقود السيارات وفقاً لجودته البيئية.

■■

رغم الاحتجاجات الشعبية.. البرلمان اليوناني يقر خطة التقشف

أقر البرلمان اليوناني يوم ٢٩ حزيران برنامجاً اقتصادياً متوسط المدى يفترض بموجبه تقليص المصروفات وزيادة الضرائب، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى حصول الخزينة على ٢٨ مليار يورو لغاية عام ٢٠١٥ . ولكن ثمن ذلك يتمثل حسب البرنامج في خصخصة ممتلكات الدولة بشكل واسع، حيث تأمل الحكومة اليونانية الحصول على ٥٠ مليار يورو من عملية الخصخصة.

وكان إقرار هذا البرنامج من شروط الاتحاد الأوربي وصندوق النقد الدولي من أجل ضمان منح قرض لليونان لكي لا تعلن إفلاسها بسبب الديون البالغة ٣٥٠ مليار يورو.

وعلى وقع الإضرابات والتظاهرات الاحتجاجية على خطة التقشف المذكورة والتي تتخللها مواجهات وإصابات واعتقالات، أعلنت المعارضة رفض هذه الإجراءات واصفة إياها بالمحفز للمزيد من الركود الاقتصادي.

بعض المراقبين يقولون إن رئيس الوزراء اليوناني جورج باباندريو من خلال إقرار خطته اجتاز اختباراً صعباً بتصويت ١٥٤ نائبا لصالح الخطة من أصل ٣٠٠ هم أعضاء البرلمان، ورفض الخطة ١٣٩ نائبا وامتنع الباقون عن التصويت.

ولكن يبقى أن يقر البرلمان في جلسة أخرى يوم الخميس تشريعاً تفصيلياً يحدد إجراءات تنفيذ حزمة التقشف التي ستوفر للحكومة مبلغ ٢٨ مليار يورو (٤٠ مليار دولار) من خلال زيادة الضرائب وتقليص النفقات والاستغناء عن آلاف الوظائف.

وتعد خطة التقشف شرطاً فرضه مقرضو اليونان لتقديم مزيد من المساعدات لإنقاذ الاقتصاد اليوناني المأزوم.

وقبل عقد الجلسة البرلمانية اجتاحت المظاهرات الشعبية وسط أثينا للتعبير عن رفض خطة التقشف، وحاول محتجون اعتراض طريق بعض النواب إلى مبنى البرلمان. وردت شرطة مكافحة الشغب بإطلاق الغاز المسيل للدموع ورذاذ الفلفل الحار.

ونتيجة لإضراب عام دعت إليه النقابات العمالية أصيبت الخدمات في أنحاء البلاد في حالة من الشلل لليوم الثاني من الإضراب لتظل العبارات راسية في الموانئ، كما تم إلغاء أو تعديل مواعيد مئات من رحلات الطيران. واقتصر عمل المستشفيات وخدمات الإسعاف على حالات الطوارئ.

وكانت الحكومة الاشتراكية قد تقلت انتقاداً من محافظ البنك المركزي اليوناني جورج بروفوبولوس، مؤكداً أن خطة التقشف تتضمن زيادة كبيرة في الضرائب وخفضاً محدوداً للنفقات، وأوضح في مقابلة صحفية أن الاستمرار في إثقال كاهل الشعب بمزيد من الضرائب بلغ حده الأقصى.

ولكن في بروكسل، اعتبرت المفوضية الأوربية أن تبني البرلمان اليوناني خطة التقشف هو «السبيل الوحيد» لإنقاذ البلاد من الإفلاس الفوري، مشيرة إلى أنه ليس هناك خطة بديلة.

وكان رئيس الاتحاد الأوروبي هيرمان فان رومبي قد حذر في يوم سابق من أن «استقرار الاقتصاد العالمي برمته يتوقف على موافقة البرلمان اليوناني على إجراءات التقشف» التي اعتبرها تهدف إلى تجنيب البلاد السقوط في هاوية العجز عن السداد .

تجدر الإشارة إلى أن اليونان تعاني من أسوأ ركود منذ سبعينيات القرن الماضي، كما بلغ معدل البطالة بين الشبان أكثر من ٤٠٪ وتدنت الأحوال المالية العامة نتيجة ديون سيادية تعادل نحو ١٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وتلقت أثينا العام الماضي قروضا من الاتحاد الأوربي وصندوق النقد الدولي بقيمة ١١٠ مليارات يورو (١٥٨ مليار دولار) تدفع على ثلاث سنوات.

ولا يتوقع عدد كبير من المراقبين أن يؤدي إقرار خطة التقشف إلى تهدئة المتظاهرين في الشوارع بل إلى زيادة وتيرة الاحتجاجات وقمعها، بما يمهد لانفجارات اجتماعية وسياسية أكبر وأكبر تطيح بحكومة باباندريو.

■■

بيونغ يانغ تهدد بحرب على سيؤول

هددت كوريا الديمقراطية بشن «حرب انتقامية مقدسة» على كوريا الجنوبية، متهمة الأخيرة بأنها تشوّه سمعتها، في وقت يستعد فيه الجانبان لعقد محادثات لمناقشة مشروع البرنامج السياحي المشترك، بينما ألغت كل من موسكو وبيونغ يانغ محادثات كان يفترض انعقادها بين رئيسي البلدين.

وذكرت وكالة الأنباء الكورية الجنوبية (يونهاب) أن كوريا الديمقراطية اتهمت وحدات عسكرية جنوبية مرابطة في الجبهة الأمامية بتعليق شعارات تسيء لكرامة الجار الشمالي، وهو ما اعتبرته الأخيرة إعلاناً واضحاً للحرب.

وفي المقابل، نقلت وكالة الأنباء المركزية الكورية الديمقراطية عن متحدث باسم الحكومة لم يذكر اسمه أن بيونغ يانغ «ستقضي على مجموعة الخونة عن طريق حرب انتقامية مقدسة».

وحذر المتحدث الشمالي من عواقب كارثية غير متوقعة ما لم تقدم كوريا الجنوبية اعتذاراً، ومؤكدا أن من يعتدي على كرامة الشمال لن يغفر له أبداً.

ويأتي التهديد الأخير في الوقت الذي توجه فيه مسؤولون ورجال أعمال جنوبيون إلى الشمال لمناقشة ملكية الممتلكات الكورية الجنوبية التي تمت مصادرتها من الجار الشمالي.

وكانت الكوريتان قد أطلقتا البرنامج السياحي في منتجع جبل كومكانغ في الشمال عام ١٩٩٨ كجزء من المساعي لتشجيع المصالحة مع توفير مصدر للعملة الصعبة لكوريا الديمقراطية، غير أن المشروع توقف في عام ٢٠٠٨ تحت ذريعة معلنة مفادها أن جندي من كوريا الديمقراطية أطلق النار على سائحة جنوبية بالقرب من المنتجع مما أدى إلى مقتلها .

في موضوع آخر ذكرت وكالة الأنباء الكورية الجنوبية أن خطة لإجراء محادثات بين رئيسي كوريا الديمقراطية وروسيا قد ألغيت بعد أن كان من المقرر انعقادها هذا الأسبوع في فلاديفوستوك شرقي روسيا .

ونقلت الوكالة عن مصدر في المخابرات الروسية قوله إن الجانبين تخليا عن المحادثات لأنهما فشلا فيما يبدو في تضييق الخلافات بشأن جدول الأعمال.

في سياق متصل نقلت وكالة كيودو اليابانية للأنباء عن مصادر قولها إن من بين الأسباب التي تذرعت بها بيونغ يانغ أن صحة الرئيس لم تكن في أحسن حال.

وكانت وسائل إعلام يابانية وروسية قد ذكرت في وقت سابق أن رئيس كوريا الشمالية كيم جونغ إيل سيزور فلاديفوستوك لإجراء محادثات مع نظيره ديمتري ميدفيديف في أواخر الشهر الحالي أو مطلع الشهر المقبل.

ويذكر أن إيل قد زار روسيا في عام ٢٠٠١ والتقى الرئيس الروسي آنذاك فلاديمير بوتين في فلاديفوستوك.

■ وكالات

طهران تستخدم منظومة رادارية جديدة

أعلن قائد وحدة الطيران والفضاء في الحرس الثوري الإيراني العميد أمير علي حاجي زادة أن القوات المشاركة في مناورات «الرسول الأعظم» استخدمت لأول مرة منظومة رادار متطورة جديدة.

ونسبت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية «ارنا» إلى العميد حاجي زادة قوله إن هذه المنظومة تحمل اسم «الغدير» وقال «لقد قامت القوات المشاركة في هذه المناورات لأول مرة بإزاحة الستار عن منصات إطلاق الصواريخ البالستية الإيرانية كما استخدمت لأول مره منظومة غدير التي يبلغ مداها ١١٠٠ كيلومتر وترصد كافه الأهداف على ارتفاع ٣٠٠ كيلومتر».

وأضاف أن منظومة «غدير» تم تصميمها وصنعها محلياً وذلك لرصد الأهداف الجوية وصواريخ كروز والصواريخ البالستية والأقمار الصناعية التي تدور حول الأرض في ارتفاع منخفض والطائرات المتطورة غير القابلة للرصد بواسطة الرادارات العادية.

■■

العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح

ماذا حصل لحصّة الفرد من الناتج المحليّ الإجمالي؟

◄ محمد جمال باروت

٢٠١١/٠٥/١٧

ارتفعت في العشرية الأخيرة حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢,٩٪، وهي تسمح نظرياً بمضاعفة حصّة الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي كّل أربع و عشرين سنة في حال استمرار معدّلات النموّ الاقتصادي والسكّاني الحاليّين.. لكن ما حدث هو تراجع هذه المعدّلات فعلياً، بل تراجعت في السّنوات الأخيرة بشكل كبير لتزداد الفجوة بينها وبين مثيلاتها في دول الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول الدخل المتوسط، ولتقترب بشكل أكبر من حصّة الفرد من الناتج في دول الدخل المتوسط الأدنى.

تراجع هائل بمؤشرات التنمية

يقدّر خط المعدل الحرج للنمو الاقتصادي بـ٦٪ في شروط بلدان مثل مصر وسورية، ويتطلب معدلات نمو مستدامة لا تقلّ عن ٨٪، والاحتفاظ بها على مدى زمني طويل نسبياً يبلغ ٢٥-٣٠ سنة. وليس بلوغ ذلك مستحيلاً، فلقد اقتربت سورية منه في السبعينيات، واقتربت منه دول عديدة اعتمدت المنهج التنموي المؤسسي، ومهّدت لذلك بإصلاحات مؤسسية تمكينية بالاعتماد على تحويل «الادّخار الصافي» أوً «الأصيل» تمييزاً لّه عن الادخار التقليدي، إلى استثمار تنموي. إن مفهوم الادخار الصافي ليس إلاّ مفهوم التعليم والتنمية المستدامة ووقف التدهور البيئي في مجال الادّخار.

ولعلّ المقارنة تنطوي على معنى التعلّم. فقد كانت مصر وسورية وكوريا الجنوبية في العام ١٩٦٠ عند المستوى نفسه تقريباً من حصّة الفرد في الناتج المحلّي الإجمالي، أمّا اليوم فإنّ الناتج في كوريا الجنوبية يفوق عشرة أمثال الناتج المحلّي المصري. وكانت اقتصادات الجزائر ومصر وسورية والعراق أكثر تقدّماً، أو في موقع لا يقلّ تقدماً عن اقتصادات جنوب شرق آسيا في أواسط الستينيات، لكن أداءَها الاقتصادي سرعان ما تراجع بأضعاف عن القفزة التنموية الهائلة التي حققتها دول جنوب شرقي آسيا.

لقد كان ارتفاع الادّخار الصافي الذي نجم عن السياسات التنموية المؤسسية في تلك البلدان أحد أبرز مصادر تمويل الاستثمار، وتطوير إنتاجيته بالقيم المضافة، وتملك التقانة وتوطينها، وإطلاق طاقات معامل التنظيم المؤسسي التي تضيف نقاطاً عدة إلى الناتج المحليّ الإجمالي من دون الحاجة إلى القيام باستثمارات مادية إضافية. ولذلك كان الترابط ضرورياً بين الادخار الصّافي وًبين زيادةً حصة الفرد من الدخل. ويتضح أثر الادخار الصافي هنا في زيادة حصة الفرد من الدخل من خلال دوره في زيادة الإنتاجية، إذ تبلغ شدة الارتباط بين ارتفاع معدّل نمو دخل الفرد ونمو إنتاجيّة العوامل ٩٣٪. ويشكل رأس المال البشري والمعرفي والتقاني والمؤسسي والبيئي أساس ذلك، بينما يتدهور الادخار الصافي في سورية بعد أن كانت سورية في السبعينيات والثمانينيات مصدراً أساسياً لبعض أهمّ أنواعه إلى البلدان العربية. ولقد ازداد هذا التدهور في العشرية الأخيرة، إذ تراجع من ١٣٪ في العام ٢٠٠٠ ليصل إلى ٣٪ في العام ٢٠٠٨، بينما تراجع معدل الادخار التقليدي الإجمالي من ٢٣٪ في العام ٢٠٠٠ إلى ١٣٪ في العام ٢٠٠٨. وبالتالي تراجع حجم الادخار التقليدي الممول للاستثمارات في العام ٢٠٠٨ إلى أقل من نصف ماكان عليه في العام ٢٠٠٠.

الفقر المطلق وتشوهات التوزيع

يقوم المنظور الاقتصادي للفقر على أنه مشكلة اقتصادية تتمثل في تدني الدخل قياساً على الاحتياجات الأساسية، وله نتائج اجتماعية وخيمة، وتتكثف هذه النتائج في عمليات «التهميش». وكان الاعتقاد أن السياسات ستجمع بين العمل على رفع معدلات النمو وعدالة التوزيع في وقت واحد، واعتماد نمط تنموي يقوم على النمو «المحابي» للفقراءً وإعادًة دمجهم في عملية التنمية.

ليست العلاقة بين ارتفاع معدّل النمو الاقتصادي الذي هو شرط للحدّ من الفقر، وبين انخفاض معدل الفقر ضرورية، فقد يرتفع معدل النمو الاقتصادي مع ارتفاع وتيرة الفقر حين تستأثر النخب والشرائح والطبقات القوية بقطف ثماره، ولا يتبقى للفقراء إلا التقاط الفتات منها. ولكن حين يكون معدل النمو ضعيفاً فإن الصراع على «الموارد الشحيحة» يغدو هو القاعدة، لأن «الكعكة» صغيرة. ويؤثر ارتفاع معدل النمو في الحدّ من الفقر عبر السياسات العامة التي تعمل على تقليص الفوارق التوزيعية للناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي بين الطبقات والشرائح الاجتماعية بوساطة أدوات مؤسسية توزيعية الأمر الذي يخفّف آثار النموّ السلبية، في أثناء مرحلةً التحولً الاقتصادي، في تشوهات التوزيع، ويجعل النمو محابياً ومناصراً للفقراء، ويمكّن الفقراء من تملك الأصول والاندماج في عملية التنمية. وهذه عملية اجتماعية كاملة، لكن لا تنفي الكلام عن أن مسألة الفقر ترتبط على العموم في كل مكان من البلدان النامية بعاملين أساسيين مترابطين هما: النموً الاقتصادي وعدالة التوزيع.

في سياق عملية اختزال الإصلاح المؤسسي إلى برنامج تحرير اقتصادوي ليبيرالي متهالك على جذب الاستثمارات بأي ثمن، بغية رفع معدل النمو الكمي، ترك توزيع ثمار النمو لعمل «اليد الخفيّة» (ديناميات السوق)، وبالتالي كان اهتمام السياسات برفع معدل النمو أكثر وأوضح من اهتمامها بعدالة التوزيع.

وكان أقصى ما فعلته هو محاولة التدخل بمنهج «الإطفائي» لإصلاح ما يحدث من اختلالات توزيعية في مرحلة لاحقة، وعلى نطاق محدود، بينما كانً واضحاًً، حتى لدى واضعي السياسات أنفسهم، أنّ السياسات والفئات القوية هي التي تقطف عادةً، ولا سيما في ظروف التحوّل من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق، ثمار النمو في كل مكان تقود فيه هذه السياسات التحريرية الاقتصادوية عملية التنمية.

لم يكن مفاجئاً، في هذه الحال، ارتفاع نسبة السكان الفقراء (ما تحت خطّ الفقر الأدنى) وفق خط الفقر الوطني من ١١,٤٪ يشكّلون ٢,٠٤٣ مليون نسمة في العام ٢٠٠٤ إلى ١٢,٣٪ في العام ٢٠٠٧، يشكّلون نحو ٢,٣٥٨ مليون نسمة من إجمالي السكان. ولا يمثّل هذا المعدّل المسجّل إلاّ الرأس الظاهر من «جبل الجليد» أو «البركان». ويبدو الفقر ظاهرياً، على مستوى المعدّل الإجمالي، «ضحلاً»، ويخصّ من يتم تصنيفهم «تحت خط الفقر الأدنى» الشديد أو المدقع، بينما يتمثل الجزء الثاني من القصة المؤسية في أن عملية التحولات الهيكلية هدّدت بقذف نحو ٢٢٪ من إجمالي السكان يصنفون «تحت خطّ الفقر الأعلى»، ويشكّلون ٤,٢١٨ ملايين نسمة وفق تقديرات العام ٢٠٠٧ أو ما يعادل ٤,٥٣٦ ملايين نسمة وفق تقديرات العام ٢٠١٠، إلى ما تحت خطّ الفقر الأدنى، ورميهم في بيئة محفوفة بالمخاطر الشديدة، ومفعمة بالحرمان والقلق والاضطّراب النّفسي والسلوكي والثقافي والاجتماعي ليغدو حجم من هم تحت خط الفقر نحو ٧ ملايين نسمة، يمثلون ٣٤,٣٪ من إجمالي سكان سورية. وقد تولّت هذه المهمة عمليات خفض الدعم التمويني (صندوق استقرار الأسعار) ودعم المشتقات الوطنية من ١٦٪ في العام ٢٠٠٤ إلى ١١٪ في العام ٢٠٠٧، لتتضافر مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية والجفاف القاسي وارتفاع معدل التضخم كما سنبين ذلك في فقرة آثار الأزمة المالية الدولية.

مع ذلك يُعتبر الفقر في سورية ذا درجتين: درجة «الفقر الضحل» ودرجة «الفقر العميق». وينتشر الفقر الإجمالي في الأرياف والمناطق العشوائية كلها، لكن تركز الفقر «العميق» يتخذ شكلاً مناطقياً واضحاً. فقد استمرّت المنطقة الشمالية الشرقية، وتحديداً إدلب وريف حلب ومحافظات الرقة ودير الزور والحسكة في الاستحواذ على أكبر عدد من الفقراء مقارنةً بالعام ٢٠٠٤، كما ازداد الفقر الشديد العمًيق والإجمالي في المنطقة الجنوبية ولا سيّما في ريفها ما يشير إلى ظاهرة شبيهة بتونس، وهي فجوات التنمية المناطقية. وقد يفسّر ذلك أنّ شرارة الاحتجاجات انطلقت، على غرار تونس، من المناطق الأدنى نمواً، وكانت الأشدّ في درعا ومدنها وريف دمشق. وفي المنطقة الشرقية وريف المنطقة الشمالية وريف دمشق يتمفصل الفقر المادّي «العميق» مع ارتفاع معدّل الفقر البشري الذي تتكثّف فيه جوانب الحرمان من التنمية البشرية المستدامة.

اختلالات توزيع الدخل

ترافقت عملية إنتاج نمط السياسات التحريرية مع ارتفاع وتيرة الاختلالات في عدالة توزيع الدخل الوطني، ما أدّى إلى ازدياد عديد الفقراء. فقد أشار مقياس «جيني» إلى أنّ العشر الأدنى أي ١٠٪ من السكان، وحجمهم في العام ٢٠٠٧ يعادل ١,٩ مليون نسمة، وهم الذين يقتربون من الواقعين تحت خطّ الفقر الأدنى (الأسود)، ينفقون ما نسبته نحوَ ٣,٥٪ فقط من إجمالي الإنفاق، بينما ينفق أغنى ١٠٪ نحو ٢٧,٣٪ من هذا الإجمالي، أي ثمانية أمثال ما ينفقه العشر الأوّل تقريباً.

صحيح أنّ مقياس «جيني» يعكس تفاوت التوزيع وليس تفاوت الغنى/الفقر، غير أنّ نتائجه تتمفصل هنا مع ارتفاع وتيرة الفقر. لقد أدّت التحولات إلى تركّز الدخل، كما يعكسه الإنفاق الاستهلاكي، في شرائح محدودة من السّكان. وصحيح أنّ مسألة عدالة التوزيع تختلف عن مسألة الفقر، حيث يمكن أن تخلو بعض المجتمعات من الفقر، لكن توزيع الدخل فيها متفاوت تفاوتات عاليةً، فإنّ ما لا يتوقّف عنده «الاقتصاديون» بشكل كافٍ هو حًصيلة دروس تجارب الدول النامية، وحصيلة التجربة السورية في عدادها وهي أنّ سوء توزيع الدخل يترافق عموماً مع درجة عالية من الفقر.

يأتي التضخّم في عدًاد ألدّ أعداء الفقراء. لقد نجم عن تضافر الآثار الموضوعية والسياسية في العام ٢٠٠٨ ارتفاع معدّل التضخّم في سورية إلى مستوى خطر وصل في العام ٢٠٠٨ إلى ١٥,١٥٪ بعد أن كان ١٠٪ في العام ٢٠٠٦. وكان العام ٢٠٠٨ على مستوى التضخّم وآثاره في الإفقار وتوزيع الدخل أسوأ أعوام العشريّة، فقد تراجع معدّل الاستهلاك الخاصّ (الإنفاق العائلي الخاص على المشتريات من سلع وخدمات باستثناء الأراضي والمباني) حتى غدا سالباً، بفعل الارتفاع الحادّ في أسعار المواد الغذائية في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ وازديادها في العام ٢٠٠٨ بمعدّل تجاوز ٥٦٪ عن العام ٢٠٠٠، ودفعت ثمنه الفئات الوسطى والفقيرة والضعيفة وملايين من السّكان المحفوفين بمخاطر الانحدار من خط الفقر المدقع إلى الفقر الشديد الذي يصاحب معدلات التضخم المرتفعة عادةً، ويؤكد ما هو معروف وهو أن الفقراء والضعفاء هم الأكثر عرضةً لآثار اختلالات الاقتصاد الكلي التي تنعكس عليهم في شكل قذف إلى بيئة الجوع والهشاشة والاقتلاع، وأن أيّ تغيّر في أسعار هًذه السلع سوف يحدث أثراً جسيماً فيهم. وقد ارتفع معدل التضخم نتيجة إجراءات رفع الدعم ورفع سعر الطاقة والمشتقات النفطية وعدد كبير من السلع والخدمات الأخرى، فلم يلتهم القدرة الشرائية للنقود فحسب، بل صار أداةً خبيثةً لتوزيع الدخل لمصلحة الأغنياء والأقوياء. ويمثل ارتفاع التضخم، بالنسبة إلى معدّل النموّ الاسمي، أحد عناصر الضعف في استقرار الاقتصاد الكلي السوري للفترة المدروسة، أي منذ منتصف التسعينيات حتى العام ٢٠٠٥، وكان يتراوح بين ٣٪ و٦٪، وبين -٠,٩٠٪ في العام ٢٠٠٠ و٦٪ في العام ٢٠٠٥. ويقع وسطيها ضمن وسطيّ معدل التضخم في دول المنطقة والدول النامية المقدّر بين ٤٪ و٦,٥٪ على التوالي، وكان يتراجع مع تراجع عجز الموازنة.

التضخم..

إن حساب التضخم والتعيين الدقيق لمصادره وعوامله، وتحديد الوزن الأكبر لهذا العامل أو ذاك بين العوامل النقدية والبنيوية هو من أكثر الحسابات في سورية إثارةً للالتباس جراء انحياز منتجي الأرقام إلى «الأدنى»، أي إلى خفض معدل التضخم للإيحاء بـ«قوة» الاقتصاد الوطني. فمن المعروف أن التضخم يرتبط بثلاثة أنواع من الاختلالات: اختلالات الاقتصاد العيني أو الحقيقيً، اختلالات المالية العامة، الاختلالات في عرض النقود، وهذه الاختلالات مترابطة التأثير فيما بينها. وستبرز مشكلة التضخم أكثر مع توجه الكتلة الأساسية من الاستثمارات إلى الاستثمارات الضخمة في القطاع العقاري، والتهامها مورد الأرض المتاح والشديد المحدودية. وقد أدّى نموّها في كافة الدول العربية في فترة «الفورة المالية» النفطية العربية نتيجة ارتفاع العائدات النفطية إلى ارتفاع معدل التضخم؛ وقد أدت هذه الاستثمارات مع نمو القطاع العقاري إلى رفع سعر الإسمنت بنسبة ٥٥٪ وإلى فتحه أمام الاستيراد.

عزّزت السياسات الضريبية تشوهات التوزيع. ففي عملية إصلاحية اقتصادية مؤسّسيّة يمكن أن تجعل عملية إعادة التوزيع من النمو الاقتصاديً محابياً أو منصفاً للفقراء وللفئات الوسطى الدنيا والفقيرة عموماً من خلال الضرائب والتحويلات والإنفاق العام الجاري والاستثماري وتوزيع الأصول لتمكين الفقراء من الوصول إلى الموارد، ومواجهة التقلبات التي يكونون عادةً ضحايا لها. لكن ما حدث خلال العشرية الأولى التي انقلب فيها الإصلاح إلى تحرير هو أن السياسة الضريبية قد انطلقت من مرجعية ليبيرالية مشوّهة قامت على خفض الضرائب المباشرة على الأرباح الحقيقية، بينما رفعت نسبة الضرائب غير المباشرة والرسوم التي تتحمّل عبئًها الفئات الواسعة في المجتمع.

خفضت هذه السياسات الضرائب المباشرة، وهي الضرائب الأكثر إنصافاً في منظور العدالة الضريبية، إلى معدل يعتبر من أدنى معدلات الضرائب في العالم (بين ١٤٪ للشركات المساهمة العامة و٢٧٪ لشركات الأشخاص، ومع ذلك استمرّ التهرب الضريبي مرتفعاً جداً، بينما زادت الضرائب النوعية الأخرى كضريبة الرواتب والأجور أو الضرائب غير المباشرة أو الرسوم الجمركية التي تتحملها فئات الشعب وتؤدّي إلى ارتفاع الأسعار وارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وتمثلت حصيلة ذلك في تراجع نسبة الضرائب المباشرة إلى مجموع الضرائب من ٦٩٪ في العام ٢٠٠١ إلى ٤٢٪ في العام ٢٠٠٨، كما تراجعت نسبة الضرائب المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق من ١٣٪ في العام ٢٠٠١ إلى ٦,٥٪ في العام ٢٠٠٨، في حين تضاعفت نسبة الضرائب غير المباشرة إلى الناتج أكثر من ضعفين خلال ثماني سنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٨) حتى بلغت ٨,٨٪ في العام ٢٠٠٨، وهي نسبة مرتفعة جداً. بل حقّقت الضرائب غير المباشرة قفزات كبيرة خلال الفترة المدروسة، فقد نمَتً في العام ٢٠٠٦ إلى ٣٣,٦ ٪ وفي العام ٢٠٠٨ ازدادت إلى ٣٥,٣٪ . ومن الطبيعي أن ينعكس هذا النمو في صورة ارتفاع في مستوى الأسعار وزيادة في تكاليف الإنتاج وضعف الاستثمار وضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، ويعادل التهرب الضريبي ضعفيً الضريبة المحصلة. ولقد أنتجت هذه السياسة توزيعاً مجحفاً للدخل الوطني على مستوى مبدأيً العدالة والإنصاف الاجتماعي. وشكّل ذلك أحد أبرز مفاعيل عملية التفقير وازدياد الكدح في المجتمع، وارتفاع نسبة من هم تحت خط الفقر.

يقابل ذلك محاباة القطاع الخاص ضريبياً تحت دعوى تشجيعه على الاستثمار. وجميع المكلفين فيه صغاراً أو كباراً متهربون ضريبياً. وهو ما يفسر تناقص الإيرادات الكلية والإيرادات الضريبية بصورة عامة (عدا العام ٢٠٠٦)، وهي معدلات منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق، وتدنّيها بشكل يصل إلى ٥٠٪ عن مستوياتها في الدول الأوروبية التي تتراوح نسبة الإيرادات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي ما بين٤٠ و٥٠٪ في أوروبا الغربية و٦٠-٦٥٪ في الدول الإسكندنافية، كما تقلّ عن الدول المجاورة ٣٠-٣٥٪. أمّا في سورية فعلى الرغم من أنّ مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٦٤,٩٪ في العام ٢٠٠٨ فإن الضرائب المباشرة التي سدّدها القطاع الخاص للخزانة العامة بالأسعار الجارية في ذلك العام لم تتجاوز ١,٧٪ من الناتج، بينما سدد القطاع العام الذي تراجعت مساهمته في الناتج في العام نفسه إلى ٣٥,٣٪ ما يعادل ٤,١٪.

وهذا ما يفسّر أنّ الخطّة الخمسية العاشرة هدفت إلى بلوغ ميزانية الدولة ٣٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلاّ أنها لم تتجاوز ٢٧٪ منه نتيجة ضعف الإصلاح الضريبي وتأخر الإصلاح الإداري والمؤسسي، وضعف الشفافية والإفصاح، وفساد الجهاز الضريبي، و جمود إصلاح القطاع العام تقريباً.

إنها النيوليبرالية

إنّ العلاقة بين سوء توزيع الدخل وبين الفقر هي، في منظور العلوم الاجتماعية، سيرورة وعمليات اجتماعية تتخطى الأبعاد الاقتصادية البحتة. فبشيء من توسيع مفهوم الاستقطاب بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة على مستوى النظام الدولي، يمكن الادّعاء أنّ البرامج والسياسات والمفاهيم الليبرالية الجديدة التي قادت عملية تعولم النظام الدولي، ودفعت كافة البلدان إلى استبطان هذه البرامج في سياساتها التنموية «الوطنية»، قد أنتجت، في كل دولة، نوعاً من مناطقَ شمالية غنية متدرجة في شماليتها، ومناطق جنوبية فقيرة متدرجةً في جًنوبيتها.ً وينطبق ذلك على سورية، التيً عزّزتً تشوّهاتً مساراتها التنموية هذه الفجوة بين تلك المناطق.

مقتطفات من الجزء الثالث من دراسة مكونة من خمسة أجزاء..

ماذا تعني الثقافة الوطنية؟

◄ د. حسن حنفي

الثقافة الوطنية هي المكون الرئيسي لمزاج أي شعب يستمد منها تصوراته للعالم وبواعثه على السلوك، تظهر سماتها في الأفراد وفي الشعوب على حد سواء، في الوعي الفردي والوعي الاجتماعي والتاريخي. وقد حاول البعض ربط الثقافات الوطنية بأنماط الروح الإنسانية وبنماذج مسبقة تتحكم في بنيتها. فهناك روح «أبوللو» العاقل في مقابل روح «ديونيزيوس» الانفعالي، كما هو معروف عند نيتشه. ومع ذلك فهي تعبير عن أمزجة الشعوب وطبائعها وتاريخها على نحو استنباطي أولي. وقد يسميها البعض الثقافة «القومية» بدلًا من «الوطنية»، وهي أيضاً تسمية صحيحة. فارتباط الثقافة بالوطن ارتباطها بالقوم. إذ لا وطن بلا قوم، ولا قوم بلا وطن. وسيرد اللفظان مترادفين. إلا أن لفظ «القومية» قد يدل على مذهب معين للقوميين، في حين أن لفظ «الوطنية» يشارك فيه الوطنيون جميعاً قوميين أو ليبراليين، ماركسيين أو إسلاميين.

وتتكون الثقافة الوطنية من عناصر عديدة في مقدمتها الدين والتراث الديني والحكم والأمثال العامية، وسير الإبطال والملاحم الشعبية وشواهد من تاريخ البطولة وحكمة الشعوب. فما زال الدين أهم روافدها لا العلم، ولا التقنية ولا التصنيع، ولا حتى الإصلاحات الاجتماعية والإنجازات الثورية والخدمات العامة الأخيرة. والتراث مخزون نفسي في ثقافة الجماهير، لا يختلف في ذلك التراث الإسلامي عن التراث المسيحي أو اليهودي. فهناك الدين الشعبي، الدين الإشراقي الشعائري، كأساس واحد ومنبع متصل لها.

أما الوافد المعاصر من مظاهر الحداثة كالعلم والتقنية والتصنيع وأساليب الحياة الحديثة، فهي حديثة العهد على الثقافة الوطنية، محاصرة في طبقة محددة، وإن اتسع أثرها في باقي الطبقات الشعبية بعد هجرة العمالة المصرية إلى الخارج وزيادة قدرتها على الشراء بعد العودة خاصة فيما يتعلق بالأجهزة الكهربائية الحديثة.

ويحدث ذلك أثراً مضاداً تحت وطأة التغريب، برفع الثقافة الوطنية نحو رافدها الأول وهو الدين الموروث. وبالإضافة إلى هذين المصدرين الرئيسيين للثقافة الوطنية، الموروث والوافد، هناك أيضاً الواقع المباشر الذي منه نشأت بتشابكه، وتضارب مصالحه، واختلاف طبقاته، وصراع قواه. الثقافة الوطنية إذن على مفترق طرق ثلاثة: الموروث الديني، والوافد العلماني، والواقع الحي المباشر.

وإن إعادة بناء الثقافة الوطنية في البلاد النامية تحل إشكالها الرئيسي، وهو ازدواجية الثقافة بين المحافظة الموروثة والعلمانية الوافدة ثم انعزال كل منهما عن الواقع الحي للناس، لمصلحة الجماهير وتحديات العصر. وهي أساس التحديث الشامل سواء التغير الاجتماعي، أو نقل المجتمع كله من مرحلة تاريخية إلى مرحلة أخرى. إن إعادة بناء الثقافة الوطنية هي جزء من تحديث المجتمعات وضمان لاستمرار ثورتها حتى لا تصاب بالردة أو النكوص، أو الانقلاب إلى ثورة مضادة.

ما أصعب وما أطول من تغيير المجتمعات بإعادة بناء الثقافة الوطنية، بحيث تكون هي الضامنة والحارسة لاستمرار الثورة والإبقاء على التغييرات الاجتماعية ومكاسب الثورة حتى لو تغيرت القيادة الثورية. وتلك أهم قضية لدى الشعوب النامية على خلاف الحال لدى الشعوب المتقدمة. فما زالت الشعوب النامية تمر بمرحلة انتقال من التقليد إلى الحداثة، من القديم إلى الجديد، من التراث إلى المعاصرة. ومازال الاختيار لم يحسم بعد بين كافة البدائل: القطع مع القديم باسم الجديد، ورفض الجديد دفاعاً عن القديم، والجمع بين الاثنين عن طريق التجاور والتمييز بين المستويين، والجمع بين الاثنين عن طريق تطوير القديم من داخله بأساليب الحداثة المطوية فيه. وهو النمط المطروح أمامها الذي يلاقي موافقة الأغلبية، نمط «التغيير من خلال التواصل».

أما النموذج الغربي، فإنه يقوم على الانقطاع بين التراث والتجديد، بين التقاليد والتحرر، بين القديم والجديد، وبقدر ما يتم نقد القديم ورفضه يتم التحرر منه وإبداع الجديد، وبقدر ما يتم التخلص من التراث والافتكاك من إساره يتم إطلاق قيد العقل وممارسة حرية الفكر واستقلاله، وبقدر التخلص من اللاهوت القديم يتم اكتشاف الطبيعة والإنسان، وبقدر ما يتم الخلاص من المعارف الإلهية المعطاة سلفاً تتم الثقة بالعقل وبقدرته على اكتشاف مناهج جديدة، توصله إلى العلم، وتساعده على كشف الحقائق. وبقدر ما يتخلص من الشرائع الكنسية وسلطانها يتم اكتشاف الشرائع الإنسانية والقانون الوضعي.

والثقافة الوطنية هي الأساس الذي منه تخرج الإيديولوجيات السياسية. وإن أي أيديولوجية سياسية ترد من خارج الثقافة الوطنية يسهل حصارها وعزلها، ثم استبعادها. وقد استطاعت الثقافة الوطنية كأي إيديولوجيات سياسية وهويات قومية تثوير الشعوب. فقد كان الأدب الروسي هو الوعاء الذي منه خرجت الثورة الروسية، وكانت دوماً حلقات الأدباء نواة تخرج منها حلقات الثوار. كما كانت الثورة الفرنسية ابنة حركة التنوير. وكانت الثورة الأميركية امتداداً للتنوير الفرنسي والتنوير الأميركي عند «توماس بين».

وقد استطاعت الثقافة الوطنية في تاريخنا الحديث أن تكون المهد الذي منه خرجت حركاتنا الإصلاحية وثوراتنا الحديثة. الثقافة الوطنية هي جمع بين العلم والمواطنة، وهما شرطان لتقدم كل شعب. فلا علم بلا التزام قومي، ولا التزام قومي بلا علم.

وإذا كانت الثقافة الوطنية تشمل كل «البناء القومي» من قيم وسلوك، فإنها تكوّن مزاج الفرد وروح الشعب وتراث التاريخ. وبصرف النظر عن المدارس السلوكية ومدى إبرازها عامل الثقافات في سلوك الأفراد والجماعات، فإنه مما لاشك فيه أن الثقافة هي أحد مكونات السلوك. وليست المسألة فقهية صرفة ومماحكات نظرية لا حل لها، فيها قولان، ولا مخرج منهما: أيهما أسبق البناء التحتي أم البناء الفوقي؟ أيهما علة وأيهما معلول؟ إن وضع الإشكال على هذا النحو من أجل حل أحادي الطرف وضع غير علمي وحل غير علمي، خاضع لعقلية الثنائية المتعارضة التي سادت الوعي الأوروبي، تجزئة الحقيقة الواحدة إلى عدة عوامل متنافرة متضاربة ثم رد الكل إلى أحد أجزائه. إن الواقع كل متشابك، جدل بين العلل، أثر متبادل بين البنيتين. وهو ما يؤكده التفسير الجدلي. ويتم الجدل بين البنيتين في طرف ثالث، وهو الشعور الفردي والجماعي، الوعي الإنساني والحضاري. ومن هنا تأتي أهمية ظاهريات هيجل وظاهريات هوسرل.

والثقافة الوطنية ليست وحدها متجانسة تعبر عن نسق واحد، عن مذهب محكم، بل قد تضم مكونات عديدة متنافرة ومتناقضة، بل الإيجاب والسلب، فيها الأمثال العامية والحكم الشعبية، بل والعقائد المذهبية التي تحث على العمل والجهد، وترفض الظلم والقمع والاستكانة والخنوع، وفيها أمثلة مضادة تدعو إلى ترك الأمور تسيّرها المقادير، وإلى الاستسلام للمكتوب. ويرجع هذا التناقض إلى أن مكونات الثقافة الوطنية إفراز لعديد من الظروف المتباينة، وتعبير عن جميع الطبقات الاجتماعية بمصالحها المتعارضة. ويكون التحدي الأعظم هو كيف يمكن تحييد الجوانب السلبية.

وأخيراً، تعبر الثقافات الوطنية عن خصوصيات الشعوب ضد ما يسمى بالثقافة العالمية التي غالباً ما تكون في العادة الثقافة الغربية، وضد شمولية العلم الذي هو في العادة أيضاً العلم الغربي نظراً لأن الثقافة المعاصرة والعلم الحديث قد ظهرا في عصر الريادة الأوروبية في القرون الخمسة الأخيرة. وبالتالي فهي قادرة على حماية الشعوب من هيمنة ثقافة على أخرى.

إن الثقافة الواحدة الشاملة، والعلم الواحد الشامل، إنما هو أسطورة تروجها الثقافة الرائدة والعلم الحديث من أجل الهيمنة الثقافية، ونقل العلم من المركز إلى المحيط. كل ثقافة هي ثقافة محلية بالضرورة. وكل علم هو أيضاً محلي بالضرورة نظراً لأن العلم هو أحد الأنشطة الذهنية، يعكس البنية الثقافية للحضارة التي ينشأ فيها هذا العلم. إن خصوصيات الثقافة الوطنية لا تعني وجود جزر منعزلة دون رابط بينها أو اتصال. فهناك الترجمة والنقل بين الثقافات، وتبادل الألفاظ واستعارتها، وإكمال المعاني ورؤية الأشياء. وقد حدث ذلك بين الثقافة الإسلامية والثقافة اليونانية والفارسية والهندية القديمة.

كما أن تشابه الأمثال العامية، وترادف حكمة الشعوب التي تخترق كل الثقافات، مما يدل على وجود طبيعة بشرية واحدة وراء الرصيد الإنساني المشترك. هناك إذن مستويات للروابط بين الثقافات: مستوى المعاني والماهيات عن طريق الترجمة والنقل والتبادل الحضاري، ومستوى التجارب البشرية المشتركة ووحدة الطبيعة الإنسانية وتجانسها عبر الزمان.

■ عن «وجهات نظر»

ربما..!

عودة إلى الثقافة الوطنية

يعيدنا مقال د. حسن حنفي الذي نعيد نشره هنا إلى مفهوم «الثقافة الوطنية»، المفهوم الذي نحتاجه إلى الاحتماء به، والتفيؤ بظلاله، لا سيما في الفترة الحالية، فبين المناخ الثوري الذي يعدنا بحياة جديدة، وبين نكوص البعضَ، من هذا الصف وذاك، إلى مفاهيم وقيم بدائية، ما قبل مدنيّة، تأتي الحاجة إلى هذا الحقل البحثي الكبير الذي انشغلت به أقلام كبار الكتّاب والمفكرين العرب خلال العقود الماضية، وكانت حصيلته مادة ضخمة، تبدو قد وضعت لمثل هذا الزمان، ولمثل هذه الظروف.. مقال حنفي مناسبة للعودة إلى هذا الإرث، الإرث القريب الذي رسم الملامح لزمن بلا ملامح..

من المعروفً أن مفهوم «الثقافة الوطنية» وضعه فرانز فانون في مواجهة الثقافة الاستعمارية، التي من شأنها علاوة على التحكم السياسي والسيطرة اقتصادية، أن تهيّمن وتتسلّط حضارياً وثقافياً. وقد حدّد فانون في كتابه الشهير «المعذبون في الأرض» هذا المفهوم بـ: «مجموع الجهود التي يبذلها شعب من الشعوب على صعيد الفكر، من أجل أن يصف ويبرر ويغني النضال الذي به يتكوّن الشعب ويبقى».. وبالنظر إلى الجهود الفكرية والبحثية المتعددة التي قدمها المثقفون العرب، نظرياً وأدبياً، بالتوازي مع التجربة الحياتية والاجتماعية لشعبنا منذ الاستقلال مروراً بكل المنعطفات الخطيرة.. سيبدو المشهد جديراً بإعلاء صرخة الثقافة الوطنية في وجه أعدائها، من منغلقين ومتسلطين وما شابه.. في محاولاتهم الحثيثة لضرب فكرة الشعب والعيش المشترك والمصير الواحد للبلد، وبالتالي للأمة، ومنها للشعوب المقهورة..

إنها فرصة، بفضل الحالة الثورية الآن، لنعيد لم شملنا عبر وعي الشعب لذاته، ووعيه لشخصيته الثقافية والحضارية التي من شأنها أن تقوده إلى الخلاص، حين يجعل من حالة التنوع والتعدد الموجودة في الوطن عنواناً للهوية، وحين تصون الدولة ومؤسساتها، قانونياً ودستورياً، الأطر الحاضنة للجميع..

الثقافة الوطنية لا تولد في لحظة، هي ولدت وتكونت ونمت، لكنها تلقت الكثير من الرضوض والتشوهات بسبب القمع المتواصل لمنتجيها ومحاولة احتكارها ووضعها في قوقعة الحاكم المطلق والحزب الواحد ومثقف السلطة.. لذا آن أن تنطلق من إسارها لتستعيد ذاتها وهويتها وآفاقها..

■ رائد وحش
raedwahash@gmail.com

إصدارات المجلس الوطني تعود بعد غياب

بعد توقف دام أشهراً عدة استأنف المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب إصدار مطبوعاته العريقة التي كان لها دور كبير في إثراء المكتبة العربية بموضوعات غنية تعكس اتجاهات فكرية وثقافية متنوعة وتواكب آخر نتاجات الحراك الثقافي العربي والعالمي على حد سواء.

وقد أعلن المجلس تجاوزه الأزمة التي مر بها وأدت إلى توقف هذه المطبوعات عن الصدور، في كلمة استهل بها الأمين العام للمجلس علي اليوحة كل إصدار من الإصدارات بكلمة عنونها بـ«اعتذار واجب»، أشار فيها إلى التأخير الاضطراري الذي اعترى إصدارات المجلس، مؤكدا الحرص على إعادة التواصل مع القراء والانضباط في مواعيد الإصدار «بقدر الحرص على رصانة المضمون ورقي المحتوى».

وفي نظرة سريعة إلى محتويات الإصدارات الستة للمجلس نقرأ ما يلي:

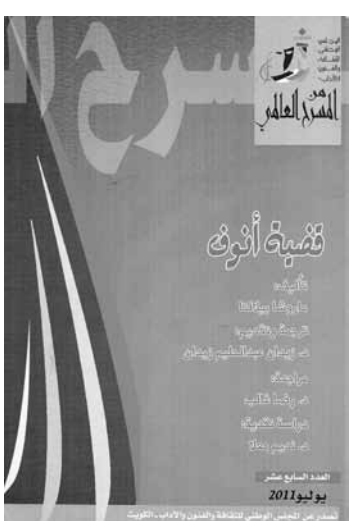

عالم الفكر

في انطلاقتها نحو آفاق معرفية جديدة تناولت سلسلة عالم الفكر ثماني دراسات استهلتها بدراسة تحمل عنوان «جمالية التلقي وتجديد تاريخ الأدب»، وفيها يعرض الكاتب د.سعيد الفراع للمفاهيم والأسس التي صاغتها مدارس أدبية عدة لتحديد جماليات تلقي النص الأدبي، ويتناول د.أحمد السماوي طبيعة السرد من خلال المتكلم في رواية «الحاجز» لعزمي بشارة، ويلامس د. الخليل الزياني «الوعي الشعري والنقدي» لأبي زيد القرشي عبر كتابه «جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام»، ويعرض المؤلفان د.أحمد زهير عبد الكريم رحاحلة، وخالج محمد راشد العجمي، إشكالية التجنيس في مقامات الزمخشري» وهو الإمام الكبير في التفسير والحديث والنحو واللغة وعلم البيان».

عالم المعرفة

تحت عنوان «أوديسا التعددية الثقافية»، يحاول المؤلف ويل كيمليكا سبر غور السياسات الدولية الجديدة إزاء التنوع الثقافي، وموقفها من الأقليات.. ويقول المترجم د.إمام عبد الفتاح إمام في مستهل تقديمه للكتاب: «قد يكون من المفيد دراسة وتوثيق أوضاع الأقليات بصورة متكاملة كوسيلة لتقدير حجمها الحقيقي والبحث عن وسائل لحل مشكلاتها، أو على الأقل تقليص المعاناة التي يواجهها كثير من أفراد تلك الأقليات»، أما المؤلف فكتب يقول: «لست أهدف في هذا الكتاب إلى تقديم رسم تخطيطي مفصل للمستقبل، بل إلى استكشاف العملية الجارية لتدويل التعددية الثقافية، والتعرف على التحديات والخيارات الصعبة التي تثيرها أمامنا».

إبداعات عالمية

استكملت سلسلة إبداعات عالمية في هذا الإصدار الجزء الثالث والأخير من المجموعة القصصية الكاملة للكاتب الأميركي أرنست همنغواي، التي صدرت بمناسبة مرور خمسين عاما على رحيل الكاتب. وهذا الجزء من ترجمة وتقديم د. موسى الحالول، ومراجعة د.إسماعيل صافية.

الثقافة العالمية

خصصت سلسلة الثقافة العالمية ملف عددها الجديد «منظار غاليليو.. عين على الكون» لمسيرة تطور استكشاف الفضاء الخارجي الذي بدأ باختراع العالم الايطالي غاليليو منظاره. كما حفل العدد بمقال مترجم بعنوان «الفرضية الخاطئة لخطة مارشال التالية»، وآخر تحت عنوان «المحافظون الجدد.. الماضي والحاضر والمستقبل»، وكذلك بمقالات علمية تناولت خطر الاحتباس الحراري على الأرض، وسطوة الاستهلاك وتداعياته حاضرا ومستقبلا، وبحار «تيتان» السوداء، إضافة إلى مقال حول ألغاز التنمية الفاشلة في أفريقيا بعنوان «تضليل أفريقيا».

من المسرح العالمي

قدم هذا الإصدار من السلسلة مسرحية بعنوان «قضية أنوف» من تأليف الكاتبة الإسبانية ماروشا بيلالتا، والمسرحية كما قُدم لها في العنوان «مهزلة مأساوية من فصلين»، باعتبارها تطرح مشكلة الخلافات والصراعات والحروب التي تنشب بين الدول، خصوصا في العالم الثالث، لأتفه الأسباب، وتستفيد منها الدول القوية وتعمل جاهدة على استمرارها وزيادة حدتها بهدف كسب الأموال الطائلة عن طريق بيع الأسلحة والمعدات الحربية والتكنولوجية من ناحية، والاستفادة من الثروات الطبيعية لهذه الدول من ناحية أخرى.

جريدة الفنون

ظهرت جريدة الفنون بعدد خاص يحمل عنوان «خمسون عاما من الجمال والفن»، وتضمن العدد تأملات في مختلف مجالات الفنون في الكويت.

■■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأربعاء 2011/06/29) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

حين تغني فيروز تخشع هولندا

فيروز في أمستردام.. رغم الوضع المضطرب الذي نحيا فصوله، ورغم التصاق الجميع بنشرات الأخبار، إلا أن الخبر أخذ حيزاً كبيراً من الاهتمام، لا سيما لدى الشباب. ففيروز هي السلام والطمأنينة، هي الخبز والماء، هي افتتاح النهار بالأمل واختتامه بأمل آخر..

لا غرابة في أن يتصدر الخبر واجهة الأحداث، ويصبح حدثاً شعبياً بامتياز..

كان لهولندا شرف استضافة أمنا فيروز في مهرجان فنونها ضمن دورته الرابعة والستين، بعد ستة أعوام من الدعوات والمفاوضات.

الصحافة الأوروبية احتفلت بفيروز أيضاً واستغربت حضور الناس من عدة دول أوروبية وعربية رغم أن أسعار البطاقات «وصلت في السوق السوداء إلى ٩٥٠ يورو». وحسب تلك الصحف كان الجمهور «متأثراً جداً برؤية فيروز»، أحدهم قال إن ظهور فيروز على المسرح كان «وكأن ملاكاً هبط من السماء»، وإنها لحظة «تقشعر لها الأبدان»، بل إن بعض الحاضرين أجهشوا بالبكاء تأثراً باللحظة الفيروزية الحارقة.

امرأة سورية جاءت خصيصاً للحفل قالت: «لا تقدر أن تتصور حياتها دون فيروز». أخرى لبنانية قالت إن فيروز في نظرها «هي رمز الوطن والدين ورمز الوحدة».

أكثر من ١٧٠٠ شخص وقفوا في المسرح العريق، الذي تأسس عام ١٨٨٧، وصفقوا بحرارة لصاحبة «الصوت المخملي»، البالغة من العمر ٧٥ عاماً، والتي بالرغم من سنها المتقدمة لم تفقد شيئاً من رونق صوتها الملائكي المعهود وقوة أدائها على المسرح.

افتتحت الحفل بأغنية «سلملي عليه» من ألبوم «مش كاين هيك تكون».. وتبعته بأغانٍ كان التركيز فيها على أغانيها الجديدة التي صدرت العام الماضي في ألبوم «إيه في أمل»، ولكنها غنت أيضاً أغان أخرى من ألبومات صدرت لها بالتعاون مع ابنها زياد الرحباني.

الحضور الموسيقي لزياد الرحباني في الحفل تمثل أيضاً في فقرات موسيقية من تأليفه وتلحينه. بعض هذه الفقرات اصطحبتها الجوقة المرافقة بالغناء. الأوركسترا المؤلفة من ٤٠ موسيقاراً أدت أداء ممتازاً يرقى إلى أداء أحسن فرق الأوركسترا الكلاسيكية العالمية.

وبعد أكثر من ساعتين قضتهما فيروز على المسرح، ودّعت الفنانة جمهورها بأغنية «بكرا برجع بوقف معكن». وبعد ما انتهت من الغناء، توارت فيروز خلف الستار، تاركة وراءها الجمهور الذي ظل واقفاً يصفق لها بحرارة أكثر من ربع ساعة بعد نزولها من على خشبة المسرح. مجموعات متفرقة من الحضور ألّفت جوقات غناء عفوية وراحت تردد وتغني أغان لفيروز بعد الحفل، الذي يقول البعض إنه قد يكون حفلها الأخير..

يتساءل الناقد الموسيقي بشير صفير الذي رافق فيروز وفرقتها في البروفات والحفل: «ماذا أحب الهولنديون، وبعضهم يسمع فيروز وموسيقى زياد والأخوين ربما لأول مرة؟ «وطى الدوار»، و«بعدنا»، و«الله كبير»، و«يا ريت»، و«قصة زغيرة كتير»؟ أم «ما شاورت حالي» و«عودك رنان» و«راجعة بإذن الله»؟ أم «سلملي عليه»؟ أم «إيه في أمل»؟ لن نعرف أبداً. ربّما مسّتهم تلك الخلاصة التي تُذرّ كالسحر في النفوس والآتية من عقود معتّقة من التعب والمواهب».

■■

كتب مسلوقة عن الثورات

◄ **حسين درويش**

عشرات الكتب عن ثورة مصر وآثارها على الفن والأدب والسينما والأغنية والتشكيل وكل فنون الأداء، فضلاً عن الأثر الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وانعكاساتها على علاقات الجوار القريب والبعيد، ومستقبل مصر بعد الثورة، وطريق الشباب بعد ميدان التحرير، ومصير السلام في فورة المحروسة، والمعبر، ورفح، وغزة، والعزة، والكرامة، وكل ما يتصل بالإعلام المقروء وغير المقروء.

مصر تتغير، لكن ذلك التغير البطيء، لأن الثورات التي تتصاعد أدخنتها الآن طهيت على نار هادئة لسنوات، وتم التأسيس لها عبر أفكار تنويرية لنخبة اجتماعية ووطنية، ربما لا أسماء محددة يُنسب إليها الفضل في تفجير الثورة المصرية .

كما جان جاك روسو في الثورة الفرنسية أو كارل ماركس في الثورة البلشفية، لأن الوقت مازال باكراً على تحديد طبيعة ذلك الفكر، ولأن التأريخ للثورات الكبرى جاء بعد سنوات من انتصارها وليس بعد أيام قليلة.

في مكتباتنا اليوم عشرات الكتب المسلوقة عن ثورة مصر (الثورة لم تنته بعد) لكن هناك من استعجل القص واللصق والتدبيس وصنع كتاباً تم تصنيفه في خانة كتب الثورة، ومعظم تلك الكتب جاءت من موقع الاستسهال والسرعة عملاً بمبدأ (السبق لبق(.

وكأن تلك الكتب ستدخل التاريخ، بينما مبدأ (في العجلة ندامة) يفرض علينا أن نقرأ الثورة بتمعن وأن نعمل البحث المنهجي الرصين، حتى تقرأ الأجيال كتبنا بفخر واعتزاز.

ما يكتب عن الثورات اليوم هو كتابة انطباعية سريعة فيها ردة فعل وجدانية على ما يغلي في الصدور، وربما يناسب ذلك قصيدة شعر حماسية أو أهزوجة ترددها الحناجر، غير أن الكتب تحتاج وقفة زمنية أطول، حتى يتسنى لنا أن نقرأ معطيات الحاضر ونربطها بالماضي ونحللها قياساً على المستقبل لنستخلص النتائج، وعملية كهذه تحتاج منا زمناً قد يمتد لسنوات وليس عبر كتابة سريعة أو مقالات فائرة، لأن صناعة الكتب العظيمة تحتاج جهداً عظيماً .

لم تمض سوى أشهر بسيطة على ثورة «٢٥ يناير» والثورة لم تنته بعد، وليست في محاكمة الرئيس والفاسدين، الثورات تفضي إلى تغيير بنية المجتمع ونقله من حال إلى حال، والسنوات التي عصفت بمصر لم تكن سياسية فقط، لقد كانت اجتماعية بالدرجة الأولى، وهذا ما تحتاج إليه الثورة، ليس الانتقام من أحد، بل بناء مصر من جديد، أين تلك الكتب من هذه الفكرة؟!.

■■

أيها المارون بين الكلمات العابرة

◄ **سلام نمر**

بن علي قالها «فهمتكم.. فهمتكم.. »، ومبارك قال: «لم أكن أطمح لولاية رئاسية جديدة»، والعكيد أبو شهاب المتواري عن الأنظار والهارب من وجه العدالة «من أنتم؟؟» وعلي صالح الذي جاءته قذيفة من حيث لا يدري «وهو يمضغ القات» ظل يحلم بصناديق الاقتراع المفصلة على مقاسه وهو يقول: «فاتكم الغطار.. فاتكم الغطار..»، وملك البحرين ظل يحلم بإيران حتى اجتاحته السعودية والباقي يلحمس على لحيته، وكرة الثلج التي مازالت تتدحرج وقد لا توفر حتى جزر القمر أمامها، ونحن مازلنا في دائرة البحث عن عدد المتظاهرين المرتبطين بالخارج، وكم عدد من هم مرتبطون بالداخل، وهل الشعارات عشوائية أم نظامية؟ وهل الحراك الشعبي نظيف ومكوي أم لا؟ ومن هو الذي يقوم بتسمية أيام الجمعة؟.

علماً لو كان بمقدور زعماء الزنكات والأزقة إلغاء هذا اليوم من الأسبوع لما ترددوا لحظة، ولن أقف عند أولئك الذين ما إن بدأت رائحة الثورة تلفح في البلاد حتى بدؤوا بركب أمواج الاحتجاجات وبدو بدعواتهم اليومية من أجل الإصلاح والتغيير والثورة والديمقراطية والعدالة وهم أنفسهم الذين كانت وظيفتهم الـ«فيس بوكية» قبل الأحداث البحث عن الأصدقاء للمواعدة و«اللعي الفاضي» والكثير من هؤلاء كان شعارهم «أيها الذين آمنوا حلوا عن ربي » وهروبهم إلى فضاء الشبكة العنكبوتية.

إن نشاطهم الـ«فيس بوكي» كان الفسحة التي أرادوها للعيش بعيداً عنا نحن أبناء الشوارع السورية «الواقعية». وعندما كان أبناء سورية يكدحون صباح مساء لتأمين لقمة أطفالهم كان أبطال الـ«فيس بوك» السلبيون يرفعون الأيدي إلى السماء يبتهلون إلى الله أن يسهل لهم أمر الشبكة «اللهم يسر لنا شبكتنا وأحفظ لنا نيتنا واحمِ صفحتنا وبروفايلنا من كيد الأعداء.

اللهم لا تفضح أمرنا وأسرارنا حتى لأولادنا وأزواجنا » ثم بعد أمواج تسونامي الحراك الشعبي أضيف إلى دعائهم جملة «وشركائنا في الوطن». أو الذين أصبحوا يعرفون أنفسهم على أنهم عماد الثورة السورية الـ«فيس بوكية» في الخارج فهؤلاء لم يكونوا في أحسن حال من الـ«فيس بوكيي» الداخل.

فكيف لمثل هذا العالم الافتراضي الوهمي أن يحتكر الحقيقة لنفسه، وأصحاب المصلحة الحقيقية نراهم تقريباً كل يوم وهم يسطرون كتب التاريخ بدمائهم الطاهرة الزكية، ويخرجون إلى التظاهر وأمهاتهم لا يعلمن إذا كان لهم في الغد عودة الأحياء المنتصرين أم شهداء يذكر التاريخ أسماءهم، أيها المارون بين الكلمات العابرة، احملوا أشياءكم وانصرفوا؟.

■■

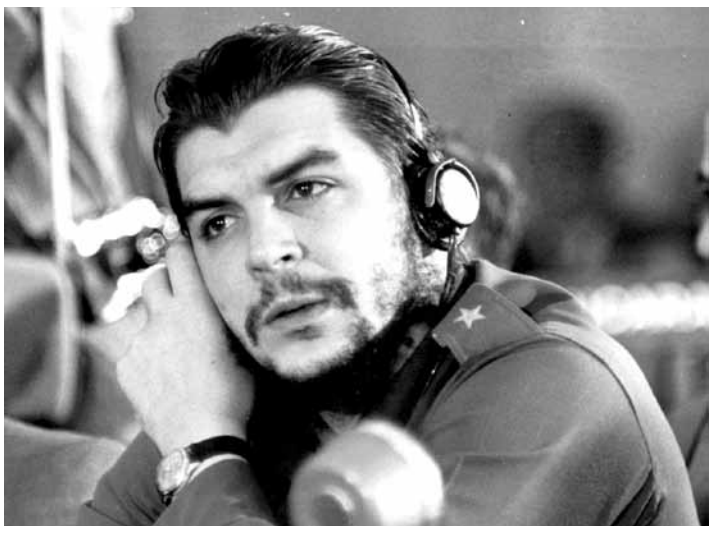

جيفارا.. الدفتر الكوبي

بعد أكثر من نصف قرن على الحقيقة، ها هي كوبا تنشر مذكرات الرفيق إرنستو تشي غيفارا، التي احتفظ بها خلال الكفاح المسلح الذي خاضه برفقة فيدل كاسترو من سلسلة جبال سيرا مايسترا.

تحكي «مذكرات مقاتل» تجارب الثائر غيفارا، الذي أصبح رمزاً للثورة والثوار في مختلف أنحاء العالم وأيقونتهم، منذ وصوله سواحل كوبا في الثاني من كانون الأول عام ١٩٥٦ حتى اللحظة التي أعلن فيها الثوار الملتحون النصر في الأول من كانون الثاني من عام ١٩٥٩ .

ووفقاً لأرملة غيفارا، أليدا مارتش، فإن الهدف من ذلك هو «الكشف عن عمله وأفكاره وحياته بحيث يعرفه الشعب الكوبي وشعوب العالم كله ولا يتم تشويه الحقائق والأشياء بشأنه».

وقام بإعداد الكتاب/المذكرات مركز دراسات تشي غيفارا، الذي تديره مارتش نفسها، ونشرته دار «أوشن برس/أوشن سور» الأسترالية.

وقال الباحثون إن غيفارا احتفظ بمذكراته المكتوبة بخط يده في دفاتر ملاحظات، ويعود لذلك السبب جزئياً عدم نشر المذكرات، حيث أن بعض تلك دفاتر المذكرات تلك كانت مفقودة.

وقالت قائدة فريق البحث في المركز، ماريا دل كارمن أرييت، في مؤتمر صحفي بمناسبة إطلاق المذكرات: «أين هي دفاتر الملاحظات؟ لا نعرف، كما أن هناك العديد من النسخ».

غير أنها قالت كذلك إن جزءاً كبيراً من المادة تم تضمينه في كتاب «فصول من الحرب الثورية الكوبية»، وهي رواية الثورة الأكثر شمولاً للفترة التي قضاها في سلسلة جبال سيرا مايسترا كان غيفارا قد نشرها في العام ١٩٦٣ .

وتابعت: «علينا أن نسأل ما إذا كان أراد بالفعل نشر مذكرات مقاتل؟».

وكانت بعض مذكرات غيفارا الأخرى قد حققت نجاحاً تجارياً، وأهمها، «مذكرات دراجة نارية» والتي تشكل مذكرات طالب الطب البالغ من العمر ٢٣ عاماً خلال رحلته في أمريكا اللاتينية. يشار إلى أن غيفارا ولد في الأرجنتين عام ١٩٢٨ والتقى كاسترو في العام ١٩٥٥ في المكسيك، حيث كان يعد لرحلة العودة إلى كوبا للإطاحة بنظام الدكتاتو فولجنسيو باتيستا .

وخلال معارك الفدائيين في الجبال، كان غيفارا أول مساعد تتم ترقيته إلى رتبة «رفيق».

ولاحقاً أصبح محافظاً المصرف المركزي الكوبي، وأعقبها بتوليه وزارة الزراعة قبل أن يتوجه إلى أفريقيا وبوليفيا ليواصل كفاحه المسلح، وهناك ألقي القبض عليه وقتل، وتم دفنه في مكان سري، قبل أن يتم الكشف عن قبره عام ١٩٩٧ وتعاد رفاته إلى كوبا .

■■

شعراء الأنظمة

◄ **زياد العناني**

بعد جهد نجح أطباء أردنيون في زراعة لسان الشاعر اليمني وليد الرميشي من دون أن يدري أحد إن كان اللسان العائد هو نفسه أم أنه قد تكلل بجزء جديد .

لم يك لسان الرميشي الذي تعرض للبتر لسانا عاديا ولو كان كذلك لما استفز بتره الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ليجعل منه مكملا فاعلا لجملة من الألعاب السياسية التي تهدف إلى المناكفة والرد على مناوءته المستمرة وإصراره على إعادة عقارب الحياة إلى الوراء وتكرار دورة زعامته الملزمة إلى الأبد .

يقال «مقتل المرء تحت لسانه»، ويقال أيضا «لسانك حصانك»، غير أن الشاعر الرميشي نسي هذين المثلين حين استبدل بإرادة الشعب كله إرادة شخص واحد ربما يملأ فمه بالجواهر .

بالطبع نحن ضد التمثيل بالجسد الإنساني ونرفض قطع اللسان لاعتبارات إنسانية وأخلاقية ولكننا مع قطع الطريق على كل شاعر مأجور وكل صاحب فاتورة مسجلة يستبدل برأسه الذنب ويرى الدم وهو يسيل «للركب»، ثم يغني لزهور السلطة، معتبرا أن الرصاص الحي الذي يطلق على مواطنيه مجرد «زفة» عرس وطني وأن صدر النظام لا يتسع لأبناء الوطن فقط بل يتسع لكي يطوي الوطن كله .

اللقاء بين شاعر ما ونظام ما لا يتم إلا على حساب الناس، لأن الموجود بين الاثنين هو عقد تبادل خدمات بين المادح والممدوح يدفع من مال الشعب وهو لقاء لا يحتاج إلى موهبة شعرية بقدر ما يحتاج إلى دراية بمجاملة الخراب البنيوي وقلب التواريخ والحقائق، كما يحتاج إلى خطة وهمية لرفع هذا النظام أو ذاك على رؤوس العالمين والغدر بكل المفاهيم المدنية كالمواطنة والمشاركة والانتماء وثقافة الحوار وإدارة الاختلاف واحترام الآخر وكل هذا يتم من خلال قصيدة منبرية تلم القوافي بلا سحر ولا ساحر وتجلب الكلمات الإنشائية من مستنقعات بعيدة عن الشعر وجمالياته .

ليس من الحق أن يقطع لسان شاعر سواء كان بالسكين أو بالمنشار الكهربائي ولكن في الوقت ذاته ليس من حق أي شاعر أن يتكلم باسم العامة ويعيش بدلاً منهم ويتجرأ نيابة عنهم وبإعلان شكرهم على نعمة الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية التي يرونها في الدول الغربية ولا يرونها عندهم.

لقد انتهى زمن الشاعر القديم وصار من المضحك أن يترك شاعر لنفسه أن تعين الكيان الذي يتوجب أن نكون عليه ضمن أسطرة العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتحصين مناطقه الجليلة مرة من خلال المكابرة، ومرة من خلال الكذب، ومرات كثيرة من خلال رسم زعامات لا تهبط على الأرض وليس لها حاجات «مبولجة» ومن لم يصدق فما عليه سوى أن ينظر في حبر كل قصيدة تكتب تحت الطلب وتظل مطرودة خارج فضاء الشعر الذي لا يضمحل ولا يموت.

لا يجوز لأي شاعر أن يذهب إلى إساءة النطق ووضع الناس في منزلة العبيد، واستبدال تطلعاتهم بالديمقراطية والتشكيل السياسي والعمل بمبدأ الرقابة والتقييم والمحاسبة والمساءلة واحترام المصلحة العامة، بتطلعات قصيدة تمتدح جهود رئيس يقمع الممارسة السياسية، ويرى أنه الدولة والجيش والأمن والسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية وعلامة الحياة في الشوارع وفي كل البيوت.

■■

زوروا موقعنا على الإنترنت: www.kassioun.org
زار موقعنا بين عددين 187.071 زائراً